تحويلات المصريين بالخارج تقفز إلى مستوى قياسي عند ٤٧,٣ مليار دولار و تُعيد التوازن لموارد النقد الأجنبي لمصر

المركزي يثبت أسعار الفائدة للمرة الرابعة ..ومحللون يستبعدون لجوء السياسة النقدية للتشدد النقدي خلال ٢٠٢٦

من ذاكرة التحرر إلى شراكة التنمية..

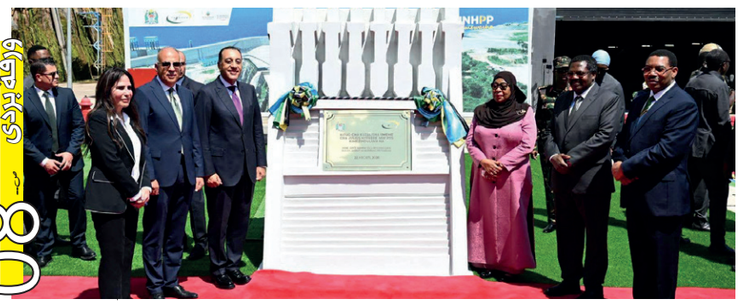

وثيقة بردى ٥٨

سد جوليوس نيريري.. مصر لا تعارض التنمية في أفريقيا بل تريد أن تكون شريكا فيها

الأحد
٢٣ أغسطس ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٥٥ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

حسن عبدالله قائما بأعمال محافظ البنك المركزي المصري للمرة الخامسة علي التوالي

انطلاقة الصناعة تراهن علي «المطور» و«الإيجار التمليكي» وإنعاش المصانع المتعثرة

بحزمة إجراءات حكومية ..

عودة الحياة لصناعة الغزل و النسيج و صياغة جديدة لدور القطن المصري

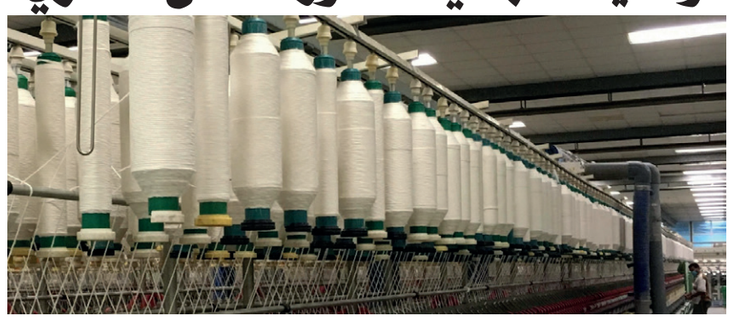

طلب إحاطة و التهديد باللجوء إلي التحكيم

تداعيات فرض الرسوم الوقائية على واردات البليت تتصاعد داخل سوق الحديد

قبل أن يبدأ تطبيقها خلال ٢٠٢٧ ..

التفاصيل الكاملة للمنظومة الجديدة من الدعم النقدي السلعي

«الرقابة المالية» تطلق الإطار التنظيمي لـ «الشورت سيلينج» ..و محللون يؤكدون علي أهمية تطبيق الكفاءة للآلية الجديدة

تدشين مركز لوجستي مصري في كينيا كنقطة انطلاق جديدة يخدم ٦ قطاعات

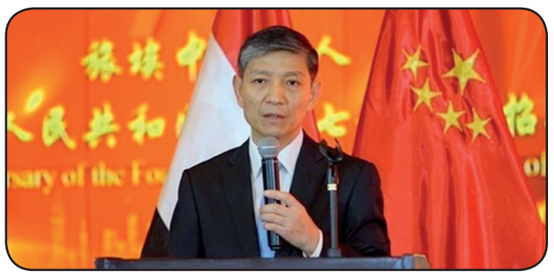

سفير بكين بالقاهرة: التعاون المصرى الصينى حقق إنجازات مثمرة فى مجال التنمية

ا ش ا

أكد سفير الصين بالقاهرة ليا ليتشيانج ، أن التعاون المصري الصيني حقق إنجازات مثمرة في مجال التنمية ، مشيرا إلى أن القيادة المصرية تدعم مبادرة التنمية العالمية وغيرها من المبادرات التي طرحها الرئيس شي جين بينج .

وقال السفير في تصريحات خاصة لوكالة أنباء الشرق الأوسط أمس ، إن الصين ومصر تعملان على تعزيز المواءمة العميقة بين مبادرة «الحزام والطريق» و«رؤية مصر 2030»، ودعم جهود بناء «الجمهورية الجديدة» في مصر من خلال التعاون العملي عالي الجودة.

وأضاف أن القمر الصناعي» مصر سات 2 « ساهم في تعزيز إدارة الموارد وساعدت مشروعات الترابط والتواصل في تطوير شبكة الطرق والمدن الجديدة في مصر، وأسهمت منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في تعزيز التنمية الخضراء منخفضة الكربون، وساهمت مشروعات حفر آبار المياه بالصحراء في زيادة الإنتاج الزراعي.

وأوضح أن مشروعات تربية المواشي ساعدت الأسر المحتاجة على التخلص من الفقر وتحقيق الثراء، وفتحت تدريبات التقنيات الرقمية للشباب آفاقا جديدة للتوظيف وريادة الأعمال، مؤكدا أن هذه المشروعات جلبت فوائد ملموسة لعامة الناس.

وأشار إلى أن منطقة (تيدا) للتعاون الاقتصادي والتجاري بمنطقة قناة السويس، باعتبارها أحد المشاريع الرئيسية في إطار التعاون الصيني المصري في بناء «الحزام والطريق»، قد نجحت في جذب أكثر من 200 شركة واستثمارات بقيمة تتجاوز 4 مليارات دولار، ووفرت 60 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مما قدم مساهمة مهمة في زيادة الصادرات واحتياطي النقد الأجنبي والارتقاء الصناعي في مصر.

وقال سفير الصين بالقاهرة إن «ورشة لوبان» في مصر وفرت التعليم الأكاديمي والتدريب المهني لأكثر من 7400 شخص، مما ساهم في تأهيل الكفاءات التقنية المتخصصة لقطاعات مختلفة، مثل التصنيع الذكي والطاقة الجديدة وصيانة السيارات.

وأكد الاهتمام الشخصي للرئيس عبد الفتاح السيسي بهذه المشروعات حيث حضر مراسم تدشين المشروعات مرات عديدة، أن الإجراءات العملية والخطوات الصادقة التي اتخذتها الصين لمساعدة مصر على تحقيق التنمية حظيت بتقدير كبير من الجانب المصري.

وأكد ليتشيانج أن التنمية في الصين ظلت متناغمة مع التنمية العالمية و التي تقوم على المنفعة المتبادلة ويوافق هذا العام الذكرى الخامسة بعد المائة لتاسيس الحزب الشيوعي الصيني، وكذلك العام الأول لتنفيذ «الخطة الخمسية الخامسة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" .

وأشار إلى أن معدل نمو الاقتصاد الصيني بلغ 5,7 في المائة في النصف الأول من هذا العام ،موضحا أن الاقتصاد الصيني حافظ على نمو مطرد رغم الصدمات الناجمة عن نقص إمداد الطاقة وانسداد سلاسل الإنتاج والإمداد على الصعيد الدولي.

وزارة التموين تطالب المواطنين بالإبلاغ عن العروض الوهمية في الأوكازيون الصيفى

كتب – أسامة السيد

طالبت وزارة التموين والتجارة الداخلية المواطنين سرعة الإبلاغ عن أي عروض أو تخفيضات غير حقيقية أو أي ممارسات تجارية مخالفة خلال الأوكازيون الصيفى ٢٠٢٦ دعمًا لجهود الرقابة على الأسواق، وضمانًا لاستفادة المواطنين من التخفيضات الفعلية التي يتيحها الأوكازيون الصيفي ، مع ضرورة التأكد من الأسعار المعلنة قبل وبعد التخفيض خلال فترة الأوكازيون، والاحتفاظ بالفاتورة عند الشراء باعتبارها حقًا أصيلًا للمستهلك وضمانًا لإثبات عملية الشراء .

على جانب آخر تستمر مديريات التموين في المحافظات في تلقي طلبات المحلات التجارية الراغبة في المشاركة بالأوكازيون الصيفي ٢٠٢٦ لطرح المنتجات بأسعار مخفضة على أن يكون لكل محل أسبوعين، حيث يتقدم المحل الراغب في المشاركة بطلب لمديرية التموين التابع لها، شريطة الالتزام بالإعلان عن نسب التخفيض وأسعار السلع المعروضة في الأوكازيون مع توضيح سعر السلعة خلال الشهر السابق لفترة الأوكازيون.

مصر وعمان تؤكدان أهمية حرية الملاحة في مضيق هرمز

كتبت – رضوى عبدالله

جرى اتصال هاتفي بين د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، و بدر بن حمد البوسعيدي وزير خارجية سلطنة عُمان الشقيقة، أمس ، حيث تناول الاتصال العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل مواصلة تطويرها في مختلف المجالات، فضلا عن تبادل الرؤى والتقديرات إزاء مستجدات الأوضاع الإقليمية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتناول الاتصال بصورة مفصلة التطورات الجارية في المنطقة، وبالأخص تلك المتعلقة بحرية الملاحة في مضيق هرمز، حيث اكد الوزير عبد العاطي الأهمية البالغة لاستعادة حركة الملاحة بصورة طبيعية وضمان أمن وسلامة وحرية العبور عبر المضيق، في ضوء انعكاساته المباشرة على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة الدولية. كما شدد على أهمية البناء على التحركات الدبلوماسية الجارية بما يسهم في خفض التصعيد وتهيئة الظروف للعودة إلى مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وايران، واستئناف المسار التفاوضي وصولا إلى تسوية شاملة ومستدامة تعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد الوزيران ضرورة مواصلة التشاور والتنسيق الوثيق خلال الفترة المقبلة، وتكثيف الجهود الرامية إلى احتواء التوترات ومنع اتساع نطاق التصعيد، وتغليب الحلول السياسية والدبلوماسية بما يحفظ أمن واستقرار المنطقة.

أسامة ربيع: قناة السويس تستعيد خدمات ملاحية على خط أوروبا وآسيا

كتب – أحمد ابراهيم

صرح الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، بأن حركة الملاحة بالقناة شهدت، يوم أمس السبت، عبور سفينة الحاويات BANGKOK MAERSK في رحلتها البحرية الأولى عبر القناة ضمن قافلة الشمال في رحلتها القادمة من إيطاليا والمتجهة إلى سنغافورة. وتتبع السفينة الخط الملاحي MAERSK، ويبلغ طول السفينة 350 متراً، وعرضها 56 متر، بحمولة 190 الف طن، وتستطيع أن تحمل على متنها حتى 17,200 حاوية مكافئة (TEU)، وهي مزودة بمحرك وقود مزدوج قادر على التشغيل بالميثانول الأخضر لتقليل مستوى الانبعاثات الكربونية الضارة. وعمل السفينة حاليا ضمن الخدمة الملاحية AE7 التابعة للخط الملاحي MAERSK، والتي تربط بشكل مباشر بين الموانئ الرئيسية في آسيا وموانئ شمال أوروبا والبحر المتوسط.

ووفقًا البروتوكول المُتبع من قبل هيئة قناة السويس في التعامل مع السفن التي تعبر القناة لأول مرة، أناب الفريق أسامة ربيع رئيس الهيئة كلا من الربان هشام حلمي كبير مرشدين ممتاز، والربان جلال شبكة كبير مرشدين، للصعود على متن السفينة والترحيب بطاقمها وتسليم هدية تذكارية لربان السفينة.

وأكد الفريق أسامة ربيع أن قناة السويس نجحت في استعادة العديد من الخدمات الملاحية العاملة على خط التجارة بين أوروبا وآسيا في خطوة تعكس الأهمية الاستراتيجية للقناة كمحور رئيسي في الربط بين الشرق والغرب.

وأوضح رئيس الهيئة أن التقارير الملاحية بالقناة تسجل تزايدًا ملحوظًا في معدلات العبور اليومية لسفن الحاويات التابعة للخط الملاحي MAERSK حيث تصدرت حركة الملاحة بالقناة اليوم من قافلة الشمال سفينة الحاويات MATHILDE MAERSK بحمولة 200 الف طن تلاها عبور سفينة الحاويات BANGKOK MAERSK وبذلك يصبح عدد السفن التابعة للخط الملاحي ميرسك والتي تعبر القناة اليوم سفينتين ضمن قافلة الشمال.

ومن جانبه، أكد الربان PATA RADU كابتن السفينة أن اختيار عبور قناة السويس بدلاً من الدوران حول إفريقيا يوفر حوالي 14 يومًا من زمن الرحلة وهو الأمر الذي ينعكس إيجابًا على توفير الوقت و التكلفة ومن ثم تحقيق مصلحة العملاء.

وأشاد كابتن السفينة بجهود هيئة قناة السويس في تطوير المجرى الملاحي للقناة، مشيدا بنجاح مشروع قناة السويس الجديدة في زيادة كفاءة القناة وما حققه مشروع تطوير القطاع الجنوبي مؤخرًا من زيادة عامل الأمان الملاحي للسفن العملاقة.

كما ثمن ربان السفينة الدور الهام لمرشدي القناة وما لمسه من تعاون وكفاءة لتيسير وتحقيق العبور الآمن.

وجدير بالإشارة، أن حركة الملاحة بالقناة تشهد ،اليوم السبت، عبور 57 سفينة، بإجمالي حمولات صافية قدرها 2.8 مليون طن.

وزير الإنتاج الحربي: نستهدف الارتقاء بمنظومة إنتاج الذخائر وتعظيم الاستفادة من القدرات التصنيعية المتاحة

اجتمع الدكتور المهندس صلاح سليمان جمبلاط، وزير الدولة للإنتاج الحربي، مع رؤساء مجالس إدارات الشركات التابعة للوزارة العاملة في مجال إنتاج الذخائر، لمتابعة الموقف التنفيذي للتعاقدات والوقوف على مستجدات العملية الإنتاجية وخطط تطوير القدرات التصنيعية خلال المرحلة المقبلة. وذلك بمقر ديوان عام وزارة الإنتاج الحربي بالعاصمة الجديدة.

واستهل وزير الدولة للإنتاج الحربي الاجتماع بمتابعة معدلات تنفيذ تعاقدات توريد الذخائر، وموقف الخطط الإنتاجية بالشركات، إلى جانب استعراض الإجراءات الجاري تنفيذها لرفع كفاءة التشغيل وتعظيم الاستفادة من الإمكانيات التصنيعية والتكنولوجية المتاحة، بما يضمن الوفاء بالاحتياجات المطلوبة وفقًا للتوقيتات والمواصفات المحددة.

وأكد جمبلاط، أن تطوير منظومة إنتاج الذخائر يمثل أولوية رئيسية خلال المرحلة الحالية، مشددًا على ضرورة مواصلة جهود تحديث خطوط الإنتاج، وتعظيم الاستفادة من القدرات البشرية المتخصصة، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة والدقة والكفاءة في مختلف مراحل العملية التصنيعية.

وأشار إلى أن وزارة الإنتاج الحربي تولي اهتمامًا كبيرًا بتعميق التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيات الحديثة، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الواردات، مؤكدًا أهمية تكامل الشركات التابعة مع بعضها البعض واستثمار الإمكانيات المتاحة بما يدعم تطوير المنتجات ورفع كفاءة منظومة الإنتاج، مضيفًا أن تطوير إنتاج الذخائر يعد ركيزة استراتيجية لدعم التصنيع المحلي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، بما يرسخ قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الدفاعية.

ووجّه وزير الدولة للإنتاج الحربي بأهمية مواصلة العمل وفق خطط التطوير الموضوعة وتعزيز معدلات وكفاءة الإنتاجية، مع رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التدريب والتأهيل المستمر، والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة والاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يعزز القدرة التنافسية لشركات الإنتاج الحربي ويدعم امتلاك قاعدة صناعية وطنية متطورة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، والاتجاه للتصدير.

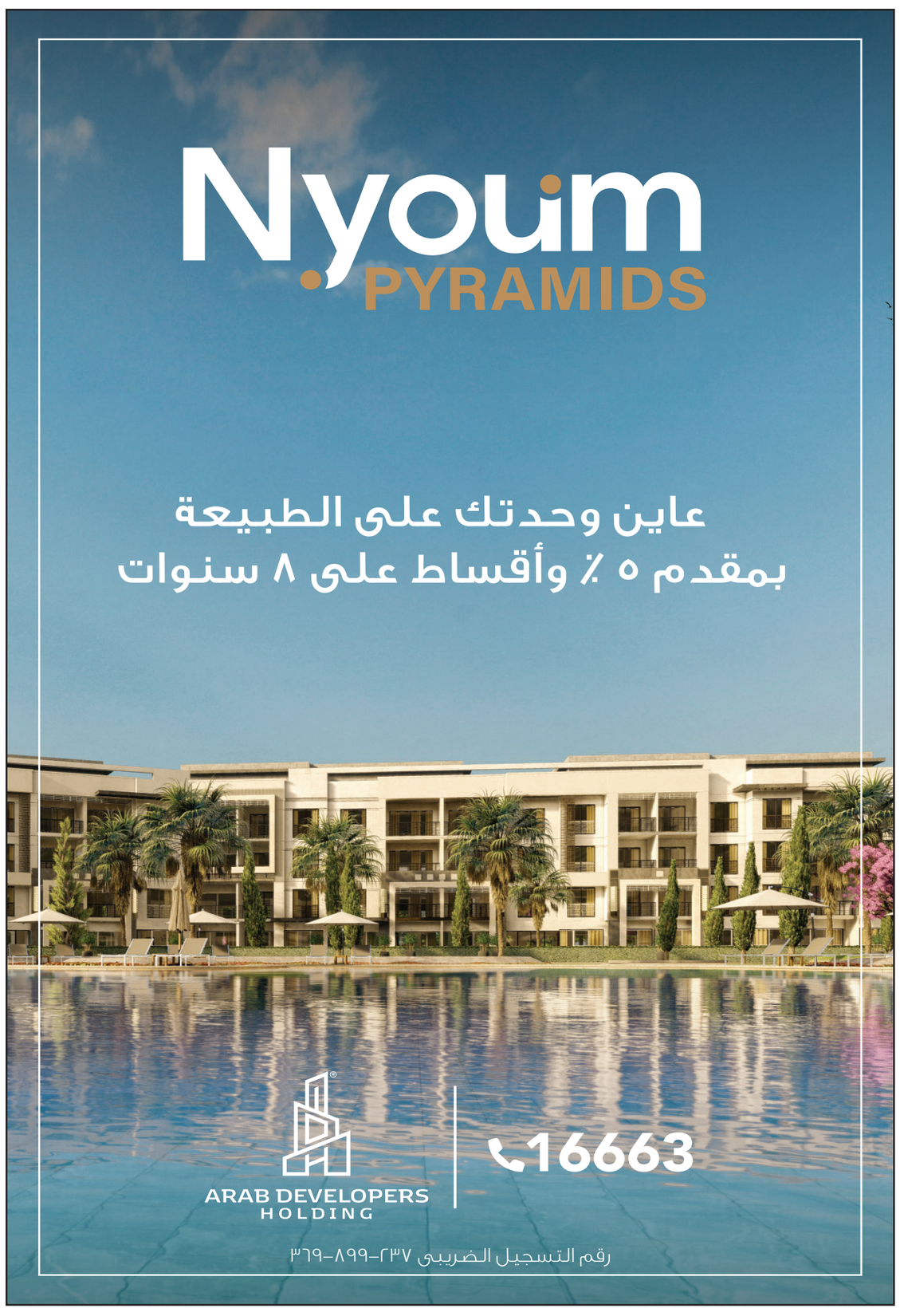

تنظيم الاتصالات: إجراء أول تجربة بأفريقيا لتشغيل خدمات المحمول باستخدام الحيز الترددي ٦ جيجاهرتز

في إطار استراتيجية الدولة المصرية للتحول الرقمي، وحرص الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على تعزيز ريادة مصر في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستويَين الإقليمي والإفريقي، أعلن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بالتعاون مع الشركة المصرية للاتصالات وشركة هواوي، عن نجاح إجراء أول تجربة في قارة إفريقيا لتشغيل خدمات الهاتف المحمول باستخدام الحيز الترددي 6 جيجاهرتز (U6GHz)، لتصبح مصر أول دولة إفريقية تنجح في اختبار هذا الحيز الترددي المتقدم لخدمات الاتصالات المتنقلة.

شملت التجربة تشغيل أول محطة محمول تعمل باستخدام الحيز الترددي 6 جيجاهرتز، وإجراء أول اتصال لنقل البيانات (Data Call) عبر هذا الحيز، والذي يُعد من أحدث النطاقات الترددية العالمية المرشحة لدعم خدمات الاتصالات المتنقلة ذات السعات الكبيرة، بما يواكب التطورات العالمية في تقنيات الجيل الخامس والجيل القادم من الاتصالات.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

الصادرات المصرية تطرق أبواب القارة السمراء بقوة

تدشين مركز لوجستي مصري في كينيا كنقطة انطلاق جديدة يخدم ٦ قطاعات

لسنوات طويلة، ظلت الأسواق الأوروبية والأمريكية الوجهة الرئيسية لجزء كبير من تحركات الشركات المصرية في مجال التصدير، بينما بقيت الأسواق الأفريقية، رغم قربها الجغرافي واحتياجاتها المتنوعة، دون الاستفادة الكاملة من القدرات الإنتاجية المصرية لعدد كبير من القطاعات الإنتاجية.

هذا المشهد بدأ في التغير مع تنامي الاهتمام المصري بالسوق الأفريقية، ليس فقط باعتبارها سوقا بديلة يمكن تصريف المنتجات فيها، وإنما باعتبارها امتداد للصناعة المصرية وساحة واعدة أمام الشركات الراغبة في زيادة صادراتها وتنويع أسواقها.

وفي هذا السياق، تأتي التحركات الأخيرة لإنشاء مركز لوجستي مصري في كينيا، على مساحة تصل إلى 20 ألف متر مربع، ليخدم 6 قطاعات تصديرية مصرية، من بينها قطاع الملابس الجاهزة ومواد البناء والكيماويات والقطاع الهندسي، باعتبارها واحدة من أبرز الخطوات العملية لترجمة الحديث عن التوسع في أفريقيا إلى وجود تجاري دائم على الأرض.

المشروع، وفق التصريحات التي شهدتها مراسم توقيع عقود التعاون للمركز اللوجستي المصري في كينيا والتي استضافها اتحاد الصناعات، لا يستهدف مجرد تخزين المنتجات المصرية، وإنما يسعى إلى تغيير طريقة وصول المنتج المصري إلى الأسواق الأفريقية، من خلال توفير ما وصفه المشاركون في المشروع بـ«البضاعة الحاضرة»، أي وجود المنتجات بالقرب من المستورد والمستهلك الأفريقي بدلا من انتظار إتمام الطلب ثم بدء رحلة شحن طويلة ومكلفة.

هنا تبرز أهمية التجربة الجديدة في سوق أفريقيا، حيث تسعى مصر لتكون المنتجات المصرية نفسها موجودة داخل السوق الأفريقية، وتملك القارة الأفريقية سوق واسع ومتنوع، وتحتاج إلى مجموعة كبيرة من المنتجات التي تمتلك مصر قاعدة صناعية قادرة على إنتاجها، وهو ما يجعل زيادة الصادرات إلى أفريقيا فرصة لا ترتبط بقطاع واحد، وإنما تمتد إلى قطاعات صناعية متعددة.

وتقول ناسنى سلام، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الملابس الجاهزة، إن معظم الشركات المصرية كانت تركز بصورة أساسية على أسواق أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن هناك توجها حاليا لدعم وتعزيز التواجد المصري في أفريقيا.

وتشير «سلام» إلى أن السوق الأفريقية تحتاج إلى عدد كبير من المنتجات المصرية، مؤكدة وجود فرص قوية أمام عدد من المنتجات والقطاعات، وأن هناك أكثر من شركة مصرية قادرة على تحقيق تدفقات كبيرة من المنتجات التي يحتاج إليها السوق الأفريقي.

وهذا الأمر يعني أن التوسع في أفريقيا يمكن أن يكون له تأثير يتجاوز نجاح شركة أو قطاع بعينه، ليصل إلى إجمالي الصادرات المصرية إلى دول القارة.

ومن هذا المنطلق، فإن التحرك المصري نحو أفريقيا لا يبدو مجرد محاولة لفتح أسواق جديدة، وإنما جزء من استراتيجية أوسع لتنويع الأسواق التصديرية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الوجهات التقليدية.

وتزداد أهمية هذا التوجه بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المصدرين، الذين قد يمتلكون منتجات قادرة على المنافسة في أفريقيا، لكنهم يواجهون تحديات تتعلق بتكاليف الشحن، وإجراءات التصدير، والتوزيع، والقدرة على توفير المنتج بصورة مستمرة.

البضاعة حاضرة

في النموذج التقليدي القديم للتصدير، يبحث المصدر عن مشتر، ثم يبدأ في تجهيز البضاعة وشحنها إلى الدولة المستوردة، وقد تكون الفترة الزمنية بين إتمام الطلب ووصول المنتجات طويلة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه حركة الشحن إلى عدد من الأسواق الأفريقية.

أما وجود مركز لوجستي داخل السوق المستهدف، فيتيح تخزين كميات من المنتجات المصرية مسبقا، لتصبح متاحة أمام المستورد أو الموزع في وقت أقصر.

وهذا ما يغير طبيعة العلاقة التجارية نفسها: فالمستورد لن يكون مضطرا بالضرورة إلى انتظار وصول المنتج من مصر بعد كل عملية شراء، بينما يستطيع المصدر المصري تقديم المنتج بصورة أقرب إلى مفهوم المخزون المحلي وهو ما نجحت فيه بعض الدول مثل الصين وتركيا داخل أسواق أفريقيا.

من جانبها ، أكدت الدكتورة منى وهبة، العضو المنتدب للشركة المصرية للصادرات الصناعية، أن الشركة تتخذ إجراءات شحن البضائع والمنتجات المصرية إلى كينيا بهدف توفير البضائع الحاضرة في السوق الأفريقية.

وأوضحت في تصريحات لها على هامش توقيع عقود تدشين مركز لوجستي مصري في كينيا مؤخرا ، أن هذا التوجه يمثل أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن من خلالها التعامل مع التحديات التي تواجه الشركات المصرية عند التوسع في القارة، خصوصًا أن توفير المنتجات بصورة مستمرة يعطي المصدر قدرة أكبر على الاستجابة لاحتياجات العملاء.

ولا تقتصر أهمية البضاعة الحاضرة على سرعة التسليم فقط، وإنما تمتد إلى التسويق نفسه، فوجود المنتجات داخل مركز لوجستي يتيح للمستوردين والموزعين التعرف عليها والاطلاع عليها بصورة مباشرة، بدلا من الاعتماد فقط على الكتالوجات أو المراسلات أو المعارض المؤقتة.

تفاصيل المركز اللوجستي المصري في كينيا

بحسب تصريحات الدكتورة منى وهبة، يقام المركز على مساحة تصل إلى 20 الف متر مربع، ويخدم 6 قطاعات تصديرية مصرية، من بينها قطاع الملابس الجاهزة والغزل والنسيج، وهذا الحجم والنطاق يعطيان للمشروع أهمية تتجاوز فكرة إنشاء مخزن تقليدي: إذ إن الهدف هو إقامة نقطة تجارية يمكن أن تعمل كحلقة وصل بين الشركات المصرية والأسواق الأفريقية.

وأضافت، أن اختيار كينيا يحمل أهمية خاصة بالنظر للموقعها في شرق أفريقيا، وهو ما يمكن أن يتيح للمنتجات المصرية الموجودة داخل المركز الوصول ليس فقط إلى السوق الكينية، وإنما إلى أسواق مجاورة في المنطقة.

وهذه النقطة أكدتها إسوغنيم ناسينغبي-إيسونام، مديرة الأعمال الخاصة بأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي وصفت إنشاء أول مركز لوجستي في كينيا بأنه نموذج عملي لتنفيذ فكرة السوق الأفريقية الموحدة.

وأوضحت أن المشروع، المقام على مساحة 20 الف متر مربع والمخصص للمنتجات المصرية، لا يمثل مجرد مستودع، وإنما «بوابة تجارية دائمة» ومركز توزيع وسوقا تتيح وضع المنتجات المصنعة في أفريقيا بالقرب من المشترين الأفارقة.

وتابعت، «تكمن أهمية هذا التصور في أنه يربط المركز اللوجستي بفكرة أكبر من مجرد تخزين المنتجات، وهي بناء ممر تجاري يمكن من خلاله أن تتحرك المنتجات المصرية إلى أسواق شرق أفريقيا بصورة أكثر انتظامًا.

وأكدت المسؤولة بأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن المشروع يوفر للشركات والمستهلكين في كينيا وصولا مباشرًا إلى المنتجات المصرية، مع إمكانية وصول هذه المنتجات إلى الأسواق المجاورة في شرق أفريقيا.

تحديات في أفريقيا

ويوضح الدكتور شريف الجبلي، رئيس لجنة التعاون الأفريقي في اتحاد الصناعات المصرية ، أن هناك واحدة من أكبر العقبات أمام المصدرين المصريين إلى أفريقيا، حيث تواجه الشركات المصرية مشكلات في النقل البحري، من بينها عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة لشحن الصادرات إلى عدد من الأسواق الأفريقية ، مشيرا إلى أن ذلك يؤدي إلى زيادة زمن وصول الشحنات، إذ قد تستغرق عملية الشحن نحو 50 إلى 60 يوما، وهو وقت طويل بالنسبة إلى قطاعات تحتاج إلى سرعة في تلبية الطلبات .

خطة غرفة صناعة الملابس الجاهزة

الدكتور محمد عبد السلام، رئيس غرفة صناعة الملابس الجاهزة، أعلن أن الغرفة ستقوم بعمليات شحن مجمعة لمنتجات القطاع إلى المركز اللوجستي في كينيا ، وأضاف «أن الشحن المجمع يمكن أن يخفف من الأعباء التي تواجه الشركات الصغيرة التي لا تملك أحجام صادرات كبيرة تسمح لها بالحصول على أفضل شروط الشحن». كما أعلن «عبد السلام» تحمل تكلفة المركز اللوجستي، إلى جانب تحمل تكلفة شحن المنتجات لمدة 6 أشهر، بهدف دعم صغار المصدرين وتشجيعهم على الاستفادة من المنظومة الجديدة.

ويرى عبد السلام أن الغرفة بذلك توفر على صغار المصدرين رسومًا مهمة وإجراءات تنظيمية كبيرة، وتساعدهم على دخول السوق الأفريقية بأعباء أقل، مشيرا إلى استهداف صادرات تصل مليار دولار لقطاع الملابس والغزل والنسيج.

وهذا الجانب من المشروع ربما يكون الأكثر تأثيرًا على المدى القصير، لأن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات الصغيرة ليس فقط العثور على فرصة تصديرية، وإنما القدرة على تحمل تكاليف الدخول إلى السوق .

ومن خلال تحمل تكاليف المركز والشحن خلال الأشهر الأولى، تصبح التجربة متاحة أمام عدد أكبر من الشركات، بما يسمح باختبار الطلب على المنتجات المصرية وبناء علاقات مع المستوردين والموزعين.

وكشف رئيس غرفة الملابس، أنه من المقرر أن يبدأ شحن منتجات قطاع الملابس الجاهزة إلى المركز اللوجستي في كينيا في بداية سبتمبر.

وشدد على أن هناك فرص قوية للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية، وأن عددًا من الشركات المصرية قادر على تحقيق تدفقات كبيرة من المنتجات التي يحتاج إليها السوق.

لكن الوصول إلى السوق وتوفير المنتج لا يحلان وحدهما كل مشكلات التصدير، هناك قضية حماية الصادرات وضمان مستحقات الشركات، وهي نقطة أشار إليها كل من شريف الجبلي ومحمد عبد السلام.

فالانتقال إلى أسواق جديدة يعني بالنسبة إلى بعض الشركات تحمل مخاطر إضافية تتعلق باليات الدفع، والتعامل مع مستوردين جدد، والقدرة على استرداد قيمة البضائع.

آفاق جديدة

وتقول بهية نظيم، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الملابس الجاهزة، إن المركز اللوجستي يمكن أن يفتح آفاق جديدة أمام صادرات القطاع، من خلال مساعدة الشركات على الوصول إلى العملاء والموزعين بصورة أسرع.

وأكدت أن توفير المنتجات بشكل مستمر داخل السوق المستهدف يمثل عاملا مهمًا في زيادة المبيعات وبناء علاقات تجارية مستدامة، وبالتالي، فإن تجربة الملابس الجاهزة قد تكون بمثابة اختبار عملي لقدرة المركز على تغيير نموذج التصدير المصري إلى أفريقيا.

أحمد ابراهيم

قرار جمهوري بالموافقة على انضمام مصر لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، قرارًا جمهوريًا جديدًا، بشأن انضمام جمهورية مصر العربية لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

وجاء قرار رئيس الجمهورية، بعد الاطلاع على المادة 151 من الدستور، التي تنص على أن يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا لأحكام الدستور، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

تفاصيل القرار

نشر القرار في الجريدة الرسمية، ونص قرار رئيس الجمهورية، على انضمام جمهورية مصر العربية لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

وأعلن عن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر خلال القمة الأولى للمبادرة التي عقدت بالرياض في المملكة العربية السعودية بتاريخ 25 أكتوبر 2021م، وتهدف إلى إنشاء منصة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الحد من تدهور الأراضي، والحفاظ على الغطاء النباتي، وتشجيع الدعم الدولي للجهود الإقليمية.

عوامل وأهداف

وتضمنت مبادرة الشرق الأوسط المرفقة مع قرار رئيس الجمهورية، العوامل والأهداف المرتبطة بها، ومن ضمنها:

- يمثل تدهور الأراضي وما يرتبط به من فقدان للموائل الأرضية الطبيعية أحد التحديات الحورية في القرن الحادي والعشرين، إذ يؤدي هذا التدهور إلى التأثير على معيشة أكثر من 3.2 مليار شخص، منهم 1.3 مليار شخص يعتمدون في معيشتهم على أراض زراعية تعاني من التدهور المستمر الذي يؤثر بالتالي على أمنهم الغذائي، ويعتبر فقدان الموائل الأرضية الطبيعية الناتج عن تغيير استخدامات الأراضي أو تدهورها من أحد أهم الأسباب الرئيسية لفقدان التنوع الحيائي، واستمرار ذلك سيؤدي إلى فقدان ما بين 38%-46% من الأنواع الحية بحلول عام 2050م².

ويساهم تدهور الأراضي في تغير المناخ من خلال زيادة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وخفض معدلات الامتصاص الطبيعي للكربون، بينما يؤدي تغير المناخ في نفس الوقت إلى تفاقم ظاهرة تدهور الأراضي والتحديات الناجمة عنها من خلال تأثيره على النظم البيئية المستقرة منذ عقود.، وتقدر تكلفة الخسائر السنوية الناتجة عن فقدان الخدمات التي تقدمها النظم البيئية بسبب تدهور الأراضي بنحو 6 تريليونات دولار أمريكي سنويًا، أي أكثر من 10% من إجمالي الناتج العالمي.

- تعتبر دول غرب ووسط وجنوب اسيا وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أكثر الأقاليم في العالم تأثرًا بتدهور الأراضي الذي يؤثر بدوره على النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول، وتشير التقديرات إلى أن 29% من الأراضي المتدهورة على المستوى العالمي ناتجة عن النشاطات البشرية، كما يقدر أن حوالي 500 مليون هكتار من هذه الأراضي المتدهورة تقع في دول غرب اسيا ووسطها وجنوبها وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالتالي تسعى مبادرة الشرق الأوسط الأخضر إلى جمع دول الإقليم والمنظمات الدولية من جميع أنحاء الإقليم والعالم لتعزيز التعاون بينهم في مجال تنفيذ الحلول المعتمدة على الطبيعة لوقف والحد من تدهور الأراضي وتعزيز الحفاظ على الأراضي من خلال استخدام الابتكارات وأفضل الممارسات والاستفادة من التعاون الإقليمي وتسخير الدعم الدولي تحت إشراف حوكمة إقليمية تشاركية تتميز بالشمولية والشفافية.

«حماية المنافسة» يحرر ٣١٦ مخالفة لضبط سوق الزي المدرسي

أعلن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية عن رصد واتخاذ الإجراءات حيال 316 مخالفة، وذلك ضمن جولاته الرقابية المكثفة على سوق الزي المدرسي.

تأتي هذه الجهود الهادفة إلى حماية حقوق أولياء الأمور والطلاب في حرية الاختيار، ومنع أي ممارسات احتكارية قد تضر بتكافؤ الفرص في السوق المصري.

ودعا الجهاز إلى تقديم شكوى في حالة وجود مخالفا حيث يمكن للمواطن الإبلاغ عن أي مخالفة عبر التواصل مع جهاز حماية المنافسة من خلال: الخط الساخن: 15157 أو الموقع الإلكتروني: eca.org.eg

الكهرباء: مصر تسعى لتصدير ٣٠٠٠ ميجاوات من الطاقة النظيفة إلى أوروبا

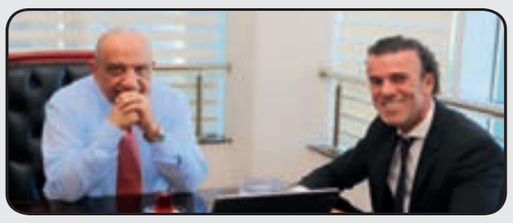

اجتمع الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، بالدكتور تاج الدين مصطفي سيف، رئيس مجلس إدارة شركة "K&K" الإماراتية، بمقر الوزارة بالعلمين؛ لمتابعة تطور الأعمال ومستجدات تنفيذ الدراسات النهائية لمشروع الربط الكهربائي بين مصر وأوروبا عبر إيطاليا، باستخدام الكابلات البحرية، وذلك في إطار استراتيجية العمل لتعزيز ودعم جهود تصدير الطاقة النظيفة إلى الأسواق الأوروبية.

جاء ذلك في إطار رؤية الدولة للتوسع في مشروعات الربط الكهربائي ودعم التكامل مع شبكات الدول المجاورة، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لإنتاج ونقل الطاقة بين قارات العالم الثلاث «إفريقيا وآسيا وأوروبا»، وفي ضوء المتابعة المستمرة لمشروع الربط الكهربائي مع أوروبا عبر شبكة الكهرباء الإيطالية.

وناقش عصمت، خلال الاجتماع، بحضور المستشار أمجد سعيد، المستشار القانوني للوزارة، تطور الأعمال على صعيد تنفيذ الدراسات في ضوء اتفاقية التعاون والشراكة التي تم توقيعها مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء، واستمع إلى عرض توضيحي حول الخطوات التنفيذية للمشروع، والنقاط المقترحة لإنزال الكابل البحري، وتطرق الاجتماع إلى الجدول الزمني للانتهاء من تنفيذ المشروع بقدرة 3000 ميجاوات، واتخاذ ما يلزم لبدء التنفيذ في إطار الاستراتيجية الوطنية للطاقة وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة ومحور لنقل وتبادل الطاقة بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتمت مناقشة مستقبل الطاقات المتجددة، وتعظيم العوائد والاستفادة من الموارد الطبيعية.

وقال عصمت إن هناك توجها استراتيجيا بدعم مشروعات الربط الكهربائي والتكامل مع شبكات الدول المجاورة في إطار استراتيجية خاصة للربط الكهربائي مع الشبكة الكهربائية الأوروبية، لتصبح مصر مركزا إقليميا لتبادل الطاقة، وجسرا لنقل وتبادل الكهرباء بين قارات العالم الثلاث، موضحا العمل على تعظيم العوائد وحسن إدارة واستغلال مصادر الطاقات المتجددة، موضحا الأهمية البالغة التي يوليها قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لنشر استخدامات الطاقات المتجددة وخفض انبعاثات الكربون وتنويع مصادر الطاقة.

"الرقابة المالية" تطلق قمة المختبر التنظيمي "FRA-Sandbox Summit" في ٧ سبتمبر القادم

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة إسلام عزام عن انطلاق القمة السنوية للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية «FRA Sandbox» التي تقام يوم الاثنين 7 سبتمبر 2026، بمشاركة مسئولين حكوميين، وخبراء التكنولوجيا المالية، وممثلي المؤسسات المالية، والمستثمرين وخبراء السوق والقطاعات المالية غير المصرفية.

وقالت الهيئة في بيان ، إن القمة تأتي في إطار التواصل المستمر مع جهات الخبرة ومؤسسات القطاع الخاص والشركات الناشئة في القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث تستهدف القمة استعراض قصص النجاح التي تحققت تحت مظلة المختبر التنظيمي خلال عامه الأول، وتسليط الضوء على التجارب والمشروعات المبتكرة التي تعامل معها.

كما ستناقش القمة مستقبل التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي خلال الفترة القادمة.

وخلال العام الأول تقدم نحو 49 مشروعًا بطلبات للاستفادة من خدمات المختبر التنظيمي، فيما حصلت 7 مشروعات على الموافقة المبدئية، بينما بدأ مشروعان مرحلة الاختبار الفعلي، مما يمثل انتقالا من مرحلة اختبار الأفكار والحلول إلى تجربة تطبيقها عمليًا في بيئة رقابية حقيقية.

وأكد إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن المختبر التنظيمي أنشأ ليكون بيئة رقابية تجريبية منفتحة ومرنة وآمنة تتيح لأطراف السوق ورواد الأعمال اختبار الحلول التكنولوجية المبتكرة وتطويرها، مع ضمان توافقها مع الأطر التشريعية والتنظيمية المعمول بها، وأنه يمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الهيئة لدعم الابتكار في الأنشطة المالية غير المصرفية، من خلال توفير الدعم والإرشاد الرقابي، والتوعية بالقوانين والقرارات ذات الصلة، ونشر المعرفة، وتنظيم المبادرات والفعاليات والمسابقات الابتكارية، بما يربط بين المبتكرين والشركات الناشئة والمؤسسات المالية والمستثمرين والجامعات والمراكز البحثية.

وأضاف أن الهيئة تستهدف خلال المرحلة المقبلة تطوير المختبر ليصبح مركزا رائدا في مجال التكنولوجيا المالية، بما يسهم في تعزيز مكانة القطاع المالي غير المصرفي المصري على المستويين الإقليمي والدولي، وفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات والحلول التكنولوجية المبتكرة.

وشدد إسلام عزام على أن اهتمام الهيئة بالتكنولوجيا المالية يأتي انطلاقا من دورها في تمكين الشركات من تطوير خدمات ومنتجات مالية تواكب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، بما يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين وتعميق الأنشطة المالية غير المصرفية، مع الالتزام بالضوابط التي تضمن حماية المتعاملين، وأمن البيانات، واستقرار الأسواق.

ومن جانبه، قال أحمد خليفة، المدير التنفيذي للمختبر التنظيمي، إن القمة تمثل حدثًا سنويًا هامًا لإبراز إنجازات المختبر خلال عامه الأول، وتعريف أطراف السوق بتفاصيل عمله وأنشطته وفعالياته المختلفة، وبلورة أهداف وخطط المختبر للسنوات القادمة، في ظل دخوله إلى مراحل أكثر تقدمًا بالاختبار الفعلي الحيّ للحلول التكنولوجية قبل إتاحتها على نطاق أوسع بالسوق.

وأضاف أن القمة منصة للتواصل وتبادل الخبرات بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية والمبتكرين والمستثمرين.

منال عوض تبحث إنشاء صندوق لحماية الشعاب المرجانية

عقدت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة ، اجتماعا مع «غيمار ديب» نائب الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP، لمناقشة اليات إنشاء الصندوق المصري لحماية الشعاب المرجانية.

وناقشت الوزيرة سيناريوهات إنشاء صندوق الحفاظ على الشعاب المرجانية كأحد أهم المخرجات الاستراتيجية لمبادرة الشعاب المرجانية بالبحر الأحمر (ERSI)، ليكون منصة لتمويل حماية الشعاب المرجانية وتعزيز الاستدامة، بهدف حماية الأصل البيئي وتمكين التحول المستدام من خلال تمويل التوسع الإيجابي للشعاب واستعادتها.

وأكدت وزيرة التنمية المحلية والبيئة ، أن الشعاب المرجانية لا تمثل قيمة بيئية فقط، بل تعد ركيزة أساسية للسياحة وفرص العمل والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر الأحمر، كما أن حمايتها تعني حماية المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود أمام التحديات البيئية والمناخية.

وأشار إلى أن إنشاء «الصندوق المصري للشعاب المرجانية»، سيساعد على جذب استثمارات طويلة الأجل لدعم جهود الحماية والصون والسياحة المستدامة، في توجه يعكس الاعتماد على التمويل المستدام كأداة لضمان استمرار برامج الحفاظ على البيئة البحرية.

واستمعت د.منال عوض لعرض من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أهداف الصندوق، وتتضمن توسيع مسئولية الحماية بتنفيذ الالتزامات الوطنية للتنوع البيولوجي، وزيادة المسئولية المجتمعية، والحد من الفجوة التمويلية، وتنويع مصادر التمويل بإنشاء منظومة تمويلية مستدامة، بحيث تشمل الحماية الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحميات وخاصة الشعاب المرجانية، بما يحفز التنمية ويدير العلاقة بين حماية الموارد والتنمية، ويدعم الصندوق الحماية والتوجيه وتحفيز القطاع الخاص وتحويل السوق وتوفير أدوات تمويلية غير تقليدية صديقة للشعاب المرجانية وتحقق عوائد اقتصادية وفقا للمعايير العالمية.

وتعرفت د. منال عوض على فكرة إنشاء الصندوق والذي يقوم على نوعين من التمويل وهما مرفق المنح من خلال مؤسسة أهلية لتمويل أنشطة الحماية والاحتياجات ، ومحفظة استثمارية لتحويل القطاعات الاقتصادية لجزء من الحماية من خلال حشد رأس المال وجذب المستثمرين المهتمين بتحقيق التنمية، ويقوم الصندوق على مجموعة من المعايير تراعي الاتساق مع الأولويات الوطنية وأن يكون للدولة دور قيادي وحاكم في إدارة الصندوق بما يحقق التوازن والاستقلالية والشفافية والحوكمة، وتحقيق التوافق بين الممارسات العالمية الناجحة والسياق المحلي.

كما شهد الاجتماع استعراض الشكل القانوني لتأسيس الصندوق والهيكل المؤسسي المقترح بما يحقق استمرارية التمويل، فيما يخص تشكيل المؤسسة الأهلية المنسقة مع الأولويات الوطنية في مجال الحماية، والكيان الاستثماري الخاضع للرقابة لتمكين التمويل المختلط، ويدعم برنامج UNDP الصندوق في مرحلته الأولى ، بما يجذب مزيد من استثمارات القطاع الخاص.

صناعة مواد البناء تحجز موقع الصدارة في قائمة القطاعات التصديرية

صادرات تقترب من ١٥ مليار دولار.. واستثمارات جديدة لتوطين الصناعة وخفض الاستيراد وتعزيز تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية

لم تعد صناعة مواد البناء في مصر مجرد قطاع يرتبط بحركة التشييد والعمران، وإنما تحولت إلى أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية الدولة لتوطين الصناعات المتخصصة، وتعميق التصنيع المحلي، وبناء سلاسل إمداد قادرة على تلبية احتياجات السوق، بل والمنافسة في الأسواق الخارجية.

وتضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من وزير التخطيط الدكتور أحمد رستم ووافق عليها البرلمان بغرفتيه (مجلسي النواب، الشيوخ) صناعة مواد البناء ضمن القطاعات المستهدفة بالتوطين، من خلال التركيز على الصناعات المغذية لقطاع التشييد، حيث تستهدف وزارة الصناعة نحو 23 صناعة واعدة، من بينها خامات ومواد البناء، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي.

ويأتي ذلك بالتوازي مع طرح 414 وحدة صناعية كاملة التجهيز والمرافق داخل 12 مجمعًا صناعيًا في 11 محافظة، ضمن استراتيجية وزارة الصناعة لتوطين الصناعة ودعم سلاسل الإمداد. وتضم هذه المجمعات أنشطة متنوعة، من بينها الصناعات الهندسية والكيماوية والبلاستيكية والمعدنية، إلى جانب مواد البناء وغيرها من الصناعات.

وتحضر المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة «ابدأ» كأحد محركات هذا المسار، عبر دعم مشاركة القطاع الخاص، ونقل وتوطين التكنولوجيا، وتوفير مستلزمات الإنتاج محليا، بما يفتح المجال أمام نمو الصناعات المغذية لقطاع البناء والتشييد.

ولا يتوقف التوجه عند زيادة الإنتاج المحلي، وإنما يمتد إلى تحديث تكنولوجيا صناعة مواد البناء ودعم التصنيع الأخضر، في محاولة لتحويل القطاع من مستهلك للطاقة والموارد إلى صناعة أكثر كفاءة واستدامة.

وتكشف الاستثمارات الجديدة عن طبيعة الصناعات المستهدفة، حيث تستهدف وزارة الصناعة جذب استثمارات أجنبية لتشغيل أول مصنع متخصص لإنتاج الزجاج بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باستثمارات تصل إلى 175 مليون يورو، ليصبح أكبر مصانع المجموعة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ويستهدف المصنع إنتاج نحو 900 طن يوميا من الزجاج المستخدم في صناعات السيارات والطاقة الشمسية، على أن يُسهم الإنتاج المحلي في خفض فاتورة الاستيراد بنحو 35 مليون دولار سنويا.

وفي مسار موازي، يأتي مصنع لإنتاج الألواح الجبسية بمدينة السادات باستثمارات تبلغ 40 مليون يورو، مع استهداف تصدير نحو 60% من إنتاجه، بما يوفر نحو 600 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

قطاع يقلب معادلة التجارة

وتكشف أرقام التجارة الخارجية عن التحول الذي يشهده القطاع؛ فقد تصدر قطاع مواد البناء قائمة القطاعات التصديرية في عام 2025، بصادرات بلغت نحو 14.9 مليار دولار، مقابل 6.4 مليار دولار في 2021، بما يعكس نمو القدرة التنافسية للمنتجات المصرية وزيادة الطلب الخارجي عليها.

وفي المقابل، ظلت الواردات أكثر استقرارا نسبيا، لترتفع من 12.2 مليار دولار في 2021 إلى 13.9 مليار دولار في 2025، وهو ما يعكس تحسنا في جهود إحلال الواردات وتعميق التصنيع المحلي.

والنتيجة الأبرز ظهرت في الميزان التجاري للقطاع، الذي تقلص عجزه تدريجيا قبل أن يتحول في 2025 إلى فائض يقارب مليار دولار، في تحول يعكس تغيرا مهما في هيكل تجارة مواد البناء المصرية.

مشروعات تدعم الطلب

وتشير التقديرات إلى أن قيمة مشروعات التشييد في مصر تبلغ نحو 166.6 مليار دولار، فيما تمثل المشروعات التي تتجاوز قيمتها 30 مليون دولار نحو 34.5% من إجمالي قيمة المشروعات.

ومع استمرار تنفيذ مشروعات النقل، ومن بينها شبكة السكك الحديدية عالية السرعة الممتدة لنحو 2000 كيلومتر وتخدم قرابة 60 مدينة، إلى جانب التوسع في الطاقة المتجددة وتحلية المياه، تتسع قاعدة الطلب على منتجات مواد البناء.

وهكذا، تتحرك صناعة مواد البناء في مصر على أكثر من مسار في الوقت نفسه: توطين الصناعات المغذية، إحلال الواردات، نقل التكنولوجيا، التصنيع الأخضر، وزيادة الصادرات ، وبحسب الخبراء، فإن المعادلة الجديدة لم تعد «نبني أكثر» فقط، وإنما «نُصنّع ما نبني به»، لتتحول طفرة التشييد والبنية الأساسية إلى فرصة لبناء صناعة مصرية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

تحدياتفي مقابل أرقام الحكومية المتفائلة ، ترى جمعية خبراء الضرائب المصرية أن هناك 3 أسباب تحدّ من قدرة مصر على المنافسة عالميًا في صناعة مواد البناء، وهي ارتفاع معدل التضخم الذي تجاوز 40% في بعض الفترات مما انعكس على أسعار مُدخلات الإنتاج، إلى جانب تراجع سعر الصرف وارتفاع أسعار الوقود، وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة تكاليف الإنتاج، مما رفع أعباء التمويل على الشركات العاملة بهذا القطاع.

وقدّمت الجمعية 5 مقترحات بالاعتماد على أسلوب (العمارة الخضراء) التي تُخفض تكاليف الإنتاج بنسبة 20% وتقلل مدة التنفيذ وتسهم في انتعاش صناعة مواد البناء.

وقال النائب أشرف عبد الغني، أمين سر اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ ومؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية، إن صناعة مواد البناء تعد ركي

الوزراء يثبت الفائدة على أقساط الأراضي للمطورين العقاريين

وافق مجلس الوزراء، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على تطبيق فائدة بنسبة ١٢٪ على أقساط الأراضي المخصصة للمطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية في المدن الجديدة وجميع جهات الولاية، وذلك لمدة عام، في إطار التيسيرات الحكومية الرامية إلى تخفيف أعباء التمويل ودعم مناخ الاستثمار وتعزيز التنمية العمرانية.

كما وافق المجلس على منح شركة «نيفير مينا للطاقة المتجددة» الموافقة الواحدة «الرخصة الذهبية» لتنفيذ مشروع محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة ١٠٠٠ ميجاوات، إلى جانب نظام لتخزين الكهرباء بسعة ٦٠٠ ميجاوات/ساعة في منطقة غرب المنيا.. وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو ٧٥٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن يوفر نحو ٢٥٠٠ فرصة عمل خلال مرحلة الإنشاء، على أن ينتهي تنفيذه في سبتمبر ٢٠٢٧، مع خفض الانبعاثات الكربونية بنحو مليون طن سنويًا.

انطلاقة الصناعة تراهن على «المطور» و«الإيجار التمليكي» وإنعاش المصانع المتعثرة

تجربة المطور الصناعي تعيد رسم خريطة الاستثمار في مصر

تتجه منظومة المطور الصناعي في مصر إلى توسيع دورها من مجرد توفير الأراضي والوحدات الصناعية إلى إنشاء مجمعات متكاملة تجمع بين البنية التحتية والخدمات اللوجستية ومستلزمات التشغيل، بما يدعم جذب الاستثمارات وتسريع بدء الإنتاج وتعميق التصنيع المحلي.

وتبرز مجموعة التنمية الصناعية (IDG) كإحدى الشركات العاملة في هذا المجال، حيث تمتلك أراضي مخصصة للمجمعات الصناعية بإجمالي مساحة تصل إلى 23.4 كيلومتر مربع، وبقيمة استثمارات تبلغ نحو 45 مليار جنيه، وتدير شبكة من 4 مجمعات صناعية في مواقع استراتيجية.

وتعمل المجموعة على تطوير نموذج متكامل للمناطق الصناعية لا يقتصر على إتاحة الأراضي والمصانع، وإنما يمتد إلى توفير البنية التحتية والخدمات والحلول اللازمة للمستثمر منذ بدء النشاط وحتى مراحل التوسع.

وتضم شبكة المجمعات التي تديرها المجموعة مناطق e2 أكتوبر، والمجمع الصناعي بشرق بورسعيد، وe2 العلمين، وe2 الإسكندرية الجديدة، بما يتيح للمستثمرين العمل داخل بيئات صناعية مجهزة ومرتبطة بموانئ ومحاور لوجستية.

وتستهدف هذه المنظومة دعم الصناعات القادرة على توليد قيمة مضافة، وتعزيز التكامل بين الأنشطة التصنيعية والخدمات اللوجستية، بما يرفع كفاءة سلاسل الإمداد ويقلل الأعباء المرتبطة بإنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية.

تعكس بعض المشروعات القائمة داخل هذه المجمعات توجهًا نحو تعميق التصنيع المحلي، ومن بينها مصنع «نيو كونكريت» المتخصص في مواد البناء، والمنتجات الأسمنتية، والمقام على مساحة 18.5 ألف متر مربع باستثمارات تبلغ 6 ملايين دولار.

وتصل الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى 1.5 مليون متر سنويًا من المنتجات الأسمنتية، التي تشمل الإنترلوك والبلوكات الأسمنتية، مع وصول نسبة المكون المحلي إلى 100% ويمثل الاعتماد على مكونات محلية كاملة أحد المسارات المهمة أمام الصناعة المصرية لزيادة القيمة المضافة داخل الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على المكونات المستوردة، إلى جانب دعم سلاسل التوريد المحلية المرتبطة بقطاع مواد البناء.

العلمين بوابة صناعية ولوجستية

يمتد مجمع e2 العلمين الصناعي على مساحة إجمالية تبلغ 2.7 مليون متر مربع، فيما تغطي المرحلة الأولى نحو 500 ألف متر مربع، مع الانتهاء من أعمال البنية التحتية والمرافق الخاصة بها، بينما يجري استلام المرحلة الثانية ويستفيد المجمع من موقعه بالقرب من مطار العلمين الدولي وميناء الإسكندرية وشبكة الطرق التي تربطه بالقاهرة، بما يعزز فرص دمج النشاط الصناعي مع حركة التجارة والخدمات اللوجستية كما يتضمن المجمع توجهًا نحو تطبيق حلول الاستدامة، ومنها أنظمة معالجة مياه الصرف، بما يستهدف رفع كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الصناعية.

التخزين بدخل المنظومة

لا تقتصر الخدمات المرتبطة بالمجمعات الصناعية على التصنيع، إذ يضم مشروع «خزن» أول مشروع للتخزين الذاتي في مدينة العلمين، ويقام على مساحة 2700 متر مربع ويضم المشروع حاليًا 18 وحدة تخزين، بمساحة 15 مترًا مربعًا للوحدة، مع إمكانية زيادة المساحات ودمج الوحدات وفق احتياجات العملاء، إلى جانب توفير أنظمة مراقبة وإتاحة الوصول إلى وحدات التخزين على مدار الساعة.

وتعكس هذه النوعية من الخدمات اتجاهًا نحو بناء منظومة متكاملة حول النشاط الصناعي، تشمل التخزين والخدمات اللوجستية إلى جانب الأراضي والمصانع والبنية التحتية.

سوق العمل

يمثل نقص العمالة الفنية المؤهلة أحد الملفات التي تستهدف الصناعة معالجتها من خلال توسيع الشراكة بين القطاع الخاص ومنظومة التعليم الفني وتعمل وزارة الصناعة على استحداث برنامج للتعليم المهني يستهدف تحسين جودة خريجي التعليم الفني والمهني، من خلال تطوير مهارات اللغة والتواصل والتكنولوجيا الحديثة، إلى جانب المهارات التخصصية وزيادة الجانب العملي داخل المصانع وربط الخريجين بالشركات المحلية والعالمية.

تأتي مجموعة التنمية الصناعية ضمن الشركاء المستهدفين في هذا البرنامج، خاصة مع إدارتها المباشرة لعدد من مدارس التعليم الفني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ويستهدف البرنامج تقليص الفجوة بين احتياجات المصانع من العمالة المدربة وقدرة سوق العمل على توفيرها، بما يدعم رفع إنتاجية القطاع الصناعي وتحسين تنافسية العمالة المصرية محليًا ودوليًا.

وتراهن الدولة على تكرار تجربة المناطق الصناعية بنظام المطور الصناعي باعتبارها إحدى الركائز الرئيسية لدعم التوسع الصناعي، من خلال إتاحة مناطق مجهزة للمستثمرين وتقليل الوقت والتكلفة اللازمين لبدء النشاط.

ويعزز هذا النموذج فرص جذب استثمارات جديدة، خاصة عندما تتكامل المنطقة الصناعية مع الخدمات اللوجستية والتخزين والعمالة المدربة، بما يحولها من مجرد تجمع للمصانع إلى منظومة إنتاج متكاملة.

ومع توجه الدولة نحو تعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة، تكتسب نماذج المجمعات الصناعية المتكاملة أهمية متزايدة، باعتبارها أحد المسارات التي يمكن من خلالها تسريع إقامة المشروعات، وتوسيع الطاقة الإنتاجية، ودعم سلاسل التوريد المحلية، ورفع قدرة المنتجات المصرية على المنافسة.

إنعاش المصانع المتعثرة

بالتوازي مع تطوير تجربة المطور الصناعي ، تمضي الحكومة بخطى متسارعة لخفض تكلفة الدخول إلى النشاط الصناعي في البلاد، عبر حزمة من الإجراءات الجديدة لتيسير حصول المستثمرين على الأراضي الصناعية المرفقة، وتخفيف الأعباء المالية المطلوبة لبدء النشاط، في خطوة تستهدف رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 15% إلى 20%، ومضاعفة الصادرات غير النفطية إلى 100 مليار دولار بحلول 2030.

تتضمن الإجراءات الجديدة التي تعمل وزارة الصناعة المصرية على تنفيذها حاليا، استحداث نظام الإيجار المنتهي بالتملك للأراضي الصناعية، بما يتيح للمستثمر توجيه جزء أكبر من سيولته إلى إنشاء المصنع وشراء الآلات وخطوط الإنتاج.

كما تشمل الإجراءات طرح المصانع المتعثرة أمام مستثمرين جدد كفرص جاهزة للتشغيل، بما تتضمنه من أراض ومنشآت وآلات ومعدات ورخص تشغيل.

وتطرح هذه التحركات تساؤلات داخل القطاع الصناعي حول مدى قدرة الأدوات الجديدة على خفض تكلفة الاستثمار فعليا في مصر، وما إذا كانت ستنجح في إعادة تشغيل المصانع المتعثرة بعد سنوات من المبادرات والحلول التي لم تحقق النتائج المستهدفة.

نظام جديد لتخصيص الأراضي

أطلقت وزارة الصناعة المصرية مؤخراً نظام الإيجار المنتهي بالتملك، الذي يتيح مبدئًا إيجارية تبدأ من 7 سنوات وتصل إلى 21 عاما بحد أقصى، مقابل إيجار سنوي يبلغ 5% من سعر المتر المربع.

يتيح النظام الجديد للمستثمر التقدم بطلب التملك بعد مرور عام على التشغيل الفعلي، على أن يتم خصم ما جرى سداده كإيجار من إجمالي قيمة الأرض، وسداد 25% من القيمة المتبقية، وتقسيط باقي المبلغ على 3 أقساط سنوية.

ووفق بيان صادر عن وزارة الصناعة في وقت سابق، يقدم المستثمرون الراغبون في الحصول على قطعة أرض بنظام الإيجار المنتهي بالتملك طلباتهم إلكترونيا وبشكل دوري على مدار العام، من خلال منصة مصر الصناعية الرقمية، فيما تتولى لجنة تضم الوزارات والجهات المعنية دراسة الطلبات والبت فيها وفقا للأنشطة الصناعية المستهدفة.

من جانبه، قال عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ورئيس الغرفة التجارية بالجيزة، أسامة الشاهد، إن نظام تخصيص الأراضي الصناعية بالإيجار المنتهي بالتملك يعد خطوة جيدة لتخفيف الأعباء عن المستثمرين، خاصة أن تكلفة الأرض تمثل نحو 10% من إجمالي الاستثمارات المطلوبة لإنشاء المشروع الصناعي.

أضاف الشاهد أن النظام الجديد يمكن أن يخفف جزءا من التكلفة الاستثمارية، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في توفير التمويل اللازم لشراء الأرض في بداية المشروع.

اعتبر الشاهد أن هذا النظام، بما يتيحه من مزايا، لا يزال أقل من المستوى المطلوب إذا كانت الدولة تستهدف تحقيق نهضة صناعية، مؤكدًا ضرورة أن تكون الحوافز الموجهة للقطاع الصناعي أكثر قوة، مثل إتاحة الأراضي الصناعية بالمجان لتشجيع الاستثمار والإنتاج.

وأوضح أن الدولة، حين تقدم الأراضي بالمجان، ستحصل في المقابل على عوائد متعددة من النشاط الصناعي، سواء من ضريبة القيمة المضافة على المنتجات، أو الضرائب العقارية مستقبلاً، أو ضرائب كسب العمل والتأمينات الاجتماعية، إلى جانب العوائد غير المباشرة الناتجة عن خفض معدلات البطالة، وتقليص فاتورة الواردات، وزيادة حصيلة الصادرات، ورأى أن المصنع الذي ينتج سلعة يتم استيرادها محليا يسهم في خفض فاتورة الواردات وتحسين ميزان المدفوعات، بينما يؤدي توجيه الإنتاج إلى التصدير إلى توفير إيرادات دولارية إضافية، بما يجعل دعم التصنيع ذا مردود اقتصادي يتجاوز حصيلة بيع أو تأجير الأرض الصناعية.

أشار الشاهد إلى أن توفير الأراضي الصناعية بالمجان يمكن أن يكون مشروطا بالتزام المستثمر بجدول زمني محدد لتنفيذ المشروع وبدء الإنتاج، مع إمكانية فرض غرامات أو سحب الأرض حال عدم الالتزام، مؤكدا أن هذه الآليات يمكن أن تحد من المضاربة على الأراضي أو إعادة بيعها دون إقامة مشروعات إنتاجية.

تحديات التطبيق

بدوره، قال عضو مجلس إدارة اتحاد المستثمرين في مصر، محمد المرشدي، إن طرح الأراضي الصناعية بنظام الإيجار المنتهي بالتملك يمكن أن يخفف جزءا من الأعباء عن المستثمرين، لكن نجاح التجربة يتوقف على قدرة الحكومة على توفير مساحات كبيرة من الأراضي الصناعية المرفقة لتلبية احتياجات المستثمرين.

أضاف المرشدي أن تكلفة الإيجار يجب أن تراعي القدرات التمويلية للمستثمر، خصوصا المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم ومساندة أكبر.

وأبدى المرشدي تخوفه من أن يواجه المستثمر، وفق نظام الإيجار، بعض العراقيل عند محاولة الحصول على تمويل مصرفي، إذ قد يمثل وضع الحيازة بالإيجار عائقا أمام الاقتراض من البنوك.

ورأى عضو اتحاد المستثمرين أن زيادة توسع الحكومة في إنشاء المناطق والمجمعات الصناعية المتخصصة والمرفقة تتيح للمستثمرين مزايا قوية فيما يتعلق بخفض تكلفة الاستثمار مقارنة بالأنظمة الاستثمارية الأخرى.

واعتبر أن خفض تكلفة الاستثمار الصناعي في مصر يتطلب تركيز الحكومة على 3 عناصر رئيسية، هي خفض تكلفة التمويل، وخفض تكلفة الأراضي، وتخفيف الأعباء والإجراءات الحكومية.

وتتيح وزارة الصناعة المصرية آليات مختلفة لطرح وتخصيص الأراضي والوحدات الصناعية، من بينها التمليك، وحق الانتفاع، والإيجار المنتهي بالتملك، والمطور الصناعي، بالإضافة إلى الوحدات الجاهزة للتشغيل عبر المجمعات الصناعية والقرى المنتجة المتعلقة بالصناعات التي تتميز بها القرى والمحافظات.

حل جديد للمصانع المتعثرة

إلى ذلك، أعلنت وزارة الصناعة المصرية مؤخرا إطلاق آلية جديدة لتوفير الأراضي الصناعية عبر «المصانع المتعثرة»، حيث قررت إعادة طرح هذه المصانع وتوفيرها عبر منصة مصر الصناعية الرقمية كفرص استثمارية جديدة أمام المستثمرين، بدلا من بقائها معطلة.

واعتبرت وزارة الصناعة أن المصانع المتعثرة تمثل فرصة استثمارية جاهزة للتشغيل الفوري، كونها لا تقتصر على الأرض فحسب، بل تحتوي على مبانٍ قائمة، ومعدات وآلات، ورخص تشغيل.

تستهدف الآلية الجديدة لحل أزمة المصانع المتعثرة وتحويلها إلى فرص استثمارية، تحقيق التشبيك والربط بين المستثمرين الراغبين في إقامة مشروعات صناعية وأصحاب المصانع المتعثرة التي تمتلك منشآت قائمة وأراضي صناعية وتراخيص وخطوط إنتاج جاهزة، لكنها متوقفة عن العمل، بحسب تصريحات سابقة لوزير الصناعة المصري خالد هاشم.

وتتيح الآلية للمستثمر الجديد الاستفادة من أراضي وأصول المصانع المتعثرة، بعد إعادة تقييم الأصول بواسطة خبراء ومثمنين معتمدين، لضمان تحديد قيمتها السوقية العادلة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية.

من جانبه، اعتبر الشاهد أن نجاح هذه الآلية سيتوقف بدرجة كبيرة على طريقة تقييم الأصول وتحديد حقوق كل طرف، مؤكدا أن دخول مستثمر جديد بأموال لإعادة تشغيل مصنع متعثر يتطلب تقييما عادلا ودقيقا للأرض والمنشآت والآلات والمعدات القائمة، حتى لا يتعرض أي من الطرفين للظلم عند تحديد حصته في المشروع.

أضاف: «إذا جرى تقييم أصول مصنع متعثر بمليون جنيه، بينما ضخ المستثمر الجديد مليوني جنيه كرأس مال لإعادة التشغيل، فإن حصة صاحب المصنع ستبلغ ثلث الكيان مقابل ثلثي المستثمر الجديد، لكن إذا جرى تخفيض قيمة أصول المصنع إلى 500 ألف جنيه، فإن حصة صاحبه ستنخفض إلى 20% فقط، ما يبرز أهمية وجود آلية تقييم واضحة وعادلة» .

وأكد أن تحديد آليات تنفيذ النظام الجديد، وقواعد التقييم، وشروط دخول المستثمرين الجدد، وحقوق أصحاب المصانع المتعثرة، ستكون عوامل حاسمة في تحديد قدرة المبادرة على تحقيق نتائج فعلية، خاصة في ضوء عدم نجاح بعض الحلول السابقة لمعالجة ملف المصانع المتعثرة.

واتفق معه المرشدي، الذي أضاف أن معالجة تعثر المصانع تتطلب مبادرات تمويلية ومساندة مباشرة من البنوك، إلى جانب تدخل حكومي لتحمل جزء من المخاطر، خاصة أن هذه المصانع تواجه تراكمات من الديون والضرائب والتأمينات الاجتماعية.

وأوضح المرشدي أن مبادرات التمويل منخفض التكلفة التي أطلقتها مصر خلال السنوات الماضية، ومنها مبادرة المصانع المتعثرة بفائدة 5%، حققت نتائج جيدة في دعم المصانع المتعثرة، داعيا إلى عودة المبادرة مرة أخرى بنفس معدلات الفائدة السابقة.

إجراءات جديدة لتيسير حصول المستثمرين على الأراضي الصناعية المرفقة

رضوى عبدالله

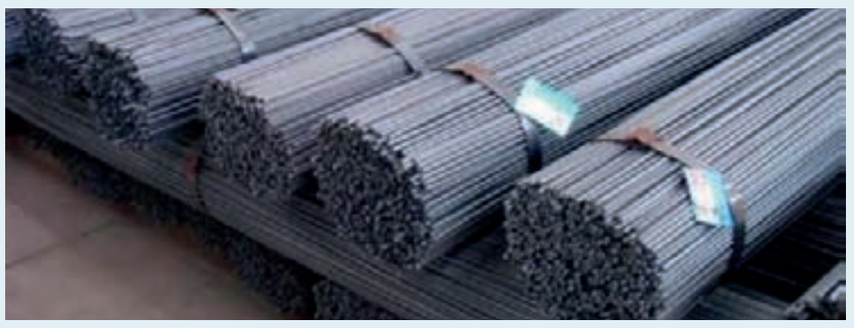

طلب إحاطة و التهديد باللجوء إلي التحكيم

تداعيات فرض الرسوم الوقائية على واردات البليت تتصاعد داخل سوق الحديد

تتصاعد تداعيات فرض الرسوم الوقائية على واردات البليت داخل سوق الحديد والصلب، مع تزايد المخاوف من تعرض نحو 20 مصنعا للدرفلة لضغوط قد تدفع بعضها إلى خفض الإنتاج أو التوقف، بالتزامن مع تحذيرات من تداعيات قانونية ومالية محتملة على الشركات التي قد تتعثر في تنفيذ اتفاقياتها مع موردي البليت، بما قد يفتح الباب أمام نزاعات وتحكيم دولي ومطالبات مالية.

ويأتي الجدل في وقت تستهدف فيه الدولة دعم الصناعة المحلية وتعميق التصنيع وزيادة القيمة المضافة والصادرات، فيما يرى ممثلو مصانع الدرفلة أن حماية صناعة الحديد يجب أن تشمل مختلف حلقات الإنتاج، وليس منتجي البليت فقط، مع ضمان توافر مدخلات الإنتاج بأسعار وكميات مناسبة.

وتتزامن هذه التطورات مع استعداد القاهرة لاستضافة قمة الصلب العربي الـ19، التي ينظمها الاتحاد العربي للحديد والصلب يومي 3 و4 نوفمبر 2026 للمرة الأولى في مصر، بمشاركة كبار التنفيذيين وصناع القرار وخبراء قطاع التعدين والصلب، لمناقشة مستجدات الصناعة والتحديات التي تواجهها، وعلى رأسها القضايا البيئية ومستقبل الإنتاج.

في هذا الإطار ، تلقت وزارتا الصناعة والاستثمار من الاتحاد العام للغرف التجارية، دراسة أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول تداعيات تطبيق التدابير الوقائية على واردات البليت على الصناعة الوطنية، إلى جانب مذكرة بشأن الآثار السلبية التي لحقت بمصانع الدرفلة نتيجة فرض الرسم الوقائي.

وأوضح الاتحاد، في خطابين موجهين إلى وزيري الصناعة و الاستثمار، أن الدراسة تأتي في إطار الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والحفاظ على اقتصاديات المشروعات الاستثمارية، مشيرا إلى أن الدراسة المرفقة تتناول تداعيات تطبيق التدابير الوقائية على واردات البليت وانعكاساتها على الصناعة الوطنية، فضلا عن الآثار التي لحقت بمصانع الدرفلة نتيجة فرض الرسم الوقائي.

وتبحث الدراسة تأثير التدابير الوقائية على مختلف أطراف سلسلة صناعة الحديد والصلب، في ضوء اعتماد مصانع الدرفلة على البليت كمدخل رئيسي للإنتاج، وما قد يترتب على زيادة تكلفة هذا المدخل من انعكاسات على أسعار المنتجات النهائية والقطاعات الأخرى التي تستخدم منتجات الحديد والصلب.

زيادة واردات البليت

ولفتت الدراسة إلى أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه صناعة الصلب المصرية لا يتمثل في زيادة واردات البليت والحاجة إلى حمايتها منها، حتى في السنوات التي شهدت ارتفاعا في الواردات، وإنما يرتبط بصورة أكبر بضعف صادرات منتجات الحديد والصلب، نتيجة التوجهات الحمائية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى جانب تراكم الفوائض العالمية والتحول نحو منتجات الحديد والصلب الأخضر.

وأكدت أن الحفاظ على صناعة الحديد والصلب يمثل هدفا مهما، إلا أن تحقيقه يحتاج إلى تدخلات تتجاوز فرض التعريفات الجمركية على البليت، باعتبار أن هذه الرسوم تضيف تكلفة إلى الصناعات التي يدخل البليت في إنتاجها، دون أن تضمن بالضرورة تحقيق الهدف التصديري المنشود للقطاع ككل.

وأشارت الدراسة إلى أن الاعتماد على زيادة الواردات خلال عدد محدود من السنوات وفترة استثنائية كأساس لفرض سياسة حمائية على منتج غير كامل التصنيع، لا يوفر تقييما شاملا للآثار المترتبة على سلسلة القيمة بأكملها، خاصة مع الحاجة إلى تقييم آثار الإجراءات الحمائية السابقة وتحديد الأسس التي بنيت عليها نسب الرسوم الوقائية.

وأوضحت الدراسة أن مصانع الدرفلة تتأثر بصورة مباشرة بارتفاع تكلفة البليت باعتباره مدخل الإنتاج الرئيسي، مشيرة إلى توقف بعض منتجي حديد التسليح من المدرفلين عن الإنتاج نتيجة عدم قدرتهم على الحصول على البليت بتكلفة مناسبة.

كما رصدت الدراسة اعتماد بعض مصانع الدرفلة على شراء البليت من منافسين لهم في السوق، بما قد يحد من المنافسة ويؤثر على كفاءة السوق، فضلا عن انعكاس ارتفاع تكلفة المدخل على القدرة التنافسية للمصانع.

وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع سعر البليت المحلي خلال الفترة محل الدراسة، وهو ما يعزز الضغوط الواقعة على مصانع الدرفلة التي تعتمد على شراء البليت، في الوقت الذي تصبح فيه تكلفة الإنتاج عاملاً مؤثرا في قدرتها على المنافسة محليا وخارجيا.

تداعيات فرض الرسوم

حذرت الدراسة من أن تداعيات فرض الرسوم لا تتوقف عند صناعة الحديد والصلب، وإنما تمتد إلى القطاعات التي تعتمد على منتجات الحديد والصلب كمدخلات إنتاج، من خلال ما وصفته بتأثير «الدومينو».

وأوضحت أن ارتفاع تكلفة البليت يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة منتجات الحديد والصلب المستخدمة في صناعات أخرى، بما ينعكس في النهاية على تكلفة الإنتاج في عدد من القطاعات، فضلا عن احتمال انتقال جزء من هذه الزيادة إلى المستهلك النهائي.

كما أشارت إلى أن ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج قد يضعف تنافسية الصناعات التي تعتمد على الحديد، خاصة إذا كانت المنتجات المنافسة في الأسواق الخارجية لا تتحمل التكلفة الإضافية نفسها.

ورأت الدراسة أن فرض رسوم على البليت بينما تظل المنتجات النهائية محل المنافسة الدولية يخلق تحديا أمام المنتج المصري، إذ تتحمل المصانع المحلية تكلفة أعلى لمدخل الإنتاج، في حين تنافس منتجات مصنعة في أسواق أخرى بتكاليف مختلفة.

وأكدت أن معالجة أزمة صناعة الحديد والصلب يجب أن تركز على تعزيز القدرة التصديرية ومواجهة التحولات التي يشهدها السوق العالمي، بدلا من الاقتصار على حماية مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج.

كما حذرت الدراسة من تداعيات القرار على العلاقات التجارية، مشيرة إلى إمكانية لجوء بعض الشركاء التجاريين إلى إجراءات مقابلة أو «إجراءات انتقامية» في حال تأثر مصالحهم من التدابير المصرية، بما قد ينعكس على صادرات مصر إلى أسواق أخرى.

تجارب دولية

تناولت الدراسة تجارب عدد من الدول في التعامل مع فائض إنتاج الصلب والمنافسة العالمية، موضحة أن بعض هذه الدول ركزت إجراءات الحماية على المنتجات النهائية من الصلب، بدلا من فرض رسوم على مدخلات إنتاج تدخل في مراحل تصنيعية لاحقة.

وأظهرت الدراسة حجم التركز الكبير في صناعة الصلب عالميا، حيث استحوذت الصين على نحو 53.33% من إنتاج الصلب العالمي في 2024، مقابل 7% للاتحاد الأوروبي، و4.46% لليابان، و4.22% للولايات المتحدة، بينما بلغت حصص روسيا وكوريا الجنوبية نحو 3.77% و3.37% على التوالي.

كما أظهرت البيانات الواردة في الدراسة أن الاتحاد الأوروبي استورد نحو 1.566 مليون طن من البليت الصيني خلال 2025، بينما بلغت واردات تركيا نحو مليون طن، وهو ما يعكس حجم الفوائض العالمية التي تواجهها صناعة الصلب.

وتطرقت الدراسة إلى أهمية عدد من الدول الموردة للبليت ومدخلات صناعة الحديد لمصر، موضحة أن العلاقات التجارية مع بعض هذه الدول تتجاوز قطاع الحديد والصلب إلى قطاعات استراتيجية أخرى.

وأشارت إلى أن سلطنة عمان تعد موردا رئيسيا لمصر من خام ومكورات الحديد التي تحتاج إليها المصانع المتكاملة لإنتاج البليت، بينما تتمتع روسيا وأوكرانيا بأهمية تجارية واستراتيجية لمصر في مجالات أخرى، ما يستدعي وضع التدابير المتعلقة بالواردات في إطار أوسع من مجرد العلاقة التجارية الخاصة بمنتج واحد.

مقترحات وتحديات

وطرحت الدراسة مجموعة من المقترحات للتعامل مع تحديات صناعة الحديد والصلب، من بينها تطوير استراتيجية حماية الصناعة وربطها بشكل مباشر بزيادة القدرة التصديرية، بدلا من الاقتصار على فرض رسوم على مدخلات الإنتاج.

كما دعت إلى دعم التحول التكنولوجي في الصناعة، خاصة التوسع في استخدام تكنولوجيات أكثر توافقا مع متطلبات التجارة العالمية والاشتراطات البيئية، وتعزيز إنتاج الحديد والصلب الأخضر، بما يساعد الصناعة المصرية على التعامل مع التحولات المرتبطة بالحياد الكربوني وآلية تعديل الكربون على الحدود الأوروبية "CBAM" .

وشملت المقترحات كذلك تطوير منظومة الإجراءات الجمركية والتحول الرقمي بما يسمح بسرعة التعامل مع الشحنات ومتابعتها، إلى جانب تحسين التنسيق بين الجهات المعنية بقطاع الحديد والصلب، وتطوير آليات التعامل مع واردات البليت بما يحقق التوازن بين حماية الصناعة المحلية وعدم تحميل الصناعات المستخدمة لهذا المنتج أعباء إضافية.

وتخلص الدراسة إلى أن الحفاظ على صناعة الحديد والصلب يتطلب سياسة صناعية متكاملة تستهدف رفع كفاءة الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية، وزيادة الصادرات، والتكيف مع التحولات العالمية في صناعة الصلب، مع مراعاة تأثير أي إجراءات حمائية على كامل سلسلة القيمة والقطاعات التي تعتمد على منتجات الحديد والصلب.

دراسة حول تأثير تطبيق التدابير الوقائية على واردات البليت على الصناعة الوطنية أمام الحكومة

محمد محيي الدين

قبل أن يبدأ تطبيقها خلال ٢٠٢٧ ..

التفاصيل الكاملة للمنظومة الجديدة من الدعم النقدي السلعي

زيادة حرية اختيار المستفيدين ورفع كفاءة الدعم والحد من الفقد والتسرب

تتجه مصر إلى توسيع منظومة الدعم النقدي السلعي بدلا من اقتصار الدعم على قائمة محدودة من السلع التموينية، مع إتاحة مجموعة أكبر من المواد الغذائية أمام الأسر المستحقة، فيما يؤكد خبراء الاقتصاديين أن التحول المقترح من الدعم العيني إلى الدعم النقدي يهدف لتقليص الهدر وضمان وصول الدعم لمستحقيه، لكنهم يشددون على ضرورة التطبيق التدريجي، وربط قيمة الدعم بمعدلات التضخم، ووجود آليات رقابية لمنع استغلال التجار للزيادات النقدية في رفع الأسعار.

وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في وقت سابق إن مصر تتجه نحو الدعم النقدي بدلا من الإعانات العينية خلال السنة المالية الحالية التي تنتهي في يونيو 2027.

وفي اجتماع لرئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي قبل أيام ، أكدت الحكومة أن تطوير المنظومة يستهدف زيادة حرية اختيار المستفيدين ورفع كفاءة الدعم والحد من الفقد والتسرب، وليس خفض قيمة الدعم، فيما تشمل القائمة المقترحة للسلع اللحوم والحبوب والشاي واللبن والعدس والبيض والفول والدواجن، إلى جانب السلع الأساسية الحالية مثل الزيت والسكر والمكرونة.

وقالت الحكومة في بيان ، إنها ستوسع المنظومة الجديدة للدعم النقدي لتشمل سلة أكبر من المواد الغذائية الأساسية، وذلك في خطوة توسع برنامجا لا يقدم حاليا سوى عدد محدود من المواد الغذائية الأساسية المدعومة لملايين المصريين.

وبموجب نظام البطاقات التموينية الحالي في مصر، الذي يدعم نحو 60 مليونا من السكان، يحصل كل مستفيد على 50 جنيها (دولار واحد) شهريا، يمكن إنفاقها على قائمة محدودة من السلع المدعومة في منافذ بيع معتمدة من الدولة.

ويستفيد نحو 70 مليونا من برنامج مماثل لشراء الخبز المدعوم، والذي تستورد مصر من أجله ما بين أربعة وخمسة ملايين طن من القمح سنويا.

وقال مجلس الوزراء «محاور العمل الجارية حاليا في إطار المنظومة الجديدة للدعم النقدي السلعي تستهدف تطوير آلية تقديم الدعم لمستحقيه، وتوسيع اختيارات الأسر المستحقة، ورفع كفاءة المنظومة وليس الهدف تقليل قيمة الدعم، وأبرز ملامح المنظومة الجديدة التي تتمثل في توسيع قائمة السلع المتاحة أمام المواطنين".

وذكر شريف فاروق وزير التموين أن الحكومة تستهدف تطوير آلية تقديم الدعم يأتي لمعالجة بعض التحديات المرتبطة بالنظام العيني الحالي، ومنها محدودية الاختيارات ووجود نسب الفقد والتسرب ، مؤكدا أن المواطن في النظام الجديد سيحصل على القيمة الفعلية للسلع التي يوفرها، بما يمنحه قدرة أكبر على شراء احتياجاته".

ويموجب النظام الجديد، ستتوسع قائمة السلع المدعومة لتشمل، بالإضافة إلى المواد الغذائية الأساسية الحالية مثل زيت الطعام والسكر والمكرونة، اللحوم والحبوب والشاي والحليب (اللبن) والعدس والبيض والفاصوليا والدواجن.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعًا لمتابعة الجهود المبذولة لتطوير آلية الدعم النقدي السلعي ، وجدد رئيس الوزراء تأكيده أن الجهود الرامية لتطوير آلية الدعم النقدي السلعي تأتي بوصفها إحدى أهم أدوات التطوير الحديثة التي تبنتها العديد من دول العالم، سواء بصورة كاملة أو تدريجية؛ بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين المواطن من حرية الاختيار وفق احتياجاته الفعلية.

وخلال الاجتماع ، استعرض الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، عددا من محاور العمل الجارية حاليا في إطار المنظومة الجديدة للدعم النقدي السلعي، مؤكدًا أنها تستهدف تطوير آلية تقديم الدعم لمستحقيه، وتوسيع اختيارات الأسر المستحقة، ورفع كفاءة المنظومة وليس الهدف تقليل قيمة الدعم، موضحا في هذا السياق أبرز ملامح المنظومة الجديدة التي تتمثل في توسيع قائمة السلع المتاحة أمام المواطنين، بحيث لا تقتصر على السلع الأساسية الحالية فقط، مثل: الزيت والسكر والمكرونة، وإنما تشمل كذلك مجموعة أكبر من المنتجات الغذائية، من بينها اللحوم والحبوب والشاي واللبن والعدس والبيض والفول والدواجن، وغيرها من سلة السلع الأساسية.

وأوضح الدكتور شريف فاروق أن تطوير آلية تقديم الدعم يأتي لمعالجة بعض التحديات المرتبطة بالنظام العيني الحالي، ومنها محدودية الاختيارات ووجود نسب الفقد والتسرب، مشيرًا إلى أن المواطن في النظام الجديد سيحصل على القيمة الفعلية للسلع التي يوفرها، بما يمنحه قدرة أكبر على شراء احتياجاته.

هل الدعم العيني أفضل من النقدي؟

من جانبه ، قال الدكتور رشاد عبده، الخبير الاقتصادي، إن الدعم بمختلف أشكاله مطبق في معظم دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الأوروبية.

أوضح «عبده»، أن الحكومات تقدم دعمًا في مجالات العلاج والأدوية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية، وأن فكرة الدعم ليست استثناءً مصريًا وإنما سياسة اقتصادية متبعة عالميًا.

وأضاف أن الدولة تحصل على ضرائب من المواطنين، ومن الطبيعي أن يُعاد توجيه جزء من هذه الحصيلة في صورة دعم للفئات المختلفة، مؤكدًا أن النقاش الحقيقي لا يتعلق بوجود الدعم من عدمه، وإنما يتعلق بالشكل الأنسب لتقديمه.

وأوضح أن هناك دولًا تطبق نظام الدعم النقدي وأخرى تعتمد على الدعم العيني، إلا أن الفارق الجوهري بين مصر وتلك الدول يتمثل في قوة المؤسسات الرقابية وقدرة الحكومات هناك على ضبط الأسواق ومنع القطاع الخاص من استغلال الزيادات النقدية الممنوحة للمواطنين في رفع الأسعار بصورة مبالغ فيها.

وأشار إلى أن الحكومات في الدول المتقدمة تحرص على ضبط معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار لأنها تخضع للمحاسبة السياسية والشعبية، وتسعى للحفاظ على ثقة الناخبين، ما يدفعها إلى الالتزام ببرامج اقتصادية تحد من ارتفاع الأسعار وتحافظ على القوة الشرائية للمواطنين.

أكد الخبير الاقتصادي، أن تطبيق الدعم النقدي في مصر يواجه عدة مشكلات أساسية، أبرزها عدم وجود ضمانات تمنع ارتفاع الأسعار بمعدلات أكبر من قيمة الدعم أو الزيادات التي يحصل عليها المواطنون، موضحًا أن أي زيادة نقدية قد تتحول إلى مكاسب للتجار بدلا من أن تنعكس إيجابًا على المواطنين.

وقال إن المواطن قد يحصل على زيادة في الأجر أو دعم نقدي بنسبة 10% على سبيل المثال، لكن إذا ارتفعت الأسعار بنسبة 20 أو 30% فإن هذه الزيادة تفقد قيمتها بالكامل، بل وقد تؤدي إلى تراجع المستوى المعيشي مقارنة بما كان عليه قبل الزيادة.

وأوضح أن هناك فرقًا بين الدخل النقد

تعطيل العمل بالبنوك يوم الخميس ٢٧ أغسطس بمناسبة المولد النبوي الشريف

قرر البنك المركزي المصري تعطيل العمل بكافة البنوك العاملة في مصر يوم الخميس بمناسبة المولد النبوي الشريف ، على أن يُستأنف العمل صباح يوم الأحد 30 أغسطس.
وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قد أصدر قراراً بأن يكون يوم الخميس 27 من شهر أغسطس عام 2026 ميلادية إجازة رسمية مدفوعة الأجر، بمناسبة المولد النبوي الشريف، وذلك بدلا من يوم الثلاثاء 25 من شهر أغسطس عام 2026 الموافق ليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول عام 1448 هجرية.
ويسري القرار على العاملين في الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام، مع استمرار أعمال الامتحانات إن وجدت وفقا للمواعيد المحددة من قبل السلطة المختصة.

تحت مسمى «NBE Points»..

البنك الأهلي المصري يعلن إطلاق تطبيق متكامل جديد لولاء ومكافآت العملاء

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق تطبيق متكامل جديد لولاء ومكافآت العملاء تحت مسمى "NBE Points"، لتعزيز تجربة العملاء الرقمية وتقديم مزايا متعددة وفورية عبر الهاتف المحمول دون الحاجة إلى أي إجراءات إضافية أو التواصل مع خدمة العملاء، وذلك ضمن استراتيجية البنك الأهلي المصري في دعم التحول الرقمي، والتوجه نحو الابتكار وتقديم تجربة فريدة للعملاء.

صرحت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن إطلاق التطبيق الجديد NBE Points** يمثل خطوة نوعية في تطوير خدمات الولاء والمكافآت بالبنك الأهلي المصري، ويعكس التزام البنك الدائم بتقديم حلول مبتكرة تسهم في تعزيز تجربة العملاء، مؤكدة أن فرق العمل المتخصصة تسعى من خلال هذا التطبيق إلى تيسير استفادة العملاء من نقاطهم ومكافآتهم، وإتاحة فرص أكبر للاستفادة الفورية من المزايا المختلفة التي يقدمها البنك عبر الهواتف المحمولة، بما يواكب أحدث التوجهات الرقمية العالمية.

وأكد كريم سوس رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري أن اطلاق هذا التطبيق يؤكد حرص البنك الأهلي المصري على تدعيم شراكاته مع التجار لضمان تقديم عروض حصرية وفوائد ملموسة للعملاء، مما يعزز تجربة الولاء، ويضع معيارًا جديدًا في الخدمات الرقمية المصرفية، مشيرا إلى أن الابتكار الرقمي لا يقتصر فقط على تقديم خدمات جديدة، بل على تحسين كيفية تفاعل العملاء مع خدمات ومنتجات البنك وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات والمزايا بطريقة سلسة ومباشرة، مؤكدا أن التطبيق سيشهد توسعًا مستمرًا في مزاياه وخدماته خلال الفترة المقبلة استجابةً لتوجهات العملاء وتطورات السوق.

ومن جانبها أوضحت هالة حلمي رئيس مجموعة المنتجات والشمول المالي بالبنك الأهلي المصري أن تطبيق "NBE Points" يتيح للعملاء الاطلاع على رصيد نقاطهم المجمعة من كافة المنتجات المدرجة بالبرنامج، سواء الناتجة عن حركات مشتريات البطاقات (الائتمان – الخصم المباشر – المدفوعة مسبقًا) داخل مصر أو خارجها، أو النقاط الترحيبية الممنوحة لانضمام العملاء لشرائح معينة، بالإضافة إلى النقاط المكتسبة عبر بعض الخدمات الرقمية للبنك مثل الأهلي نت، الأهلي موبايل، والأهلي فون كاش، كما أنه يمكن للعملاء استبدال النقاط بشكل فوري وسلس عبر واجهة استخدام عصرية توفر مستوى جديدًا من الراحة والمرونة والشفافية.

إضافة الى توفير ملخصا تفصيليا للنقاط وفقًا لكل منتج مدرج بالبرنامج، مع توضيح حالة النقاط (نشطة – مجنبة – ملغاة)، وإمكانية الاطلاع على كشف مفصل لحركات النقاط لمدة تصل إلى ستة أشهر سابقة، إضافة إلى استحداث وسائل استبدال Shop£Cash من خلال اختيار إحدى معاملات المشتريات خلال آخر ٣٠ يومًا، بحيث يتم رد قيمة العملية على نفس البطاقة، بشكل كلي أو جزئي وفقًا لرصيد النقاط المتاح، واتاحة Pay with Points التي تمكن العملاء من الدفع بالنقاط مباشرة لدى التجار المشاركين كبديل عن القسائم الإلكترونية، مما يزيل القيود المرتبطة بفئات القسائم وصلاحيتها، ويمكن الدفع كليًا أو جزئيًا عبر مشاركة بيانات الهوية (للأفراد) أو رقم العميل CIF (للشركات)، مع إرسال رمز تحقق (OTP) لإتمام العملية كما يمكن استبدال النقاط بمكافآت مالية وإمكانية استبدال النقاط بقيم ثابتة تضاف إلى أي من بطاقات ائتمان العميل السارية بالعملة المحلية، عبر التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبرنامج.

رغم تصاعد معدلات التضخم ..

المركزي المصري يثبت أسعار الفائدة للمرة الرابعة ..و محللون يستبعدون لجوء السياسة النقدية للتشدد النقدي خلال ٢٠٢٦

صندوق النقد الدولي يدعو إلى تشديد السياسة النقدية في مصر لاحتواء الضغوط التضخمية

« مورجان ستانلي « يؤكد أن تباطؤ التضخم في مصر إلى أقل من 13% بدءاً من أكتوبر المقبل شرط رئيسي قد يتيح للبنك المركزي خفض أسعار الفائدة .

أثارت دعوة صندوق النقد الدولي إلى تشديد السياسة النقدية في مصر لاحتواء الضغوط التضخمية، بالتزامن مع تسارع معدل التضخم العام في يوليو إلى ١٤,٩٪ بعد ٣ أشهر من التباطؤ، تساؤلات حول مسار أسعار الفائدة في مصر خلال الأشهر المتبقية من العام الحالي.

المركزي المصري يثبت أسعار الفائدة للمرة الرابعة

يوم الخميس الماضي ، قرر البنك المركزي المصري، خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية ، الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير، للمرة الرابعة على التوالي خلال عام ٢٠٢٦، لتظل عند ١٩٪ للإيداع، و٢٠٪ للإقراض، و١٩,٥٪ لسعر العملية الرئيسية، كما تم تثبيت سعر الائتمان والخصم عند ١٩,٥٪.

وأوضح البنك المركزي أن قرار التثبيت جاء في ضوء تقييم أحدث تطورات التضخم وتوقعاته، إلى جانب التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والمخاطر المحيطة بمسار الأسعار.

وأشار المركزي إلى أن التضخم العام ارتفع بشكل طفيف إلى ١٤,٩٪ في يوليو ٢٠٢٦ مقابل ١٤,٣٪ في يونيو، بينما سجل التضخم الأساسي ١٤,٧٪ مقابل ١٤,٣٪، مرجعًا الزيادة بشكل رئيسي إلى أثر فترة الأساس.

وفي المقابل، سجل المعدل الشهري لكل من التضخم العام والأساسي ٠٪ خلال يوليو، وهو ما جاء دون توقعات البنك المركزي، مع استقرار واسع النطاق في تطورات الأسعار وانخفاض أسعار بعض السلع والخدمات.

ويرى المركزي أن التضخم سيواصل الارتفاع حتى الربع الثالث من ٢٠٢٦، مدفوعًا جزئيًا بأثر فترة الأساس، إلا أن وتيرة الارتفاع جاءت أقل من التوقعات السابقة، في ضوء انخفاض قراءات التضخم خلال يونيو ويوليو.

ويتوقع البنك المركزي أن يبدأ التضخم في التراجع تدريجيًا اعتبارًا من الربع الأول من ٢٠٢٧، مقتربًا من مستهدفه البالغ ٧٪ ±٢ نقطة مئوية خلال النصف الثاني من العام نفسه.

كما أشار إلى أن النشاط الاقتصادي الحقيقي من المتوقع أن يواصل تباطؤه الطفيف خلال الربع الثاني من ٢٠٢٦، بعد تسجيل نمو قدره ٥٪ في الربع الأول، مع توقع وصول متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو ٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

وأكدت لجنة السياسة النقدية أن الحفاظ على أسعار الفائدة الحالية يهدف إلى ضمان وجود هامش موجب مناسب لسعر العائد الحقيقي، بما يدعم ترسيخ توقعات التضخم واستمرار مساره النزولي.

ولفت المركزي إلى استمرار وجود مخاطر صعودية أمام توقعات التضخم، أبرزها تصاعد التوترات الإقليمية، إلى جانب احتمالية تجاوز أثر إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة للتوقعات.

صندوق النقد و توقعات التضخم

وأظهرت وثائق المراجعة السابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، التي كشف عنها صندوق النقد الدولي، قبل أيام ، توقعات الصندوق بارتفاع معدل التضخم العام في مصر إلى نحو ١٧٪ بحلول سبتمبر ٢٠٢٦، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الإنتاج وتعديلات أسعار الطاقة.

بدوره اعتبر بنك مورجان ستانلي أن تباطؤ التضخم في مصر إلى أقل من ١٣٪ بدءاً من أكتوبر المقبل، شرط رئيسي قد يتيح للبنك المركزي خفض أسعار الفائدة بنحو ٢٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأخير من العام، مع الحفاظ على سعر فائدة حقيقي موجب عند ٤٪ .

وتوقع أحد أكبر البنوك العالمية الأمريكية، في أحدث تقرير له حول مصر، أن يُبقي البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير خلال الفترة المقبلة، مع تزايد احتمالات بدء خفض الفائدة خلال الربع الرابع من العام، في ظل تراجع الضغوط التضخمية وتحسن توقعات الأسعار.

رغم ذلك، أكد «مورجان ستانلي» أن سيناريو عدم تغيير أسعار الفائدة يظل السيناريو الأساسي، في ضوء النهج الحذر للبنك المركزي وتوقع استمرار جزء من علاوة المخاطر الإقليمية، بينما يمثل حدوث موجة جديدة من خروج الاستثمارات وتراجع الجنيه بشكل حاد الخطر الرئيسي على توقعات السياسة النقدية.

البنك الأمريكي خفض توقعاته للتضخم في مصر بنهاية العام إلى ١١,٨٪، مقابل ١٣,٥٪ في توقعاته السابقة، مدفوعاً بتراجع الضغوط السعرية واستقرار تأثيرات صدمات الطاقة وسعر الصرف، ما يعزز فرص التحول التدريجي نحو سياسة نقدية أكثر تيسيراً إذا استمر تحسن مسار التضخم.

ويستهدف البنك المركزي المصري وصول التضخم إلى ٧٪، بزيادة أو نقصان نقطتين مئويتين، فيما يتوقع أن يقترب معدل التضخم من هذا المستهدف خلال النصف الثاني من ٢٠٢٧.

وحسّن البنك في تقريره قبل أيام ، توقعاته لذروة التضخم من ١٧,١٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٦ إلى نحو ١٥,٢٪ قبل أن يبدأ في مسار هبوطي تدريجي، في ظل مفاجآت هبوطية متتالية في معدلات الأسعار خلال الأشهر الأخيرة، مقارنة بتقديرات سابقة كانت تشير إلى مستويات أعلى.

وبحسب الإحصاءات الرسمية ، تسارع معدل التضخم في مدن مصر لأول مرة في ثلاثة أشهر خلال يوليو، مدفوعا نسبيا بزيادة أسعار الأغذية والمشروبات، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد من ضغوط ناجمة عن حرب إيران، التي رفعت تكاليف الطاقة والشحن في المنطقة، وسجل معدل التضخم السنوي في المدن المصرية ١٤,٩٪ في يوليو الماضي، مقارنة بـ١٤,٣٪ في يونيو، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادرة الأسبوع قبل الماضي.

ورغم التوقعات ببدء دورة تيسير نقدي، يرى البنك أن أسعار الفائدة ستظل عند مستويات مرتفعة نسبياً على المدى المتوسط، لدعم استقرار سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية، ما يعكس نهجاً حذراً من جانب البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

تأتي هذه التقديرات في ظل تحسن نسبي في المؤشرات الاقتصادية، مدعوما بمرونة سعر الصرف وارتفاع تدفقات النقد الأجنبي، وعلى رأسها تحويلات المصريين بالخارج، وهو ما يعزز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية.

وذكرت وحدة الأبحاث التابعة لشركة «إس آند بي جلوبال» ، في مذكرة بحثية أن تسارع التضخم السنوي في مصر خلال يوليو يأتي مدفوعاً جزئياً

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 23 أغسطس 2026 ● العدد 855

سداد يصل إلى ١٠ سنوات..

بنك مصر يتيح تمويل أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل والمشروعات

يقدم بنك مصر مجموعة من البرامج التمويلية لتمكين العملاء من شراء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل والمشروعات، ضمن توجه متزايد نحو دعم استخدام مصادر الطاقة النظيفة وتوفير حلول تمويلية تساعد على خفض تكاليف استهلاك الكهرباء.

وتتيح برامج التمويل إمكانية تغطية ما يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة نظام الطاقة الشمسية، مع فترات سداد تصل إلى ١٠ سنوات، وذلك وفقًا لنوع البرنامج والشروط والأحكام المعمول بها لدى البنك.

وتشمل برامج بنك مصر لتمويل أنظمة الطاقة الشمسية للأفراد عددًا من الفئات، من بينها الموظفون وأصحاب ومستحقو المعاشات، إلى جانب أصحاب المهن والأعمال الحرة، فضلًا عن إمكانية الحصول على التمويل بضمان الأوعية الادخارية وفقًا للضوابط المحددة.

كما يوفر البنك برامج لتمويل مشروعات الطاقة الشمسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، بالتعاون مع شركات متخصصة في تصميم وتوريد وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية.

أول بنك رقمي ..

منصة يومو للخدمات المصرفية الرقمية المدعومه من التجاري الدولي CIB تحصل علي الترخيص المصرفي المبدئي

يومو تستعد لتقديم تجربة أكثر بساطة وسهولة في إدارة الأموال وتمكين ملايين المصريين داخل مصر وخارجها.

رشوان حمادي

أعلن البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) حصوله على موافقة مبدئية من البنك المركزي المصري لاتخاذ إجراءات تأسيس بنك «يومو» الرقمي، وذلك بما يتماشى مع الإطار التنظيمي للبنوك الرقمية في مصر الذي تم إقراره عام ٢٠٢٣. وتمثل هذه الموافقة خطوة مهمة في مسيرة تطوير الخدمات المصرفية الرقمية في السوق المصرية، وتمهّد الطريق أمام «يومو» لاستكمال المراحل والمتطلبات اللازمة لإطلاق نموذج مصرفي رقمي جديد يهدف إلى تقديم خدمات أكثر بساطة وسهولة في الاستخدام والوصول، بما يلبي احتياجات شرائح واسعة من العملاء، سواء في إدارة شؤونهم المالية اليومية، أو الادخار للمستقبل، أو دعم أصحاب المشروعات في تنمية أعمالهم والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء مصر.

مدعومة بخبرة البنك التجاري الدولي (CIB)، ومنظومة الحوكمة الراسخة لديه، ومسيرته المصرفية الممتدة لنحو خمسة عقود، تسعى «يومو» إلى الجمع بين الثقة التي يتمتع بها البنك الرائد في القطاع الخاص المصري، وبين المرونة والسرعة وسهولة الوصول التي تميز الخدمات المصرفية الرقمية الحديثة، مع تطوير حلول مصممة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

وتمكن هذه الموافقة «يومو» من الانتقال إلى المرحلة التالية من الاستعداد التشغيلي والتقني وتجهيز تجربة العملاء، تمهيدا لإطلاق خدماتها، وذلك بعد استكمال المتطلبات والحصول على الموافقات الرقابية اللازمة.

قال هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري الدولي (CIB): "نؤمن بقوة بالفرصة التجارية التي يمثلها إطلاق منصة 'يومو' لساهمي البنك، في إطار استراتيجيتنا الخمسية المعلنة ومن خلال دعمنا لإطلاق 'يومو'، نطمح إلى تمكين المصريين أينما كانوا من الوصول إلى تجربة مصرفية رقمية متكاملة وسهلة الاستخدام.

ويشهد القطاع المصرفي المصري فرصاً متنامية للنمو، لا سيما في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، إلى جانب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يعكس احتياجات شرائح واسعة ومتنوعة من العملاء. ومن هذا المنطلق، تضع منصة 'يومو' المصرفية الرقمية البنك التجاري الدولي في موقع متميز للاستفادة من هذه الفرص والمساهمة في صياغة المرحلة المقبلة من تطور الخدمات المصرفية في مصر."

تأتي «يومو» في وقت يشهد فيه القطاع المصرفي العالمي تحولا متسارعا نحو نماذج رقمية أكثر ذكاء، مدفوعة بتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تسهم في تبسيط الخدمات، وتوسيع نطاق الوصول إليها، ومنح العملاء قدرة أكبر على إدارة شؤونهم المالية بمرونة وسهولة ومع تزايد توقعات العملاء بالحصول على خدمات مصرفية بسيطة وذكية ومتاحة أينما كانوا، صُممت «يومو» منذ البداية كبنك رقمي قائم على الذكاء الاصطناعي، وليس كنموذج مصرفي تقليدي جرى نقله إلى تطبيق على الهاتف المحمول وقد تم تطوير المنصة من الأساس بما يتوافق مع الأطر واللوائح المصرفية المعمول بها في مصر، لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء وأنماط حياتهم وطموحاتهم، وتقديم تجربة مصرفية أكثر توافقا مع الطريقة التي يعيشون ويديرون بها شؤونهم المالية اليوم.

ومن جانبه، قال رشوان حمادي، المعين حديثا رئيسا تنفيذيا لـ«يومو»: «يمثل الحصول على الترخيص المبدئي محطة مهمة في مسيرتنا، لكنه في الوقت ذاته يشكل بداية الرحلة وليس نهايتها فنحن نعمل على بناء بنك يقدّر وقت العملاء، ويفهم احتياجاتهم، ويتواصل معهم بلغة قريبة منهم، بما يمكنهم من إدارة شؤونهم المالية بثقة وتحكم أكبر ويكمن طموحنا في وضع معيار جديد للخدمات المصرفية الرقمية في مصر، من خلال الجمع بين تجربة مصرفية بسيطة وسلسة وحلول ذكية تساعد العملاء على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيا وتنطلع إلى مشاركة المزيد من التفاصيل حول علامة 'يومو' التجارية والتجربة التي نعمل على تطويرها في وقت لاحق من هذا العام."

يمثل إعلان اليوم بداية مرحلة جديدة في مسيرة «يومو» وطموحها للمساهمة في رسم مستقبل الخدمات المصرفية في مصر، بالاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا ضمن إطار يقوم على الثقة، وبما يجعل التجربة المصرفية أكثر سهولة وملاءمة وقدرة على تلبية تطلعات الجيل الجديد من العملاء. ومع الحصول على الترخيص المبدئي، ستواصل «يومو» استكمال متطلبات الجاهزية التشغيلية والتقنية، بما يشمل التحقق من كفاءة الأنظمة، واختبارات الأمن السيبراني، واستيفاء المتطلبات التنظيمية، وتحسين رحلة العميل، وتعزيز المرونة التشغيلية، تمهيدا لاستكمال المراحل اللازمة قبل الإطلاق الرسمي.

تحذير عاجل من البنك الأهلي المصري : صفحات وهمية تستهدف العملاء بجوائز مزيفة

حذر محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ورئيس اتحاد بنوك مصر، من انتشار صفحات إلكترونية وحسابات وهمية وإعلانات ورسائل مزيفة تنتحل اسم البنك، وتروج لمنح جوائز وعروض غير حقيقية بهدف استدراج العملاء.

وشدد الأتربي على ضرورة توخي أقصى درجات الحذر عند التعامل مع هذه الرسائل والإعلانات، وعدم الضغط على أي روابط إلكترونية تدعي ارتباطها بالبنك، خاصة تلك التي تطلب من العملاء إدخال بياناتهم أو استكمال إجراءات للحصول على جوائز أو مكافآت.

كما طالب العملاء بعدم مشاركة أي بيانات بنكية أو معلومات شخصية مع أي شخص، وبصفة خاصة رمز التحقق لمرة واحدة (OTP)، مؤكدًا أن الكشف عن هذه البيانات قد يعرض الحسابات والمعاملات المصرفية لمحاولات احتيال.

ودعا البنك الأهلي المصري عملاءه إلى التواصل مع البنك والإبلاغ فورًا عن أي محاولات احتيال أو صفحات تنتحل صفته، مشددًا على أن البنك لا يطلب من العملاء الإفصاح عن بياناتهم البنكية أو الشخصية عبر وسائل التواصل، وضرورة التأكد من مصدر أي رسالة أو إعلان قبل التفاعل معه.

تحويلات المصريين بالخارج تقفز إلى مستوى قياسي عند ٤٧,٣ مليار دولار و تعيد التوازن لموارد النقد الأجنبي لمصر

حققت زيادة بنسبة ٢٩,٦% مقارنة بنحو ٣٦,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة

قال البنك المركزي المصري، إن السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ شهدت تدفقات قياسية في تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وأكد البنك المركزي المصري، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ارتفعت بقيمة بلغت نحو ١٠,٨ مليار دولار بالمقارنة بتحويلات العام الماضي.

وأوضح البنك المركزي المصري، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، سجلت ٤٧,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥، بمعدل زيادة ٢٩,٦٪ مقابل نحو ٣٦,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

كما واصلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج مسارها التصاعدي، حيث ارتفعت بمعدل ١٥,٦٪ خلال شهر يونيو ٢٠٢٦ لتصل إلى نحو ٤,٢ مليار دولار، مقابل نحو ٣,٦ مليار دولار خلال شهر يونيو ٢٠٢٥.

تجاوز التوقعات

وتجاوزت قيمة التحويلات الفعلية تقديرات صندوق النقد الدولي بنحو ١٨,٣٪، بعدما كان الصندوق قد توقع وصولها إلى نحو ٤٠ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، وفقًا لوثائق المراجعة السابعة لبرنامج مصر.

كما جاءت التحويلات أعلى من توقعات بنك مورغان ستانلي بنحو ٢,٨٪، بعدما قدر البنك في وقت سابق من أغسطس الجاري أن تسجل تحويلات المصريين بالخارج مستوى قياسيًا عند ٤٦ مليار دولار خلال السنة المالية الماضية.

ويعكس هذا الأداء استمرار النمو القوي في تدفقات تحويلات المصريين بالخارج، التي تمثل أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية للاقتصاد المصري.

الأسباب

يرى محمود نجلة، المدير التنفيذي لصناديق النقد والدخل الثابت في شركة «الأهلي للاستثمارات المالية»، أن مرونة سعر الصرف واستقرار حركة الجنيه ضمن نطاق محدود كانا من أبرز العوامل وراء القفزة التاريخية التي سجلتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج، والتي تجاوزت التوقعات.

وأوضح نجلة، أن تعزيز الثقة في توافر العملة الأجنبية وسهولة تدبيرها داخل السوق المصرية شجع المصريين بالخارج على زيادة تحويلاتهم إلى مصر، مشيرا إلى أن التجارب السابقة أثبتت أن قرار المصريين بتحويل أموالهم إلى الداخل يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الثقة في استقرار الأوضاع الاقتصادية وسوق الصرف.

فيما أكد الدكتور حسن يوسف على، أستاذ الاقتصاد الفخرى بجامعة ولاية أوهايو أن المتغيرات الجيوسياسية والصراعات المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط ألقيت بظلالها المباشرة على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.

وأوضح – في تصريحات إعلامية- أن اضطراب الملاحة في البحر الأحمر وتحول مسار السفن نحو طريق رأس الرجاء الصالح أدى إلى تراجع إيرادات قناة السويس بنسبة ٦٠٪ لتهبط إلى نحو ٤,٦ مليارات دولار.

وفي المقابل، أشار يوسف إلى مرونة تحويلات المصريين بالخارج التي سجلت قفزة تاريخية تجاوزت ٣٠ مليار دولار، مشيدا بدورها الفعال في امتصاص جزء كبير من هذا النقص نتيجة تسهيل المعاملات البنكية والقضاء على السوق الموازية.

ومن جانبها ، قالت سهر الدماطى، الخبيرة الاقتصادية «إن المصريين بالخارج ليسوا بغائبين عن وطنهم بل حاضرين وبقوة».

وأوضحت الدماطى، أن البنك المركزى المصرى ووزارة الخارجية ممثلة فى البعثات الدبلوماسية، أطلقا العديد من المبادرات التى تهدف إلى الترابط والتيسير على المصريين العاملين بالخارج، ومنها «افتح حسابك البنكى فى مصر، وحدث بياناتك فى مصر»، بالإضافة إلى البرنامج التأمينى «معاشك بالدولار».

وأضافت أن أهمية التحويلات تكمن فى أنها تدفقات نقدية بالعملة الأجنبية تدخل الاقتصاد من خلال ملايين المصريين العاملين فى الخارج، وتوفر للأسر موارد تساعد على الإنفاق والاستهلاك، وفي الوقت نفسه تدعم تدفقات النقد الأجنبى فى الجهاز المصرفى للدولة، حيث تمنح الاقتصاد قدرة أكبر على توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل جانب من احتياجاته الخارجية.

فيما أكد محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن الطفرة الكبيرة التي تشهدها تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل رقما قياسيا جديدا غير مسبوق، وتؤكد نجاح خطط الإصلاح النقدي والهيكلي التي تبنتها الدولة المصرية.

وأوضح محمد عبد العال أن هذا النمو القوي والمستدام في حجم التحويلات يعد دليلا قاطعا على نجاح حزمة القرارات النقدية المتخذة في مارس ٢٠٢٤، وفي مقدمتها تحرير سعر الصرف وتركه لآليات العرض والطلب.

وأشار محمد عبد العال إلى أن هذه المرونة قضت تماما على السوق الموازية (السوداء) وأنهت ظاهرة «الدولرة»، مما أعاد ثقة المصريين في الخارج في جهازهم المصرفي ودفعهم لتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية.

ووصف الخبير المصرفي تحويلات المصريين بالخارج بأنها «العمود الفقري» لموارد النقد الأجنبي في مصر، متفوقة على مصادر حيوية أخرى مثل الصادرات والسياحة وإيرادات قناة السويس.

وأضاف محمد عبد العال أن هذه الموارد تمتاز بكونها تدفقات نقدية ذاتية ومستدامة لا تترتب عليها أي أعباء ديون أو فوائد، وتسهم بشكل مباشر في دعم الاحتياطي النقدي الأجنبي ليتجاوز حاجز الـ ٥٥ مليار دولار، مما يشكل درعاً واقياً للاقتصاد القومي ضد أي صدمات خارجية.

و أكد محمد عبد العال على ضرورة الحفاظ على هذا «المنجم الذهبي» وتنميته من خلال تيسير إجراءات التحويل للمصريين بالخارج وتوفير أوعية ادخارية واستثمارية جاذبة لهم، مشيدا بتوسع الجهاز المصرفي في استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة والتحويلات اللحظية الرقمية عبر شبكة المدفوعات اللحظية «إنستا باي» والخدمات المصرفية الإلكترونية، مما يسهل عملية تحويل الأموال مباشرة من حساب العميل بالخارج إلى حسابه في مصر بأقل تكلفة وأسرع وقت.

بدوره أعرب الدكتور هشام إبراهيم، أستاذ التمويل والاستثمار، عن رؤية متفائلة بشأن سد الفجوة التمويلية، مشيراً إلى أن تحويلات المصريين بالخارج قفزت لتصبح المورد رقم ٢ لتدفقات النقد الأجنبي بعد الصادرات مباشرة. وأكد أن كافة موارد العملة الصعبة تتحرك بشكل إيجابي، بما في ذلك إيرادات قناة السويس التي بدأت في التحسن التدريجي رغم الظروف الجيوسياسية الصعبة المحيطة بالمنطقة.

وأوضح إبراهيم أن مصر لا تواجه مشكلة «عنيفة» في تدفق النقد الأجنبي حالياً، حيث يظهر صافي الاحتياطيات الدولية ارتفاعاً شهرياً مستمراً، كما أن القطاع المصرفي قادر على تلبية احتياجات العملاء سواء للأفراد لأغراض السفر أو للشركات لفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد.

ناصر ..

متخصصة في الصناعات الدوائية و الغذائية ومواد البناء وسلاسل الإمداد والميكاترونيات

بنك مصر يكرّم الطلاب المتفوقين من ٦ مدارس للتكنولوجيا التطبيقية التابعة له

كرّم بنك مصر الطلاب المتفوقين من مدارس بنك مصر للتكنولوجيا التطبيقية، والبالغ عددها ٦ مدارس يدعمها البنك بمختلف تخصصاتها في الصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، وسلاسل الإمداد والميكاترونيات، في إطار دور بنك مصر الرائد في مجال المسؤولية المجتمعية، وحرصه على دعم وتطوير منظومة التعليم الفني والتكنولوجي والتي يواصل البنك دعمها للعام الثالث على التوالي.

وتأتي هذه المدارس ضمن جهود الدولة للتوسع في نموذج مدارس التكنولوجيا التطبيقية، في إطار خطة تطوير ١٠٠ مدرسة وفق هذا النموذج من خلال اتحاد الصناعات المصرية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومختلف الجهات، في جهد مشترك يستهدف النهوض بالصناعة المصرية من خلال إعداد كوادر فنية مؤهلة تلبي الاحتياجات الفعلية للقطاعات الإنتاجية وسوق العمل المحلي والدولي.

وجاء التكريم بحضور الدكتورة فاطمة الجولي، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، والدكتورة جهاد عامر، مدير العلاقات الحكومية والمكتب الفني لرئيس اتحاد الصناعات المصرية، إلى جانب عدد من ممثلي الجهات المعنية وقيادات بنك مصر.

ويأتي التكريم تقديرًا لتميز الطلاب وتشجيعًا لهم على مواصلة التفوق، بما يعكس اهتمام بنك مصر بتمكين الشباب وتنمية قدراتهم، وربط التعليم الأكاديمي بالتطبيق العملي وفقًا لاحتياجات سوق العمل.

ويشمل التكريم تقديم هدايا عينية للطلاب المتفوقين من خلال بطاقات بنك مصر «ميزة»، ويأتي دعم التعليم الفني والتكنولوجي ضمن مساهمات بنك مصر المتواصلة في مجال المسؤولية المجتمعية، والتي بلغت نحو ١,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، خُصص منها ما يقرب من ١٩٠ مليون جنيه لقطاع التعليم.

وفي هذا الإطار، يدعم البنك عددًا من المبادرات التعليمية، من بينها مدارس التكنولوجيا التطبيقية الست، وأكاديمية السويدي بنك مصر الفنية بالعين السخنة، ومجمع مدارس اتحاد بنوك مصر بحلوان، بما يسهم في إعداد كوادر فنية مؤهلة وفقًا لاحتياجات القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وشهد العام الجاري تخرج أول دفعة من طلاب مدرسة بنك مصر للتكنولوجيا التطبيقية والصناعات الدوائية بحدائق أكتوبر، وطلاب مدرسة بنك مصر للتكنولوجيا التطبيقية لمواد البناء ببني سويف، في خطوة تعكس نجاح الشراكة بين بنك مصر واتحاد الصناعات المصرية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، في تقديم نموذج تعليمي يجمع بين الدراسة والتدريب العملي، ويؤهل الطلاب للاندماج في سوق العمل.

وفي هذا السياق، أكدت الدكتورة فاطمة الجولي، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، أن تكريم الطلاب المتفوقين يأتي امتدادًا لجهود بنك مصر في دعم الشباب والاستثمار في التعليم وبناء القدرات، مشيرة إلى أن تخريج أول دفعة من عدد من مدارس بنك مصر للتكنولوجيا التطبيقية يمثل محطة مهمة في مسيرة التعاون.

كما أشادت بالدور الكبير الذي يقوم به اتحاد الصناعات المصرية، بقيادة المهندس محمد زكي السويدي وفريق العمل، في تطوير منظومة التعليم الفني والتكنولوجي، والجهود المتواصلة لربط التعليم باحتياجات الصناعة وسوق العمل، مؤكدةً أن ما تحقق يعكس نموذجًا ناجحًا للتكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي والقطاع الصناعي، بما يسهم في إعداد جيل جديد من الكوادر الفنية المؤهلة ودعم تنافسية الصناعة المصرية.

ومن جانبها، أكدت الدكتورة جهاد عامر، مدير العلاقات الحكومية والمكتب الفني لرئيس اتحاد الصناعات المصرية، توجه الاتحاد برئاسة المهندس محمد زكي السويدي نحو تطوير عدد من مدارس التعليم الفني وفق نموذج التكنولوجيا التطبيقية، لتخريج كوادر فنية ماهرة ومؤهلة لمتطلبات السوق المحلي والدولي، مبينةً أن الشراكة بين بنك مصر واتحاد الصناعات المصرية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاعين المصرفي والصناعي ومؤسسات الدولة، بما يسهم في تطوير التعليم الفني وتوفير تخصصات وتدريب عملي يواكب احتياجات الصناعة، وإعداد خريجين يمتلكون المهارات الفنية والتكنولوجية اللازمة.

بعد نجاحة في العبور بالقطاع المصرفي للملفات الشائكة ..

حسن عبدالله قائما بأعمال محافظ البنك المركزي المصري للمرة الخامسة علي التوالي

للمرة الخامسة على التوالي، يصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، قرارًا بتجديد تعيين حسن عبد الله قائمًا بأعمال محافظ البنك المركزي.

ويأتي القرار الصادر منذ أيام في توقيت يشهد فيه العالم تطورات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

وخلال الأيام الماضية، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارًا جمهوريًا بتجديد تعيين حسن عبد الله قائمًا بأعمال محافظ البنك المركزي المصري لمدة عام جديد، اعتبارًا من 18 أغسطس 2026، وذلك لاستكمال مسيرة العمل المؤسسي ومواصلة الإنجازات المصرفية.

ويتمتع حسن عبد الله بخبرة مهنية متميزة ومرموقة تمتد لأكثر من 43 عامًا، تقلد خلالها العديد من المناصب القيادية المهمة، حقق خلالها الكثير من النجاحات، حيث كان ضمن الفريق الذي نفذ برنامج الإصلاح المصرفي مطلع الألفية الحالية.

وصدر قرار تعيين حسن عبد الله قائمًا بأعمال محافظ البنك المركزي لأول مرة في 18 أغسطس 2022، خلفًا لطارق عامر، والذي تقدم باستقالته، قبل أن يتم تجديد تكليفه على مدار السنوات التالية.

وجاء تعيين حسن عبد الله الأول مرة في توقيت يواجه فيه الاقتصاد المصري ضغوطًا كبيرة متأثرًا بجائحة كورونا التي عانت منها دول العالم أجمع، وتعمقت الضغوط والجراح بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، والتي ألقت بظلالها على الأنظمة الاقتصادية في الدول كافة، وتسببت في ضغوط على العملات والبورصات والأسواق في الاقتصادات الناشئة، ومن بينها مصر

ورجح كفة استمرار حسن عبد الله هو ما قام به في ملفات ظل الاقتصاد الوطني يعاني منها لسنوات مثل ملف زيادة الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة وملف القضاء على السوق السوداء للدولار بالإضافة إلى ملف الحد من التضخم والتعاون مع المؤسسات الدولية.

تعهد البنك المركزي خلال فترة حسن عبد الله بعدم التدخل في تحديد سعر الجنيه مقابل الدولار، والاعتماد الكامل على آلية العرض والطلب، ضمن استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، الذي يدعم برنامج الإصلاح المصري بقرض قيمته 8 مليارات دولار.

وبالرغم من حساسية الظروف الجيوسياسية في العالم تمكن حسن عبد الله من تحريك سعر الجنيه الذي كان قد انخفض بشدة في عام 2023 أمام الدولار ووصل في السوق السوداء إلى ٧٠ جنيها للدولار الواحد. والأخطر أن هذا التحريك حقق الهدف المطلوب وقضى نهائيا على السوق السوداء للدولار ووفر العملة الصعبة لاستيراد الأدوية والوقود ومستلزمات الإنتاج للشركات التي عانت لسنوات من هذه المشكلة.

وساهم تحرير سعر الصرف في استعادة ثقة المستثمرين، وإنهاء الدولرة، وتوفير الدولار للمستوردين.

وعملت إدارة حسن عبد الله على مواجهة التضخم وخفضه للمستهدف - يستهدف البنك المركزي خفض معدل التضخم إلى 7% ±2% بنهاية الربع الرابع من 2026، و5% ±2% بنهاية الربع الرابع من 2028-.

ويحسب لفترة حسن عبد الله تحول صافي الأصول الأجنبية من سلبي إلى تحقيق فائض، فقد ارتفع فائض صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بنحو 756 مليون دولار خلال يوليو 2026، ليسجل نحو 17.8 مليار دولار بنهاية الشهر، مقابل نحو 17 مليار دولار بنهاية يونيو السابق.

وحققت ولاية حسن عبد الله أكبر زيادة تاريخية للاحتياطي النقدي قد كشف عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى 56.293 مليار دولار بنهاية يوليو مقابل 55.072 مليار دولار بنهاية يونيو، بارتفاع 1.221 مليار دولار.

ويتولى حسن عبد الله منصب محافظ البنك المركزي منذ 18 أغسطس 2022، حتى الآن، ويتمتع بخبرة مهنية متميزة ومرموقة، تمتد لأكثر من 40 عامًا، تقلد خلالها العديد من المناصب القيادية المهمة، حقق خلالها الكثير من النجاحات، حيث كان ضمن الفريق الذي نفذ برنامج الإصلاح المصرفي، مطلع الألفية الحالية.

وشغل حسن عبد الله، عضوية مجلس إدارة البنك المركزي، لمدة ثماني سنوات، وكان عضوًا بمجلس إدارة البورصة المصرية، كما تولى رئاسة مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية والفرنسية بهونج كونج، وهو مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة «وفاءً لمصر»، كما شغل عضوية مجالس إدارات معهد التمويل الدولي (IIF)، والمجموعة الاستشارية الإفريقية لبورصة لندن (LAAG)، ومجموعة بورصة لندن (LSEG)، والمجلس الاستشاري للأسواق الناشئة، فضلًا عن عضويته في مجالس إدارات كبرى الشركات الاستثمارية.

جي بي مورجان: مخاطر السندات المصرية عند أدنى مستوى منذ ٢٠١٤ .. و توقعات بترقية التصنيف الائتماني

انخفضت علاوة المخاطر على السندات إلى أدنى مستوى منذ عام ٢٠١٤، بفضل احتياطيات النقد الأجنبي القياسية، إلى جانب إشادة من صندوق النقد الدولي، وفق ما نقلته وكالة بلومبرج عن جي بي مورجان تشيس.

حسب التقرير، انخفض العائد الإضافي الذي يطلبه مشترو السندات لامتلاك الديون السيادية المصرية المقومة بالدولار بدلا من سندات الخزانة الأميركية إلى ٣٢٢ نقطة أساس في نهاية الأسبوع الماضي.

رغم أن موجة بيع أوسع نطاقا في أسواق الديون رفعت الفارق أمس الثلاثاء، فإنه لا يزال منخفضا بنحو ١٥٠ نقطة أساس منذ مارس.

كما تراجع بما يقرب من ١٢ نقطة مئوية خلال السنوات الثلاث الماضية، عندما كانت الحكومة تتأرجح على حافة التخلف عن السداد.

تخلصت مصر تدريجيا من سنوات طويلة من شح الدولار وضغوط الديون، مستفيدة من تحسن تدفقات النقد الأجنبي والتقدم في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

عززت المراجعة الأخيرة لصندوق النقد الدولي في نهاية يوليو ثقة المستثمرين، بعد إتاحة صرف نحو ١,٨ مليار دولار من التمويلات، ما ساعد السندات المصرية على تحقيق أحد أفضل الأداءات بين أسواق الدين الناشئة خلال أغسطس.

قالت مديرة المحافظ الاستثمارية لدى «ويليام بلير»، إيفيت باب، إن الأسواق باتت تنظر إلى مصر بشكل متزايد باعتبارها دولة تنفذ إصلاحات اقتصادية وتستعيد ثقة المستثمرين، بدلا من كونها اقتصادا يواجه ضغوطا حادة في التمويل الخارجي.

أسهمت تحويلات العاملين بالخارج وإيرادات السياحة في تعزيز تدفقات الدولار، فيما أتاح تطبيق نظام أكثر مرونة لسعر الصرف امتصاص الصدمات الخارجية دون استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، بحسب مستثمرين ومحللين.

السندات المصرية تتفوق على الأسواق الناشئة

حققت السندات المصرية عائداً إجمالياً تجاوز ١٠٪ منذ نهاية مارس، مقارنة بمتوسط بلغ ٣,٢٪ فقط لسندات الأسواق الناشئة.

كما تراجعت تكلفة عقود التأمين ضد التعثر في السداد لأجل ٥ سنوات بمقدار ١٦٢ نقطة أساس لتصل إلى ٢٦٩ نقطة أساس خلال الفترة نفسها.

ترى باب أن مصر لم تستفد فقط من تحسن شهية المستثمرين تجاه أدوات الدين مرتفعة العائد في الأسواق الناشئة، بل نجحت أيضاً في خفض علاوة المخاطر الخاصة بها من خلال تنفيذ برنامج صندوق النقد وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية.

تمويلات دولية واحتياطيات قياسية

أنهى صندوق النقد الدولي في أواخر يوليو المراجعة قبل الأخيرة لبرنامج التمويل الموسع مع مصر، ما مهد لصرف شريحة جديدة من التمويلات.

كما صرفت المفوضية الأوروبية ١,٥ مليار يورو، بما يعادل ١,٧٣ مليار دولار، ضمن برنامج دعم أوروبي تبلغ قيمته ٤ مليارات يورو.

دعمت تحويلات المصريين بالخارج، إلى جانب زيادة إيرادات قناة السويس نتيجة تحويل بعض مسارات الشحن بعيداً عن مضيق هرمز، نمو الاحتياطيات الأجنبية التي سجلت مستوى قياسيا بلغ ٥٦,٣ مليار دولار في يوليو.

تحسن القدرة على مواجهة الصدمات

قال رئيس أبحاث الديون السيادية للأسواق الناشئة لدى «اليانس برنشتاين»، أدريان دو تويت، إن صعود السندات المصرية يستند إلى عوامل اقتصادية أساسية وليس إلى موجة تفاؤل مؤقتة.

أضاف أن الاقتصاد المصري أظهر قدرة أفضل على التعامل مع تداعيات التوترات الإقليمية مقارنة بفترات سابقة، دون الحاجة إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية.

توقعات بترقية التصنيف الائتماني

دفع تحسن المؤشرات بعض المستثمرين إلى ترجيح إمكانية حصول مصر على ترقية للتصنيف الائتماني، بعد تحقيق مستهدفات الاقتراض بالعملة الأجنبية للعامين الماليين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦.

اعتبر دو تويت أن وكالة «موديز»، التي تصنف مصر حاليا عند درجة Caa1، قد تدرس رفع التصنيف خلال المستقبل غير البعيد إذا استمرت المؤشرات الاقتصادية في التحسن.

رغم الأداء القوي للسندات، لا يزال المستثمرون ينظرون إلى مصر باعتبارها دولة ذات وضع ائتماني حساس، في ظل احتياجاتها التمويلية المرتفعة وبطء التقدم في برنامج الطروحات وبيع الأصول المملوكة للدولة.

أشاد صندوق النقد الدولي بالتقدم المحرز في الإصلاحات الاقتصادية، لكنه شدد على ضرورة استمرار السياسة النقدية المتشددة والانضباط المالي وتسريع برنامج التخارج الحكومي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

قال مدير المحافظ الاستثمارية في «أرقام كابيتال»، فادي جندي، إن الأسواق كافأت مصر على التزامها إلى حد كبير بمتطلبات برنامج صندوق النقد.

أشار إلى أن الفرص المتبقية في السندات المصرية متوسطة وطويلة الأجل أصبحت محدودة نسبياً، كما تظل معرضة لأي تدهور في شهية المخاطرة العالمية.

شيماء مرسي

بنك saib يشارك في فعاليات اليوم العالمي للشباب عبر تنظيم ندوة توعوية بالمجلس القومي للمرأة

في إطار حرص بنكsaib على دعم توجهات الدولة نحو تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية، شارك البنك في فعاليات اليوم العالمي للشباب، تحت رعاية البنك المركزي المصري، وذلك من خلال تنظيم ندوة توعوية بالمجلس القومي للمرأة، استمرارا لدوره المجتمعي في دعم التمكين الاقتصادي ونشر الوعي المالي بين مختلف فئات المجتمع.

ونظم البنك الندوة بمقر التدريب المهني والورش التابع للمجلس القومي للمرأة بمنطقة الفسطاط في مصر القديمة، وذلك في إطار التعاون المشترك بين الجانبين، وحرص البنك على الوصول بمفاهيم الشمول المالي إلى الفئات المستهدفة وتعريفهم بأهمية الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

وشهدت الندوة حضوراً وتفاعلاً من جانب مسؤولي المجلس القومي للمرأة والمشاركات، حيث تناولت عدداً من الموضوعات المتعلقة بالشمول المالي والتوعية المالية، إلى جانب إتاحة مساحة مفتوحة للحوار وطرح الأسئلة والاستفسارات حول الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة.

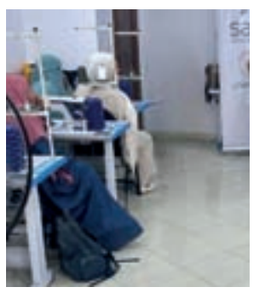

كما شهدت الندوة تفاعلاً لافتاً من الفتيات المشاركات في برامج تعلم الحرف والمهن المختلفة بالمجلس، وخاصة المتدربات بورش الخياطة، حيث شاركن بفاعلية في المناقشات وطرحن العديد من التساؤلات، وتبادلن الحوار مع فريق الشمول المالي بالبنك، بما ساهم في إثراء الندوة وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة.

واختتمت فعاليات الندوة في أجواء إيجابية، وسط ترحيب وتفاعل من المشاركات ومسؤولي المجلس القومي للمرأة.

وتأتي هذه المشاركة في إطار استراتيجية بنكsaib لتعزيز الشمول المالي ودعم جهود الدولة في تحقيق التمكين الاقتصادي لمختلف فئات المجتمع، لاسيما الشباب والمرأة، باعتبارهما من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن مواصلة البنك دوره في نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي بالخدمات المصرفية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 23 أغسطس 2026 ● العدد 855

٨ مليارات جنيه تمويلات من التعمير للتأجير التمويلي و ١٥٠ مليون أرباح خلال ٦ أشهر

تجاوز حجم التمويلات التي ضختها شركة التعمير للتأجير التمويلي والتخصيم – الأولى 8 مليارات جنيه خلال النصف الأول من العام، فيما سجلت إيرادات الشركة أكثر من 980 مليون جنيه، وصافي أرباح تخطى 150 مليون جنيه خلال الفترة نفسها.

وقال هيثم سراج، الرئيس التنفيذي لشركة التعمير للتأجير التمويلي والتخصيم – الأولى، إن النتائج التي حققتها الشركة خلال النصف الأول تعكس نجاح استراتيجيتها في تحقيق نمو قوي ومستدام، بالتوازي مع الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية والتوسع المدروس في القطاعات ذات الفرص الواعدة.

وأضاف أن دور شركات التأجير التمويلي والتخصيم يتجاوز مجرد توفير التمويل، لتصبح شريكا حقيقيًا في خطط نمو وتوسع الشركات، من خلال تقديم حلول تمويلية مرنة تساعدها على تنفيذ استثماراتها بكفاءة وتسريع خططها التوسعية، بما ينعكس على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

بعد سنوات من الانتظار ..

«الرقابة المالية» تطلق الإطار التنظيمي لـ «الشورت سيلينج» ..و محللون يؤكدون علي أهمية تطبيق الكفاءة للآلية الجديدة

د. إسلام عزام : ضمانات لحماية مصالح المقرضين والمقترضين.. ورقابة كاملة على العمليات.. وربط مستمر ومحكم بين البورصة والمقاصة وشركات السمسرة

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرار تنظيم مزاولة عمليات "الشورت سيلينج" (اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع / بيع الأوراق المالية المقترضة) وذلك بعد سنوات من النقاش وترقب أطراف السوق لتفعيل هذه الآلية التي ستساهم في رفع مستويات السيولة وكفاءة التسعير وتعميق السوق.

ويأتي إصدار الإطار التنظيمي الجديد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (155) لسنة 2026 عقب سلسلة من الجلسات الحوارية والمناقشات الموسعة التي عقدتها الهيئة مع البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة وشركات السمسرة ومختلف الأطراف الفاعلة والعاملة في سوق رأس المال، بهدف الوقوف على المقترحات التفصيلية والاستماع إلى رؤاهم والوقوف على التحديات العملية التي ظهرت في المراحل التجريبية، بما يسهم في صياغة إطار تنظيمي أكثر كفاءة ومرونة وقابلية للتطبيق بصورة سريعة.

وأكد الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن الإطار التنظيمي الجديد يعكس رؤية متكاملة لتحديث سوق رأس المال وتنويع أدوات الاستثمار والتداول، بما يواكب التطورات العالمية ويزيد من قدرته على استيعاب استراتيجيات استثمار متنوعة.

وأوضح أن الإطار التنظيمي الجديد يضمن حماية مصالح جميع المتعاملين من المقرضين والمقترضين، والرقابة الكاملة على العمليات، والربط المستمر والمحكم عبر "نظام الإقراض المركزي" بين شركة مصر للمقاصة والبورصة وشركات السمسرة وأمين الحفظ، بمزايا فنية دقيقة أنجزتها شركة مصر للمقاصة لتطبيق القواعد على أكمل وجه، وتوثيق جميع مراحل وإجراءات العمل على أساس من الحوكمة والشفافية يواكب أفضل الممارسات الدولية.

حيث يقوم نظام الإقراض المركزي على أساس إتاحة اطلاع العميل المقترض Short Seller على جميع عروض الإقراض المتاحة من العملاء المقرضين Lenders واختيار ما يتوافق مع أهدافه الاستثمارية، وكذلك إتاحة اطلاع العميل المقرض على جميع عروض الإقراض الأخرى التي تم تسجيلها من خلال النظام.

وأضاف الدكتور إسلام عزام أن القرار الجديد يحقق التوازن بين التشجيع على استخدام الآلية وإتاحة قدر أكبر من المرونة أمام جميع الأطراف، وبين إحكام الرقابة على المخاطر والحفاظ على استقرار السوق.

حيث يتضمن القرار تفصيلًا دقيقًا لمسئوليات كل طرف، فيُلزم شركات السمسرة بالعديد من الضوابط منها: إعداد وإدارة نظام متكامل لحسابات عملائها المقترضين وتوثيق مراحل وإجراءات مزاولة العمليات، والتحقق من قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم في ضوء ملاءتهم المالية وأهدافهم الاستثمارية، ومراعاة مدى تناسب أحجام الاقتراض مع الملاءة المالية للشركة، والحصول على هامش ضمان نقدي من العميل المقترض بنسبة لا تقل عن 50% من القيمة السوقية للأوراق المالية المقترضة قبل تنفيذ عملية الاقتراض، ومتابعة حركة السحب والإيداع على حساب التسوية وإعادة تقييم الأوراق المقترضة وفقًا لسعر الإقفال اللحظي خلال الجلسة، وتحويل مراكز العملاء المقترضين وضماناتهم إلى شركة سمسرة آخرى مرخص لها في حال صدور قرار بإلغاء ترخيص الشركة أو وفقًا عن مزاولة النشاط.

أما التزامات شركة الإيداع والقيد المركزي فتتضمن إلى جانب إعداد وإدارة نظام الإقراض المركزي عددًا من الضوابط منها: متابعة حدود ونسب الإقراض والاقتراض للتأكد من عدم تجاوز الحدود القصوى المقررة، وتقييم الأوراق المالية المقترضة وإجمالي الضمان في نهاية كل يوم عمل على أساس آخر سعر إقفال للورقة المالية، كما تلتزم بتسوية الفارق بصورة يومية من حساب التسوية الخاص بشركة السمسرة واتخاذ إجراءات رد الأوراق لصالح العميل المقرض إذا لم تقم شركة السمسرة بذلك.

وتلتزم شركة الإيداع والقيد المركزي دائمًا بالاحتفاظ بكامل حصيلة بيع الأوراق المالية المقترضة واستثمارها لصالح العميل المقرض اعتبارًا من تاريخ تسوية البيع في أدوات الاستثمار ذات العائد الثابت أو أي أوجه استثمار أخرى تحددها الجمعية العامة للشركة بمراعاة معدل الإقراض وعائد الاستثمار للعميل المقرض في يومي العمل التاليين لإغلاق المركز.

أما في حالة ارتفاع سعر الأوراق المالية المقترضة فإنها تلتزم بتسوية الفارق بصورة يومية من حساب التسوية الخاص بشركة السمسرة، كما تلتزم باستثمار ما يزيد على حصيلة بيع الأوراق المقترضة حال ارتفاع سعرها عن السعر الذي يبيعت به لصالح العميل المقترض في أوجه الاستثمار سالفة الذكر، وإذا انخفض سعر الورقة المالية بعد ذلك فهي تقوم برد الفارق في القيمة السوقية إلى شركة السمسرة.

وأوضح الدكتور إسلام عزام أن الإطار التنظيمي الجديد ينص على قواعد واضحة تكفل تنشيط الآلية الجديدة في مناخ من الاستقرار والموثوقية، حيث لن تكون أسهم كل الشركات المقيدة في البورصة متاحة للإقراض، بل سيتم تحديد هذه الأسهم على ضوء معايير تضعها البورصة وتعتمدها هيئة الرقابة المالية.

كما يضع القرار حدًا أقصى 40% للأوراق المالية المقترضة من إجمالي عدد الأوراق المالية حرة التداول للشركة المقيدة، مع تخصيص نسبة 5% بحد أقصى للعقود المبرمة بين شركة السمسرة والعميل المقرض والعميل المقترض، وألا تزيد نسبة ما يقترضه كل عميل وأشخاصه المرتبطة على 2% من إجمالي عدد الأوراق المالية حرة التداول للشركة المقيدة، مع إمكانية وضع حدود قصوى للمُقرض وتعديلها وفقًا لأوضاع السوق بقرار من الهيئة.

ويستحق العميل المقترض الحقوق المالية والمزايا الأخرى للأوراق المالية المقترضة، مثل توزيعات الأرباح النقدية والعينية وحقوق الاكتتاب وغيرها من الحقوق المستحقة له خلال مدة الإقراض، مع الأخذ في الاعتبار أن يكون حق التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للشركة لمالك الورقة المالية المقترضة في تاريخ الاجتماع.

المطالبة بكفاءة التطبيق

و يرى خبراء سوق المال أن الخطوة ستغير التداولات بالبورصة المصرية؛ إذ سيستفيد المتداولون من تحقيق مكاسب للسوق في وقت الهبوط، كما ستدعم جهود تطوير سوق المال المصري لرفع تصنيفه على المؤشرات العالمية. وقال محمد ماهر، عضو الجمعية المصرية للأوراق المالية، إن الآلية الجديدة ستكون أداة مكملة لعملية الشراء بالهامش، التي يستفيد منها المستثمر في وقت صعود السوق فقط، بينما في الهبوط تكبده خسائر، حيث ستكون الشورت سيلينج أداة جديدة لتحقيق أرباح للمستثمرين في توقيت هبوط السوق.

ويرى ماهر أن السوق قادرة على التفاعل مع الآلية الجديدة، خاصة أن كثيرا من المستثمرين كانوا يقومون بإقراض الأسهم لبعضهم بعضا دون إشراف قانوني، مشيرا إلى أن المستثمرين سيستوعبون الآليات الجديدة تدريجيا، مؤكدا أن استحداثها كان من الطبيعي أن يحدث، خاصة مع تطبيقها في مختلف الأسواق العالمية، ومصر كانت متأخرة.

ويشير إلى أن الرقابة المالية حددت حدا أقصى يعادل 40% من إجمالي الأسهم حرة التداول للشركة المقيدة يمكن استخدامها في عمليات الإقراض، مع تخصيص نسبة لا تتجاوز 5% للعقود المبرمة بين شركة السمسرة والمقرض والمقترض، كما لا يجوز أن تزيد نسبة ما يقترضه العميل الواحد والأطراف المرتبطة به على 2% من إجمالي الأسهم حرة التداول للشركة.

رفع معدلات السيولة وعمق السوق

وقال عمرو عبده، العضو المنتدب في «أسطول» لتداول الأوراق المالية، إن استحداث آلية «الشورت سيلينج» يعد خطوة مهمة لسوق المال المصري، كما أنها من أهم الآليات في السوق حاليا، لأنها تسمح للمستثمر بأن يحقق عائدا ويستفيد من الحركتين للسهم، سواء في الصعود أو حتى في الهبوط، حيث تمكن المستثمر من شراء السهم وبيعه عند الصعود وتحقيق فارق بين سعر الشراء والبيع، ثم إعادة شرائه في الهبوط لإعادته إلى المقرضين.

وأضاف أن آلية «الشورت سيلينج» ستخلق توازنا أكبر بين العرض والطلب، وترفع كفاءة التسعير بالسهم، وترفع معدلات السيولة وعمق السوق، مشيرا إلى أن المستثمرين لن يركزوا حاليا على صعود السوق لتحقيق عائد فقط، بل هبوطه أيضا.

وتابع أن الآلية الجديدة ستفيد المستثمر طويل الأجل بالبورصة، لأنه يستطيع أن يحقق عائدا إضافيا من إقراض الأسهم التي لن يبيعها في الوقت الحالي، فبدلا من الاحتفاظ بالأسهم دون عائد، يستطيع مع الآلية الجديدة إقراضها والحصول على عائد.

وأكد عبده أن أهم شروط نجاح «الشورت سيلينج» في البورصة المصرية ليس صدور القواعد المنظمة فقط، ولكن تطبيقها بكفاءة، وذلك من خلال توفير كميات كبيرة من الأسهم المعروضة للإقراض، ووجود سهولة في استخدام الأنظمة من قبل المتداولين، وسرعة تسوية العمليات، مع وجود رقابة وقادرين على إدارة أي مخاطر.

ومن جانبه، توقع عمرو البدري، رئيس قسم التحليل بـ«هورايزون» لتداول الأوراق المالية، أن ترفع الآلية الجديدة تصنيف السوق المصرية على المؤشرات العالمية، بالإضافة إلى زيادة كفاءة السوق، لأنها ستجرف المؤسسات الأجنبية.

عمرو عبدة : الآلية الجديدة ستخلق توازنا أكبر بين العرض والطلب وترفع معدلات السيولة وعمق السوق

محمد محيي الدين

سيبدأ العمل بها اعتبارا من أول سبتمبر ٢٠٢٦

البورصة المصرية تنتهي من المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق و تعلن أسماءالمنضمين الجدد للمؤشر الرئيسي

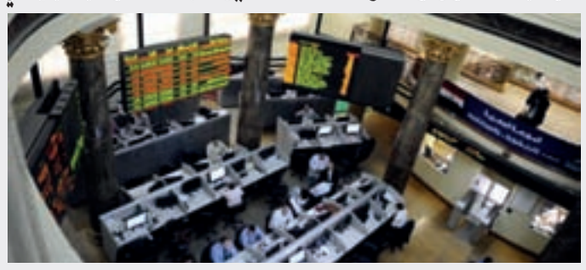

انتهت البورصة المصرية من أعمال المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق، والتي سيبدأ العمل بها اعتبارًا من أول سبتمبر 2026، حيث شهدت مؤشرات البورصة المصرية عددا من التغيرات تمثلت في حذف وانضمام 4 شركات لمؤشر EGX30 الرئيسي للبورصة المصرية، فيما شهد مؤشر EWI EGX70 حذف وانضمام 12 شركة وانضمت منهم 3 شركات إلى مؤشر EGX30، كما تم حذف وانضمام 9 شركات من مؤشر EWI EGX100.

وفي إطار جهود البورصة المصرية المستمرة لتطوير منهجيات مؤشرات السوق وتعزيز كفاءتها واستقرارها، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وبما يتوافق مع طبيعة وأهداف كل مؤشر واحتياجات المستثمرين والمنتجات الاستثمارية المرتبطة بها، تم تطبيق بعض التعديلات على معايير اختيار الشركات المكونة لمؤشري EGX30 و EWI EGX70.

فيما يتعلق بمؤشر EGX30، تم تعديل معيار الترتيب النهائي للشركات المؤهلة للانضمام للمؤشر بإعطاء وزن قدره 50% لكل من رأس المال السوقي مرجحا بالأسهم حرة التداول ومتوسط قيمة التداول اليومي، بدلا من الاعتماد على معيار متوسط قيمة التداول اليومي فقط في الترتيب النهائي لتلك الشركات، وذلك لضمان انضمام الشركات كبيرة الحجم ذات معدلات السيولة الجيدة.

أما بالنسبة لمؤشر EWI EGX70، فقد تم إضافة آلية الحد من دوران مكونات المؤشر "Buffer Rule" لاختيار الشركات -المستوفاة لكافة المعايير- للانضمام للمؤشر، بحيث يتم الإبقاء على الشركات الحالية بالمؤشر طالما كان ترتيبها ضمن أفضل 85 شركة وفقًا للمتوسط اليومي لقيمة التداول، وذلك للحد من التغيرات الكبيرة من دخول وخروج عدد كبير من مكونات المؤشر.

وشهد مؤشر الشريعة EGX33 -الذي يضم الشركات الأكثر توافقًا مع أحكام الشريعة من بين الشركات الأكثر توافقًا مع معايير السيولة- تغيير شركتين فقط.

كما شهد مؤشر الأسهم منخفضة التقلبات السعرية LV-EGX35 - الذي يضم الشركات ذات التقلبات السعرية المنخفضة من بين الشركات الأكثر سيولة - حذف وانضمام عدد 13 شركة.

وتُجري إدارة البورصة مراجعتين كل عام لمؤشرات الأسهم، وتتم المراجعة الأولي عن الفترة من 1/7 إلى 12/31 ويتم بدء العمل بها أول مارس، وتتم المراجعة الثانية عن الفترة من 1/1 إلى 6/30 ويتم بدء العمل بها أول سبتمبر، وتشمل المراجعة حذف وانضمام الشركات وفقا لمدى استيفائها لمعايير الانضمام لكل مؤشر.

انضمام 12 شركة إلى EWI EGX70

وشهد مؤشر EWI EGX70 انضمام 12 شركة وهم أوراسكوم للاستثمار القابضة، والصناعات الكيماوية المصرية - كيما، وجورمية ايجيبت دوت كوم للأغذية، والكابلات الكهربائية المصرية، والعربية للأسمنت، ومصر بني سويف للأسمنت، وبايونيرز بروبرتيز التنمية العمرانية - بي ار اي جروب.

وتضمنت الشركات المنضمة أيضًا كلًا من الناسجون الشرقيون للسجاد، وبنيان للتنمية والتجارة، والقاهرة للإسكان والتعمير، وأطلس للاستثمار والصناعات الغذائية، وجدوى للتنمية الصناعية.

وترتب على المراجعة نصف السنوية خروج 12 شركة من مؤشر EWI EGX70 منهم 3 شركات إلى مؤشر EGX30، وشملوا أولية المحاصيل الزراعية، وتنمية للاستثمار العقاري، والعز للسيراميك والبورسلين - الجوهرة، ومطاحن ومخابز الإسكندرية، وتعليم لخدمات الإدارة.

وتضمنت الشركات التي خُذفت من المؤشر، سيدي كرير للبتروكيماويات - سيدبك، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، ومصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، ونهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعي والخدمات البيئية، والأهلي للتنمية والاستثمار، وجلاكسو سميثكلاين، ورأية لخدمات مراكز الاتصالات.

وأوضحت، فيما يتعلق بمؤشر EGX30، تم تعديل معيار الترتيب النهائي للشركات المؤهلة للانضمام للمؤشر بإعطاء وزن قدره 50% لكل من رأس المال السوقي مرجحًا بالأسهم حرة التداول ومتوسط قيمة التداول اليومي، بدلًا من الاعتماد على معيار متوسط قيمة التداول اليومي فقط في الترتيب النهائي لتلك الشركات، وذلك لضمان انضمام الشركات كبيرة الحجم ذات معدلات السيولة الجيدة.

أما بالنسبة لمؤشر EWI EGX70، فقد تم إضافة آلية الحد من دوران مكونات المؤشر "Buffer Rule" لاختيار الشركات -المستوفاة لكافة المعايير- للانضمام للمؤشر، بحيث يتم الإبقاء على الشركات الحالية بالمؤشر طالما كان ترتيبها ضمن أفضل 85 شركة وفقًا للمتوسط اليومي لقيمة التداول، وذلك للحد من التغيرات الكبيرة من دخول وخروج عدد كبير من مكونات المؤشر.

وأوضحت البورصة، أن المراجعة ترتب عليها خروج 4 شركات من المؤشر الرئيسي EGX30 وهم الناسجون الشرقيون للسجاد، وأوراسكوم للاستثمار القابضة، والعربية للأسمنت، والصناعات الكيماوية المصرية - كيما.

داليا احمد

تطوير مصر تسرّع استكمال «فوكا باي» و«دي باي» بتمويل ٣ مليارات جنيه من التعمير للتأجير التمويلي – الأولى

أعلنت شركة تطوير مصر، إحدى الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري في مصر، عن حصولها على تمويل بقيمة 3 مليارات جنيه من شركة التعمير للتأجير التمويلي – الأولى، موزعا بالتساوي بواقع 1.5 مليار جنيه لكل من مشروعي فوكا باي ودي باي بالساحل الشمالي، وذلك في إطار استراتيجية الشركة لتعزيز مصادر التمويل وتوظيفها بكفاءة لدعم خططها التنفيذية وتسريع وتيرة الأعمال الإنشائية، بما يستهدف استكمال المشروعين خلال عامين.

ويأتي هذا التمويل في ظل وصول نسبة الإنجاز في الأعمال الإنشائية بمشروع فوكا باي إلى نحو 80%، بما يعكس قرب المشروع من استكمال أعماله الإنشائية، مع تبقي نحو 20% من الأعمال، فيما بلغت نسبة الإنجاز في مشروع دي باي نحو 65%، مع تبقي نحو 35% من الأعمال. ومن المقرر توجيه التمويل إلى دعم استكمال الأعمال المتبقية بالمشروعين وتسريع وتيرة التنفيذ، بما يعزز جاهزيتهما وبدعم خطة تطوير مصر للانتهاء من أعمالهما خلال عامين.

وتستند خطط تطوير مصر لاستكمال مشروعاتها إلى سجل قوي في التنفيذ والتسليم، حيث نجحت الشركة في تسليم مشروع دي باي خلال عامين من إطلاقه، كما تم تسليم عدد من الوحدات السكنية بالمشروع قبل المواعيد المحددة، بما يعكس قدرة الشركة على الحفاظ على معدلات تنفيذ قوية والالتزام بخططها الزمنية.

وتعكس هذه الخطوة توجه تطوير مصر نحو تعزيز نموذجها كيلها التمويلي وتنويع أدوات التمويل بما يتناسب مع احتياجات مشروعاتها في مختلف مراحل التنفيذ، مع توجيه الموارد بكفاءة نحو المشروعات القائمة ودعم استمرارية الأعمال وتسريع معدلات الإنشاء، بما يعزز قدرة الشركة على تنفيذ خططها وتحقيق مستهدفاتها.

وتعليقا على ذلك، قال الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، «في تطوير مصر، نؤمن بأن قوة النمو الحقيقي لا تقاس فقط بحجم المشروعات التي نطورها، وإنما بقدرتنا على الحفاظ على ارتفاع وتيرة الإنشاءات والتنفيذ وتحويل رؤيتنا إلى مجتمعات متكاملة على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، نحرص على بناء منظومة تمويلية مرنة ومتنوعة تواكب احتياجات مشروعاتنا في مختلف مراحلها، وتتيح لنا توجيه الموارد بكفاءة نحو الأعمال الإنشائية وتعزيز معدلات التنفيذ. وتأتي هذه الخطوة امتدادا لهذا النهج، بما يدعم استكمال مشروعاتنا القائمة وفق خطوط واضحة، ويعزز القيمة التي نقدمها لعملائنا وشركائنا، ويؤكد التزامنا المستمر بتطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تقدم قيمة اقتصادية مستدامة.»

وقال هيثم سراج، الرئيس التنفيذي لشركة التعمير للتأجير التمويلي – الأولى: «نؤمن بالدور المحوري لقطاع التأجير التمويلي في دعم خطط النمو والتوسع للشركات، وتسريع تنفيذ المشروعات بما يسهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وخلق قيمة مضافة مستدامة. ومن هذا المنطلق، نحرص على توجيه حلولنا التمويلية نحو القطاعات ذات الأثر المباشر على الاقتصاد المصري، وفي مقدمتها القطاع العقاري والقطاعان السياحي والفندقي.»

وأضاف سراج: «ويأتي تمويل مشروعي فوكا باي ودي باي في إطار توجهنا لدعم التنمية والاستثمار في منطقة الساحل الشمالي، التي أصبحت واحدة من أهم الوجهات السياحية والاستثمارية في مصر، بما تمتلكه من فرص واعدة للنمو في الأنشطة العقارية والسياحية والفندقية.»

وتابع: «ونعتز بشراكتنا الممتدة لأكثر من ثلاث سنوات مع تطوير مصر، والتي نعتبرها شريك نجاح حقيقيا، ونتطلع إلى مواصلة دعم خططها التوسعية ومشروعاتها المستقبلية، من خلال توفير حلول تمويلية مرنة تواكب احتياجاتها وتسهم في تسريع تنفيذ خططها وتحقيق مستهدفاتها.»

وتدعم هذه الخطوة خطط تطوير مصر لتسريع استكمال الأعمال ورفع معدلات التسليم خلال الفترة المقبلة، بما يعزز جاهزية المشروعين ويدعم خطط الشركة التنفيذية.

إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة لهيئة الاستثمار للتيسير على المستثمرين

أطلق الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، البوابة الإلكترونية الجديدة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بحضور حسن رداد، وزير العمل، والدكتور المهندس حسام عبد الفتاح، محافظ القليوبية، والدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة، وذلك في إطار جهود الدولة لتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين وتعزيز التحول الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية. يأتي ذلك ضمن جولة قي المنطقة الاستثمارية في شملت افتتاح مركز خدمات المستثمرين وتفقد معرض المنتجات الغذائية وعدد من المصانع.

وأوضح الدكتور محمد فريد، أن البوابة الجديدة تم تصميمها كمنصة وحيدة توحد للمستثمرين الوصول بسهولة إلى المعلومات والخدمات الاستثمارية، بما يسهم في تبسيط رحلة المستثمر وتيسير إنجاز الخدمات والوصول إلى البيانات الاستثمارية.

وأضاف أن البوابة تجمع في مكان واحد مختلف الخدمات والمنصات التابعة للهيئة، بما يشمل الخدمات الإلكترونية، ومراكز خدمات المستثمرين، والمناطق الحرة والمناطق الاستثمارية، والرخصة الذهبية، وخدمات ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة، ووحدة رعاية المستثمرين.

وأشار الدكتور محمد فريد إلى أن البوابة تتضمن Chatbot ذكيًا متعدد اللغات يعمل على مدار الساعة، لتقديم الدعم الفوري والإجابة عن استفسارات المستثمرين المتعلقة بتأسيس الشركات، والإجراءات، والحوافز والتسهيلات الاستثمارية، والأراضي المتاحة للاستثمار، وغيرها من خدمات الهيئة.

ومن جانبه، أكد حسن رداد، وزير العمل، أن التحول الرقمي يمثل أحد المسارات المهمة لتطوير الخدمات الحكومية وتيسير تعامل مجتمع الأعمال مع الجهات الحكومية، بما يسهم في سرعة الوصول إلى المعلومات والخدمات وتحسين بيئة الأعمال.

وأكد الدكتور المهندس حسام عبد الفتاح، محافظ القليوبية، أهمية تطوير الخدمات الرقمية وتكاملها بما يسهل وصول المستثمرين إلى الخدمات والمعلومات، ويدعم جهود تحسين بيئة الأعمال وتعزيز النشاط الاقتصادي بالمحافظة.

فيما أوضح الدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن البوابة تتضمن محتوى متكاملًا عن بيئة الاستثمار في مصر، مع آليات للتحديث المستمر للبيانات والتشريعات، بما يضمن توفير معلومات دقيقة ومحدثة للمستثمرين المحليين والأجانب.

وأكد أن الموقع الجديد يمثل نقلة نوعية في منظومة الخدمات الرقمية بالهيئة، ويسهم في تسهيل وصول المستثمرين إلى الخدمات والمعلومات الاستثمارية، وتقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة، بما يعزز تنافسية بيئة الاستثمار في مصر.

”الرقابة المالية“ تمنح الموافقة لشركتين على مزاولة الأنشطة باستخدام التكنولوجيا المالية

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، منح شركتين موافقتها على مزاولة أنشطة مالية غير مصرفية متنوعة، من خلال لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية، في الأنشطة المالية غير المصرفية.

يأتي ذلك في إطار توجه الهيئة المستمر لتعزيز كفاءة وتنافسية القطاعات المختلفة الخاضعة لرقابتها، وتوسيع نطاق الخدمات المالية، بما يدعم جاذبية الاستثمارات ويوسع قاعدة المستفيدين.

وتشمل الموافقات تأسيس شركة «ديجيتال بنكر - وياك» لمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي باستخدام التكنولوجيا المالية، حيث تقدمت الشركة بطلب التأسيس قبل صدور قرار الهيئة رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٦ في فبراير الماضي بإيقاف قبول طلبات التأسيس والموافقات المبدئية على تأسيس الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي باستخدام التكنولوجيا المالية.

وكذلك قررت الهيئة الموافقة لشركة «سي إف إتش لإدارة الأصول» على مزاولة نشاط تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار، باستخدام التكنولوجيا المالية.

البورصة المصرية وجهاز تنمية التجارة الداخلية يوقعان بروتوكول تعاون لتعزيز تكامل البيانات

وقعت البورصة المصرية وجهاز تنمية التجارة الداخلية، بروتوكول تعاون مشترك، يستهدف تعزيز التكامل بين قواعد بيانات السجل التجاري وقواعد بيانات البورصة المصرية، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة المعلومات المرتبطة بالشركات والأنشطة الاقتصادية، والتيسير مع المتعاملين مع البورصة، ودعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، في إطار مستهدفات استراتيجية «مصر ٢٠٣٠».

وقع البروتوكول عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، وحسام الجراحي، رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، بحضور محمد صبري، نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، وكريم الشافعي، نائب رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية.

من جانبه، قال عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، إن البروتوكول يستهدف تعزيز التكامل المؤسسي وتبادل البيانات والمعلومات بين الجانبين، بما يرفع كفاءة منظومة المعلومات المرتبطة بالشركات والأنشطة الاقتصادية، ويدعم جهود تطوير بيئة الأعمال والاستثمار.

«تنمية المشروعات» يموّل «أمان القابضة» بـ250 مليون جنيه لدعم المشروعات متناهية الصغر

وقع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عقد تمويل جديد مع شركة «أمان القابضة» -إحدى شركات رأية القابضة، والشركة الأكثر تكاملا للتكنولوجيا المالية غير المصرفية في مصر- يمنح من خلاله الجهاز تمويلًا قدره ٢٥٠ مليون جنيه للشركة.

ووفق بيان للجهاز، يهدف الجهاز تعزيز إتاحة التمويلات لأصحاب المشروعات متناهية الصغر ورواد الأعمال في مختلف محافظات الجمهورية، حيث قام بتوقيع العقد مصطفى حسن، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وحازم محمد مغازي، الرئيس التنفيذي لقطاع الأعمال والشؤون التجارية بشركة «أمان القابضة».

وحضر التوقيع محمد مدحت نائب الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات وأيمن بسيوني رئيس القطاع المالي بشركة أمان ونسمة الغزابلي رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بالجهاز وسحر سلطان رئيس قطاع التمويل بالقطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بالجهاز ولفيف من قيادات الجهاز والشركة.

بنك الاستثمار القومي يعين داليا مصطفي نائبا للرئيس و يعلن عن تحقيق 6 مليار جنيه أرباح خلال عام

صدر قرار بتكليف داليا مصطفى كامل بمهام نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الاستثمار القومي، وذلك في إطار تعزيز قيادات البنك بالخبرات والكفاءات المصرفية ذات التاريخ العريق في إدارة الملفات الاستراتيجية والمالية.

وتعد داليا مصطفى إحدى القيادات البارزة داخل بنك الاستثمار القومي، حيث تتمتع برصيد ممتد من الخبرة المصرفية والمالية المتميزة يمتد لنحو ٤٠ عامًا بالبنك، تدرجت خلالها في العديد من المناصب والمسؤوليات القيادية، حتى شغلت منصب مساعد العضو المنتدب للاستثمار والموارد منذ عام ٢٠٢٠، ثم مستشار رئيس مجلس إدارة البنك للاستثمار والموارد والشؤون المالية والحسابات الختامية.

داليا مصطفى حاصلة على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٧، بتقدير عام جيد جدًا مع مرتبة الشرف، ومشهود لها بالكفاءة والنفاني وصنع القرار الرشيد، إلى جانب العلاقات المتميزة التي تجمعها بجميع العاملين والمتعاملين مع البنك من الداخل والخارج، وتم اختيارها ضمن أكثر ٥٠ امرأة تأثيرًا عام ٢٠٢١.

”العامة للصوامع“ تقرر اللجوء للقضاء لتحصيل تعويض مقر شارع السبتية

قرر مجلس إدارة الشركة العامة للصوامع والتخزين، رفع دعوى قضائية للحصول على مستحقات الشركة من التعويض عن المقر الذي تم تسليمه والكائن في 8 شارع السبتية.

وأوضحت الشركة أن القرار جاء بناءً على مذكرة رئيس القطاع القانوني بشأن حصول الشركة على تعويض بإجراء مقاصة بين قيمة العقار الذي تم إخلاؤه في المقر المذكور مع إحدى أجهزة الدولة.

يشار إلى أن الشركة سجّلت صافي ربح بلغ 333.4 مليون جنيه خلال العام المالي المنتهي في 30 يونيو 2026، مقابل صافي ربح بقيمة 265.16 مليون جنيه خلال العام المالي المقارن.

وفي السياق ذاته، ارتفعت إيرادات / مبيعات الشركة خلال العام الماضي إلى نحو 2.27 مليار جنيه، مقابل 1.48 مليار جنيه خلال العام المالي السابق، بنسبة نمو بلغت 53%.

وضع حجر أساس مجمع أبوطرطور لحامض الفوسفوريك باستثمارات 658 مليون دولار

وضع كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، وحنان مجدي، محافظ الوادي الجديد، حجر الأساس لأول مجمع صناعي لإنتاج حامض الفوسفوريك من خام الفوسفات المصري بهضبة أبوطرطور، باستثمارات ٦٥٨ مليون دولار، وذلك لتعظيم القيمة المضافة من الثروات التعدينية المصرية، وتحويل الخامات إلى منتجات وصناعات ذات عائد اقتصادي مرتفع.

جاء ذلك بحضور أعضاء مجلسي النواب والشيوخ عن محافظة الوادي الجديد، وقيادات الوزارة وهيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية ومحافظة الوادي الجديد، وشركتي فوسفات مصر وأبوطرطور لحامض الفوسفوريك، ومسئولي شركات موفينج ديرت وجيندسوس للتعدين من مستثمري القطاع الخاص المصري في صناعات القيمة المضافة الفوسفات خلال الفترة المقبلة.

وأكد كريم بدوي أن تحويل هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية إلى هيئة اقتصادية، تنفيذا لتكليفات رئاسة الجمهورية، ومن أجل تعظيم الاستفادة من الثروات التعدينية المصرية، وبما يسهم في تعزيز الصادرات، وتوفير فرص عمل جديدة، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد المصري، وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق المحيطة بالمشروعات التعدينية.

وأضاف الوزير أن التحول إلى هيئة اقتصادية لا يمثل مجرد تغيير في المسمى، وإنما يعكس تغييرًا في فلسفة وآليات العمل، من خلال منظومة أكثر كفاءة ومرونة، تضم في مجلس إدارتها ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية المعنية، بما يسهم في تيسير الإجراءات، ودعم المستثمرين، وخفض مخاطر الاستثمار، وتهيئة بيئة أكثر تنافسية لنمو الصناعات التعدينية.

إس آند بي داو جونز تبقي مصر ضمن فئة الأسواق الناشئة بعد مراجعة تصنيف ٢٠٢٦

في تطور إيجابي جديد للسوق المصري، أعلنت مؤسسة إس آند بي داو جونز للمؤشرات (S&P Dow Jones Indices) استمرار تصنيف مصر ضمن فئة الأسواق الناشئة (Emerging Markets) وذلك عقب انتهاء المشاورات التي أجرتها المؤسسة بشأن تصنيف الدول في أسواق الأسهم لعام 2026.

وأرسلت مؤسسة إس آند بي داو جونز للمؤشرات ردًا رسميًا إلى البورصة المصرية، أفادت فيه بأنه بعد انتهاء المشاورات بشأن تصنيف مصر في أسواق الأسهم لعام 2026، لن يتم إعادة تصنيف مصر، وستظل مصنفة ضمن الأسواق الناشئة (Emerging Markets).

وأكد عمر رضوان، رئيس البورصة المصرية، أن استمرار تصنيف مصر ضمن الأسواق الناشئة يعكس قوة السوق المصري وتطوره، مشيرًا إلى أن ما تحقق هو نتاج عمل مؤسسي متكامل تشارك فيه مختلف مكونات المنظومة الاقتصادية والمالية، وفي مقدمتها رئاسة مجلس الوزراء، والمجموعة الوزارية الاقت

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 23 أغسطس 2026 ● العدد 855

هيئة الدواء تطلق خدمة الاستفسار عن الأدوية المجهولة لحماية المواطنين من الغش التجاري

أكد الدكتور ياسين رجائي المتحدث باسم هيئة الدواء المصرية، أن الهيئة فعّلت خدمة الاستفسار والإبلاغ عن الأدوية مجهولة المصدر أو المغشوشة، والتي يتم الترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو القنوات.

وقال رجائي : «إن هيئة الدواء المصرية كثّفت من جهودها الرقابية والتوعوية للتصدي لهذه الظاهرة وحماية المواطنين من الأدوية المغشوشة مثل أدوية التخسيس وإنقاص الوزن، عبر الاتصال بالخط الساخن الموحد 15301 الذي يعمل على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع".. وأضاف أن أدوية إنقاص الوزن عبارة عن أدوية لها آثار جانبية تؤثر في جسم الإنسان وفقا لآلية محددة، وقد تؤثر في البنكرياس والكبد والمعدة، لذلك يجب أن تتم تحت إشراف طبي وفقا للحالة المرضية للشخص.. وشدد على ضرورة التأكد من أن تكون الأدوية مصرح بها من هيئة الدواء المصرية من خلال تسجيلها فى الهيئة، والحصول عليها من الصيدلية المرخصة.

وزارة الصناعة تطلق منظومة رقمية موحدة لدعم المصنعين

أعلنت وزارة الصناعة إطلاق منظومة رقمية موحدة لدعم المصنعين؛ لتكون منصة متكاملة لتقديم الخدمات الصناعية الرقمية، ومواكبة رحلة المستثمر الصناعي بمختلف مراحل المشروع، بدءًا من دراسة الفكرة وإعداد دراسة الجدوى، مرورًا بتأسيس وتشغيل المشروع والتوسع في الإنتاج، وصولا إلى تسويق المنتجات وفتح أسواق جديدة محليًا وخارجيًا.

وأوضحت الوزارة، في بيان ، أن المنظومة تستهدف تعزيز بيئة الاستثمار الصناعي، ورفع تنافسية المنتج المحلي، ودعم التكامل بين سلاسل الإنتاج، فضلا عن توفير أدوات رقمية تساعد المصنعين على مواجهة التحديات وزيادة فرص النمو والتوسع.

وأضافت أن المنظومة تتيح العديد من الخدمات أولها: إدارة شكاوى المصنعين، حيث تتيح المنظومة نظامًا متكاملا لإدارة شكاوى المصنعين، يعتمد لأول مرة على تحديد مدد زمنية ملزمة للاستجابة للشكاوى، بالتنسيق مع مختلف الجهات والوزارات المعنية، مع متابعة الشكاوى من خلال مؤشرات أداء، لحظية لقياس زمن الاستجابة ومعدلات الإنجاز وأنماط المشكلات الأكثر تكرارًا ومستويات رضا المصنعين.

كما شكلت وزارة الصناعة لجنة متابعة تضم جميع الجهات المختصة بالوزارة، وتعقد اجتماعات أسبوعية لمراجعة الشكاوى التي لم يتم حسمها والتي تستوجب إعادة النظر فيها، بما يضمن سرعة البت فيها وتحقيق أعلى درجات الحيادية والشفافية.

وثانيها: توفير قاعدة بيانات رقمية لمستلزمات الإنتاج المحلية، حيث تتضمن المنظومة إنشاء قاعدة بيانات رقمية لمستلزمات الإنتاج المحلية، تتيح للمصانع عرض منتجاتها من مدخلات الإنتاج أمام مختلف المصانع؛ بما يعزز التكامل بين سلاسل الإمداد الصناعية، ويدعم زيادة الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية.

كما تتيح المنظومة إنشاء معرض رقمي لمستلزمات الإنتاج، يمكن من خلاله للمصانع تسجيل احتياجاتها، مع تمكين الموردين المحليين من تقديم عروضهم؛ بما يسهم في تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

وثالثها: سوق رقمي للمنتجات الصناعية، حيث توفر المنظومة سوقًا رقميًا لعرض المنتجات الصناعية النهائية أمام الصناع والتجار والمصدرين، مع إتاحة غرف اجتماعات افتراضية للتواصل بين الأطراف، دون تدخل الوزارة في الجوانب التجارية أو المالية للصفقات.

وتقتصر الاستفادة من المنصة على المصانع الرسمية المسجلة، كما ستوفر قاعدة بيانات ومؤشرات لحظية حول حجم التداول المحلي وأنماط الطلب والمنتجات الأكثر تداولا، بما يساعد على بناء سياسات صناعية تستند إلى بيانات ومؤشرات واقعية، وتعزيز التكامل بين سلاسل الإنتاج وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي.

اسلام عبدالفتاح

شعبة الأدوية: الأنسولين المصري متوفر بنفس كفاءة المستورد ويوفر ٤٫٢ مليار جنيه للدولة سنويا

أكد الدكتور علي عوف، رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، أن الاعتماد على الإنسولين المصري يمثل وفرا كبيرا للدولة، مشيرا إلى أن تكلفة الاعتماد على المنتج المحلي تبلغ نحو 4.2 مليار جنيه، مقابل أكثر من 8 مليارات جنيه في حال الاعتماد على الإنسولين المستورد.

وقال عوف إن الفارق في التكلفة يتيح توجيه موارد إضافية لدعم وتطوير البنية التحتية للمستشفيات وتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، مؤكدا أن المنتج المحلي يتمتع بالكفاءة والفاعلية نفسها، وفقا للمعايير والدراسات العلمية المعتمدة.

وأوضح أن جانبا كبيرا من الجدل المثار بشأن الإنسولين يعود إلى تمسك بعض المرضى بالاسم التجاري للدواء المستورد، رغم توافر البديل المصري، مشددا على أهمية رفع الوعي لدى المواطنين بالفارق بين المادة الفعالة والاسم التجاري.

وأشار إلى أن الإنسولين المصري متوافر منذ سنوات في مستشفيات وزارة الصحة ومنظومة التأمين الصحي والعلاج على نفقة الدولة، مؤكدا عدم وجود شكاوى رسمية أو تقارير علمية تثبت عدم فاعلية المنتج المحلي.

وأضاف أن الاعتياد على أسماء وأشكال تجارية معينة لدى بعض الأطباء والمرضى يسهم في إثارة الجدل، مؤكدا أن تقييم جودة وفاعلية الأدوية يجب أن يستند إلى الدراسات العلمية والتقارير الرسمية، وليس إلى الانطباعات الشخصية.

وأوضح رئيس شعبة الأدوية أن الدولة لا تستهدف وقف استيراد الإنسولين بشكل كامل، حيث يستمر توفير الأصناف المستوردة للحالات التي تحتاج إلى تقنيات حديثة أو أنواع محددة لا يتم إنتاجها محليا، والتي تمثل نسبة محدودة من الاحتياجات.

وفيما يتعلق بسيوق الدواء، أكد عوف توافر أدوية البرد والبدائل المحلية، موضحا أن تحديد حصص للموزعين والصيدليات يأتي في إطار الرقابة على حركة الأدوية ومنع تسريبها أو تهريبها إلى خارج البلاد.

"الصناعة" تعلن تيسيرات جديدة لإجراءات وثيقة التأمين "المجمعة العشرية"

أعلنت وزارة الصناعة، بالتنسيق مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن تيسيرات جديدة للمصانع فيما يتعلق بإجراءات وثيقة التأمين المعروفة باسم «المجمعة العشرية»، بهدف خفض الأعباء الإجرائية والتكلفة التقديرية لأعمال البناء، وتسريع إجراءات استخراج تراخيص إنشاء المنشآت الصناعية وبدء التشغيل والإنتاج.

وتأتي التيسيرات بعد صدور قرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم 1044 لسنة 2026، بشأن تعديل آلية احتساب القيمة المتوسطة لتكاليف إنشاء المتر المسطح من المباني والمنشآت الصناعية.

وبموجب القرار، تم خفض القيمة التقديرية لأعمال البناء من خلال احتساب 10% فقط من القيمة الاسترشادية لتكاليف إنشاء المتر المسطح للمباني الصناعية، لتصبح القيمة المحتسبة نحو 140 جنيهًا بدلًا من 1400 جنيه للمتر.

ومن شأن التعديل الجديد أن يؤدي إلى خفض القيمة الإجمالية المحتسبة لأعمال إنشاء المنشآت الصناعية، بما يقلل عدد المشروعات التي تتجاوز الحد المالي الذي يستوجب عرضها على المجمعة العشرية للحصول على وثيقة التأمين.

وكان ارتفاع تكاليف الإنشاء خلال السنوات الماضية قد أدى إلى تجاوز القيمة التقديرية للعديد من المشروعات الصناعية حد المليون جنيه، وهو الحد الذي يستوجب، وفقًا للضوابط المنظمة، عرض المشروع على المجمعة العشرية.

ومع ارتفاع أسعار مواد البناء وتكاليف الإنشاء مقارنة بالفترة التي تم خلالها تحديد حد المليون جنيه، أصبحت شريحة واسعة من المصانع، بما فيها مشروعات صغيرة ومتوسطة، مطالبة بإجراءات كانت تزيد من الوقت والتكلفة اللازمين للحصول على تراخيص البناء.

بحزمة إجراءات حكومية ..

عودة الحياة لصناعة الغزل و النسيج و صياغة جديدة لدور القطن المصري

تأسيس شركة جديدة باسم شركة «غزل المحلة الجديدة للغزل والنسيج»

تخصيص 66 مليار جنيه لتحديث المصانع..

188 ألف طن مستهدف لإنتاج الغزل.. و198 مليون متر للنسيج و50 مليون قطعة ملابس سنويا

تتجه صناعة الغزل والنسيج في مصر إلى مرحلة جديدة تستهدف فصل الاستثمارات والمصانع الحديثة عن الالتزامات التاريخية، ورفع كفاءة الإدارة والتشغيل وفق مؤشرات اداء واضحة، وذلك مع تأسيس شركة «غزل المحلة الجديدة للغزل والنسيج» ككيان مستقل عن شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى.

ولا يقتصر الرهان على زيادة إنتاج الغزول، وإنما يمتد إلى إعادة بناء سلسلة القيمة بدءا من القطن المصري وصولا إلى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والعلامات التجارية، بما يعزز القيمة المضافة ويدعم الصادرات المصرية.

وفي هذا السياق ، اعتمد مجلس الوزراء المصري، في اجتماعه مؤخرا ، التوصية الصادرة عن وحدة الشركات المملوكة للدولة بشأن قيام الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس بتأسيس شركة جديدة باسم شركة «غزل المحلة الجديدة للغزل والنسيج»، كشركة منقسمة من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى.

ووفقا لبيان صادر عن مجلس الوزراء ، يأتي تأسيس الشركة الجديدة بغرض مزاولة أنشطة صناعة الغزل والنسيج والملابس والتجهيز، والاتجار في المنتجات والأقطان داخل مصر وخارجها، وهو ما يأتي في إطار خطط تطوير شركات الغزل والنسيج وتغيير نمط الإدارة بها.

استثمارات حكومية

وبهذه الخطوة وغيرها ، تعود صناعة الغزل والنسيج من جديد إلى واجهة خطة الحكومة لإعادة بناء قاعدة صناعية قادرة على تحويل الميزة التي يمتلكها القطن المصري إلى قيمة اقتصادية حقيقية.

وبدلا من الاكتفاء بتصدير القطن كمادة خام، تتحرك الحكومة نحو خطتها إعادة بناء حلقات الصناعة بالكامل، من الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، وصولا إلى الملابس الجاهزة، بما يرفع القيمة المضافة للقطن المصري، ويفتح مساحة أكبر أمام المنتج المحلي في الأسواق الداخلية والخارجية.

وتكشف وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من وزير التخطيط أحمد رستم، والتي وافق عليها البرلمان بغرفتيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ، عن حجم الاستثمارات والمستهدفات التي يجري تنفيذها لإعادة إحياء القطاع، في مقدمتها استثمارات تصل إلى نحو 66 مليار جنيه لتطوير مصانع الغزل والنسيج، إلى جانب نحو 10 مليارات جنيه إضافية لاستكمال المشروعات في عدد من المحافظات.

الهدف الأساسي من عملية التطوير لا يتعلق بمجرد إحلال الماكينات القديمة، وإنما بإحداث قفزة في حجم الإنتاج، فمع استكمال المشروع، تستهدف الدولة رفع الطاقة الإنتاجية للغزل إلى نحو 188 ألف طن سنويا، مقارنة بنحو 35 ألف طن فقط قبل التطوير.

أي أن المستهدف يتجاوز 5 أضعاف الطاقة الإنتاجية السابقة، في مؤشر على حجم التحول الذي تستهدفه الدولة في الحديد من أقدم الصناعات المصرية.

ولا يتوقف التطوير عند الغزل، حيث تستهدف الخطة رفع إنتاج النسيج إلى 198 مليون متر سنويا، مقابل نحو 50 مليون متر قبل التطوير.

أما في الحلقة الأخيرة من سلسلة التصنيع، فتستهدف الحكومة زيادة إنتاج الملابس الجاهزة والمشغولات إلى 50 مليون قطعة سنويًا، مقارنة بنحو 8 ملايين قطعة قبل تنفيذ خطة التطوير.

لماذا القطن المصري؟

تمثل هذه الخطة محاولة لإعادة صياغة العلاقة بين القطن المصري والصناعة المحلية، فالاستراتيجية الحالية تركز على تعظيم القيمة المضافة للقطن، وبصفة خاصة القطن طويل التيلة، من خلال توطين مراحل التصنيع بدلا من تصدير المادة الخام.

فالقيمة الاقتصادية لا تتوقف عند بيع القطن، وإنما تتضاعف مع تحويله إلى غزل، ثم أقمشة، ثم منتجات نهائية وملابس جاهزة قابلة للتصدير ، ومن هنا، يصبح تطوير مصانع الغزل والنسيج جزءا من استراتيجية صناعية أوسع تستهدف بناء سلسلة إنتاج متكاملة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري، وتقليل الاعتماد على استيراد المنتجات المصنعة.

المحلة الكبرى.. قلب ماكينة التطوير

عندما يتعلق الأمر بصناعة الغزل والنسيج، تأتي المحلة الكبرى في قلب المشهد، فالمدينة التي ارتبط اسمها لعقود بصناعة الغزل والنسيج تشهد واحدة من أكبر عمليات إعادة بناء القطاع، مع إنشاء مصانع حديثة وتطوير خطوط الإنتاج القائمة.

وفي مقدمة هذه المشروعات يأتي مصنع غزل 1 بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو 30 طنا يوميا، ليصبح أحد أبرز المصانع الحديثة التي تعكس طبيعة التحول الذي تستهدفه الدولة.

ولا يقتصر الأمر على مصنع واحد، حيث تتضمن خطة التطوير إنشاء 3 مصانع جديدة داخل شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، على مساحة تصل إلى 102 ألف متر مربع.

ويمتد قطار التطوير كذلك إلى دمياط، من خلال إقامة 4 مصانع جديدة، بما يدعم زيادة الطاقة الإنتاجية وتلبية احتياجات السوقين المحلية والخارجية.

وتشير الأرقام الواردة في الخطة إلى أن صادرات مصانع المحلة الكبرى قاربت 850 مليون دولار، وهو رقم يعكس الإمكانات التي يمكن أن يمثلها القطاع كمصدر للعملة الأجنبية عند استكمال عملية التطوير ورفع كفاءة الإنتاج.

22 شركة تتحول إلى 8

إعادة بناء الصناعة لم تبدأ من الماكينات فقط، فإلى جانب الإنفاق على المصانع وخطوط الإنتاج، شهد القطاع عملية واسعة لإعادة الهيكلة بهدف معالجة تشتت الشركات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وفي هذا الإطار، جرى تقليص عدد شركات الغزل والنسيج من 22 شركة إلى 8 شركات، إلى جانب دمج 9 شركات للتجارة وحلج الأقطان في كيان واحد.

والهدف من هذه الخطوة هو إنشاء كيانات أكثر كفاءة، وخفض التكاليف، وتحسين الإدارة والتشغيل، بما يسمح بتحقيق استفادة أكبر من الاستثمارات الضخمة التي يجري ضخها في القطاع.

وتأتي عملية إعادة الهيكلة بالتوازي مع مبادرات تمويلية واستثمارية كبيرة تصل إلى نحو 120 مليار جنيه لدعم تحديث المصانع وتعميق التصنيع المحلي، وتستهدف هذه التمويلات دعم عملية تحديث الصناعة وزيادة الطاقة الإنتاجية، خصوصًا في مراحل الغزل والإنتاج النهائي، بما يساعد على تقليل فاتورة الاستيراد وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي.

وهنا تتضح الصورة الأكبر لخطة الحكومة « ليست مجرد عملية إحلال وتجديد لمصانع قديمة، وإنما محاولة لبناء صناعة متكاملة تستطيع استيعاب القطن المصري وتحويله إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة مرتفعة".

مراحل إعادة بناء القطاع

لا تسير خطة التطوير في مسار واحد، وإنما قسمت إلى 3 مراحل رئيسية، لكل منها نطاق وموقف تنفيذي مختلف ، وتمثل المرحلة الأولى نحو 18% من إجمالي خطة التطوير، وقد وصلت نسبة التنفيذ فيها إلى 100% بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى.

وشملت هذه المرحلة تطوير عدد من مصانع الغزل، إلى جانب تحضيرات النسيج ومحطة الكهرباء، بما وفر جزءًا أساسيا من البنية الإنتاجية الجديدة للمجمع الصناعي.

وبذلك أصبحت المرحلة الأولى أول أجزاء المشروع التي انتقلت بالكامل من مرحلة الخطة إلى التنفيذ الفعلي.

أما المرحلة الثانية، فتمثل نحو 28% من إجمالي خطة التطوير، وبلغت نسبة تنفيذها حاليا نحو 95%. وتضمنت هذه المرحلة تطوير عدد من المنشآت الرئيسية في المحلة الكبرى، وعلى رأسها مصانع غزل 6 والنسيج والصباغة والتفصيل، كما شملت شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، من خلال تطوير مصنع غزل 2.

وتكشف معدلات التنفيذ المرتفعة في هذه المرحلة عن اقتراب عدد كبير من مشروعات التطوير من الدخول إلى الخدمة ضمن المنظومة الجديدة.

وتستحوذ المرحلة الثالثة على النصيب الأكبر من إجمالي خطة التطوير، بنسبة 54%، وبلغت نسبة التنفيذ فيها نحو 69%، وتضم هذه المرحلة عددا واسعا من المشروعات، من بينها مجمعات المصانع الجديدة بشركة مصر للغزل والنسيج وصباغي البيضا، وشركة دمياط للغزل والنسيج.

تحديث وإعادة هيكلة

من جانبه ، قال الخبير الاقتصادي وعضو لجنة الصناعة بمجلس النواب ، سمير صبري: «إن الهدف الرئيسي من فصل نشاط شركة «غزل المحلة الجديدة» عن شركة مصر للغزل والنسيج، هو إنشاء كيان جديد بمجلس إدارة وميزانيات مستقلة، بما يسمح للمصانع التي جرى تحديثها والاستثمارات الجديدة والتكنولوجيا الحديثة بالعمل وفق مؤشرات واضحة لقياس الاداء (KPIs)، بما يساعد على تحقيق الربحية والاستقلالية في اتخاذ القرار» .

وأوضح صبري أن الفصل القانوني وحده لم يكن كافياً لرفع الكفاءة وتحقيق استقلالية القرار، إذ كان من الممكن أن يظل الكيان الجديد مكبلا بالمشكلات التاريخية والالتزامات القديمة المحملة على الكيان القانوني السابق، مؤكدا أن إنشاء كيان مستقل يتيح إدارة الاستثمارات والمصانع الحديثة بعيداً عن تلك الالتزامات.

وأشار إلى أن تأسيس الشركة الجديدة يأتي ضمن خطة أكبر لإعادة هيكلة وتحديث صناعة الغزل والنسيج في مصر، في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للصناعة، موضحا أن ما تم إنفاقه خلال الفترة الماضية كان بمثابة تمهيد لانطلاق الصناعة والتشغيل والصادرات، وتعزيز مكانة مصر في سلاسل الإمداد العالمية.

كما أضاف أن صناعة الغزل والنسيج والملابس من الصناعات التي تمتلك مصر فيها ميزة نسبية تاريخية، مشيرا إلى أن عملية التطوير تبدأ من الزراعة، مع عودة زراعة القطن وفصائل ممتازة منه، إلى جانب تحديث مصانع شركة المحلة لإنتاج الغزول.

وأكد أن ذلك يمثل بداية لمشروع قومي لإعادة هيكلة وتحديث شركات الغزل والنسيج التابعة للدولة على مستوى الجمهورية، مع تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات والمشاركة في بناء منظومة متكاملة للصناعة.

وأوضح أن مشروع تطوير صناعة الغزل والنسيج يشمل تحديثا واسعا للمعدات والمصانع في المحلة وكفر الدوار وشبين الكوم وغيرها من مصانع الغزل والنسيج، مضيفا أن مشروع المحلة وحده أقيم على مساحة تتجاوز 63 ألف متر مربع، ويضم أكثر من 182 ألف مغزل بطاقة تصل إلى 40 طن غزل يوميا، مع إنفاق مئات الملايين من اليورو على تحديث المعدات.

وتابع صبري، إن أهمية شركة «غزل المحلة الجديدة» لا تقتصر على زيادة كميات الغزول التي تحتاجها مصر، وإنما تمتد إلى إعادة بناء سلسلة القيمة المصرية، موضحا أن المشكلة التاريخية تمثلت في امتلاك مصر خامة ذات جودة، وفي مقدمتها القطن المصري، دون تحقيق القيمة الاقتصادية الكاملة منه بسبب عدم القدرة على تحويله بصورة متكاملة من القطن إلى غزل، ثم إلى نسيج وصباغة وتجهيز وملابس جاهزة، وصولا إلى علامات تجارية كبيرة تسمح بالتصدير بقيمة مضافة مرتفعة.

وأضاف أن الدولة تستهدف حاليا تحويل القطن إلى علامة تجارية، مرورًا بأكثر من 6 مراحل صناعية، بما يعكس توجها لتحقيق قيمة مضافة أكبر من هذه الصناعة.

وأكد أن القطن المصري يمثل فرصة رئيسية أمام شركة «غزل المحلة الجديدة» والشركات المماثلة التي تعمل الدولة على تطويرها، موضحا أن «Egyptian Cotton» يمثل في حد ذاته علامة جودة عالمية.

وأشار إلى أن الهدف هو تحويل القطن المصري إلى منتج نهائي ذي ميزة تنافسية مرتفعة، بما يعزز مكانة مصر في صناعة المنسوجات والغزل والملابس الجاهزة، ويدعم ظهور علامات تجارية عالمية.

وأوضح أن تطوير الصناعة وإعادة بناء سلسلة القيمة سيكون له دور كبير في زيادة الصادرات، مشيرا إلى استهداف الوصول إلى أكثر من 3 مليارات دولار زيادة في الصادرات، بما يزيد على الضعف خلال 3 سنوات.

وأكد أن شركة «غزل المحلة الجديدة» يمكنها أن تسهم في تحقيق هذا المستهدف، من خلال تحويل القطن المصري إلى علامة تجارية عالمية وتغيير فلسفة التعامل مع القطن المصري التي استمرت لسنوات طويلة.

وأكد الدكتور هاشم السيد مساعد رئيس مجلس الوزراء، أن قطاع الغزل والنسيج يضم مجموعة من الشركات، وفي مقدمتها شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى التي شهدت أعمال تطوير واسعة شملت الآلات والمعدات.

وأضاف السيد، أن وحدة الشركات المملوكة للدولة بمجلس الوزراء قدمت نموذجًا لإعادة هيكلة غزل المحلة، معتبرًا أنه يمثل نموذجًا جيدًا لتطوير الشركات الحكومية وتعزيز قدرتها على المنافسة، مشيرًا إلى أنه تم العمل على وضع المصانع التي جرى تطويرها في كيان جديد باسم «شركة غزل المحلة الجديدة".

تحول استراتيجي

بدوره ، أكد الدكتور وليد جاب الله، الخبير الاقتصادي، أن تشغيل المصانع الجديدة في قطاع الغزل والنسيج يمثل نقطة تحول استراتيجية في مسار الصناعة المصرية، موضحًا أن خطة الدولة لتطوير القطاع اعتمدت على تحديث التكنولوجيا وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة، بما يسهم في رفع جودة المنتج، وخفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية.

وأكد أن وجود جميع مراحل الإنتاج في موقع واحد يقلل تكاليف النقل والتخزين، ويختصر زمن التصنيع، ويحد من الفاقد، الأمر الذي يرفع كفاءة التشغيل ويحسن جودة المنتج النهائي.

وأوضح جاب الله أن المصانع الجديدة تعتمد على أحدث التقنيات العالمية في صناعة الغزل والنسيج، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة للقطن المصري.

اسامة السيد

باستثمارات تبلغ ٦٧ مليون دولار..

رئيس اقتصادية قناة السويس يضع حجر أساس مجمع جيا إيجيبت للمنتجات الصحية في السخنة

شهد مصطفى شيخون رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بحضور اللواء هاني رشاد محافظ السويس، مراسم وضع حجر الأساس لمشروع شركة جيا إيجيبت للمنتجات الصحية، التابعة لشركة تونج لينج جيا المحدودة للتكنولوجيا الحيوية، لإقامة مجمع صناعي للمنتجات الصحية بمنطقة السخنة المتكاملة التابعة للمنطقة، ضمن نطاق منطقة التوسعات الجديدة البالغ مساحتها 2.86 كيلو للمطور الصناعي تيدا مصر باستثمارات تبلغ 67 مليون دولار، وعلى مساحة تقدر بنحو 160 ألف متر بمنطقة السخنة المتكاملة التابعة للمنطقة.

ويتيح المشروع، نحو 450 فرصة عمل مباشرة، ويستهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية سنوية تبلغ 8.1 مليار قطعة من المستلزمات الصحية ذات الاستخدام الواحد، على أن يبدأ الإنتاج خلال عامين.

وحضر مراسم وضع حجر الأساس العضو المنتدب لشركة تيدا مصر، تساو خوي، ونائب رئيس شركة جويلوين، يوان شيانجو، وعدد من القيادات التنفيذية للجهات المشاركة.

أكد مصطفى شيخون، أن المشروع الجديد يعكس نجاح الشراكة بين المنطقة الاقتصادية وشركائها من المستثمرين، ويمثل فصلا جديدا في سجل النجاحات الممتدة مع المطور الصناعي تيدا مصر، الذي يُعد أحد الشركاء الاستراتيجيين.

وأضاف أن المنطقة تعمل بصورة متكاملة مع شركائها لتعزيز جذب الاستثمارات وتوطين الصناعة ونقل التكنولوجيا المتقدمة، بما يدعم تكامل سلاسل القيمة في القطاعات الصناعية واللوجستية ذات الأولوية.

ولفت شيخون، إلى أن المشروع يدعم العلاقات الاستراتيجية الراسخة بين مصر والصين، والتي احتفل البلدان هذا العام بمرور 70 عامًا على انطلاقها.

وأوضح أن اقتصادية قناة السويس تواصل تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يتماشى مع رؤية الدولة المصرية، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي وموانئها ومناطقها الصناعية على البحرين المتوسط والأحمر، واتفاقيات التجارة الحرة الدولية التي تتيح النفاذ إلى أكثر من 3.5 مليار مستهلك حول العالم، بجانب ما تتمتع به من بنية تحتية ومرافق ومصادر طاقة متنوعة وكوادر فنية مدربة وسياسات وحوافز وخدمات متكاملة للمستثمرين.

وتابع شيخون، أن المنطقة تمثل حاليًا حلًا عمليًا أمام المستثمرين للتغلب على التحديات الجيوسياسية الراهنة، من خلال ربط مناطق التصنيع والإنتاج بالأسواق المستهدفة، مشيرًا إلى أن المنطقة مستمرة في تقديم كل أوجه الدعم لشركائها من المطورين الصناعيين والمستثمرين.

وشدد شيخون، على الدعم الدائم للمستثمرين سواءً في المشروعات القائمة أو الجاري إنشاؤها لتذليل أية معوقات وتهيئة بيئة الأعمال.

«الشراء الموحد» توافق على دراسة تعديل أسعار بعض المستلزمات الطبية

وافقت هيئة الشراء الموحد على إعادة دراسة تعديل أسعار بعض منتجات المستلزمات الطبية المورّدة للهيئة في ضوء ارتفاع أسعار خامات إنتاجها وتكاليف الشحن والنقل والأجور وتذبذب أسعار الصرف.

أشار محمد إسماعيل عبده، رئيس الشعبة العامة للمستلزمات الطبية والغرفة التجارية بالقاهرة، في بيان صحفي - إلى عقد اجتماع مع الدكتور هشام أبوستيت، رئيس الهيئة، لمناقشة أهمية تعديل الأسعار حتى يتمكن أعضاء الشعبة من المصنعين والتجار المتعاملين مع الهيئة من الاستمرار في التوريد لصالح القطاع الطبي المصري.

لفت عبده إلى الضوابط الجديدة لعمليات التوريد التي اقترحتها الهيئة مثل تقسيم موردي الهيئة إلى دفعتين، تورد كل منها مرة كل شهرين، بحيث تتناسب الكميات الموردة لصالح المستشفيات والمراكز الطبية التابعة لوزارة الصحة ولهيئتي التأمين الصحي والتأمين الصحي الشامل والمراكز والمستشفيات الجامعية مع تكاليف الشحن والنقل.

بالإضافة إلى وضع حد أقصى لفترة التوريد من إصدار أمر التوريد إلى تمام التسليم بـ 35 يوما.

وقرر مجلس إدارة الشعبة تشكيل لجنة برئاسة الدكتور أحمد المسلمي، نائب رئيس الشعبة العامة لدراسة الضوابط الجديدة، وإعداد مقترحات للتعامل معها، حيث اقترح الأعضاء تقسيم المحافظات إلى عدة مجموعات يتم إصدار أوامر التوريد لكل مجموعة منها على حدة لتسهيل عمليات التسليم، خاصة أنها تتم على مستوى كل مستشفى أو مركز طبي تابع لمنظومة الشراء الموحد من الإسكندرية إلى أسوان، بجانب اقتراح التسليم في المديريات الصحية التي تتولى بدورها التوزيع على تلك المستشفيات والمراكز الطبية.

ولفت «عبده» إلى أن الشعبة تضع كل إمكاناتها في خدمة تعميق الصناعة المحلية وقد نجحت في تصنيع 65% من إجمالي أصناف المستلزمات الطبية المقدرة بنحو 8500 صنف.

وكشف عن بدء تصنيع 3 مستلزمات طبية لأول مرة في مصر باستثمارات مصرية تماما، لافتًا إلى أن كثيرا من أعضاء الشعبة من المصنعين يخططون لضخ استثمارات جديدة وإضافة خطوط إنتاج لأصناف جديدة.

وحسب البيان، تقرر تشكيل لجنة لدراسة الموقف القانوني للاستقطاعات التي تُخصم من مستحقات المتعاملين مع هيئة الشراء الموحد من أعضاء الشعبة سواء كانت لحساب ضريبة الدمغة التي تُحصل لصالح اتحاد النقابات الطبية الأربعة أو الرسوم التي تُستقطع لمصلحة نقابتي التطبيقيين والمهندسين، حيث إن كل تلك الرسوم غير قانونية، فلم يصدر بها قانون، بل إن الدمغة الطبية حسب قانون إصدارها كمورد مالي للنقابات الطبية نص على أنها تُفرض على ما يقدمه الأطباء بجميع تخصصاتهم للمرضى في المستشفيات والمراكز الطبية، وبالتالي فإن خصمها من مصنعي وتجار ومستوردي المستلزمات الطبية أمر غير قانوني، وأيضا طريقة تحصيلها تمثل ازدواجية صارخة، حيث يسددها المصنع عند البيع للموزع ثم يسددها أيضا الموزع عند البيع للتاجر ثم يسددها التاجر عند البيع والتوريد للمستشفى أي أنها تُحصل 3 مرات.

لجنة التعاون الأفريقي تبحث تنظيم معرض للصناعات الخشبية والغذائية في كوت ديفوار

عقدت لجنة التعاون الأفريقي، برئاسة الدكتور شريف الجبلي، اجتماعًا مع سفير دولة كوت ديفوار لبحث تنظيم معرض متخصص للصناعات المصرية في السوق الكوتيفوارى، خلال النصف الثاني من شهر يناير المقبل، وذلك في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والدول الأفريقية والعربية، وذلك بحضور اعضاء لجنة التعاون الافريقي ورئيس غرفة الاخشاب محمد عبد الغفار وعلاء نصر عضو مجلس ادارة غرفة الاخشاب وعدد من أعضاء الغرفة.

ناقش الاجتماع مقترح تنظيم المعرض خلال النصف الثاني من شهر يناير، على أن يضم قطاعين رئيسيين، الأول لصناعة الأخشاب والأثاث، والثاني للصناعات الغذائية، مع التركيز على منتجات الألبان.

وشدد الدكتور شريف الجبلي على أهمية مشاركة أكبر عدد ممكن من الشركات المصرية العاملة في مجال الأثاث والصناعات الخشبية، بما يسهم في تعزيز فرص التصدير وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية.

ومن جانبها، أكدت السفارة تقديم عدد من المميزات والتسهيلات للشركات المصرية المشاركة، على أن تختلف تلك المميزات وفقًا لعدد الشركات المشاركة وحجم المشروعات والمساحات المطلوبة داخل المعرض، بحيث تزداد المزايا والتسهيلات مع زيادة حجم المشاركة المصرية.

ومن المقرر عقد اجتماع لاحق لمتابعة ما تم التوصل إليه بشأن تنظيم المعرض، واستكمال التنسيق بين الأطراف المعنية، إلى جانب بحث آليات زيادة مشاركة الشركات المصرية.

وفي سياق متصل، أوضح الدكتور شريف الجبلي أهمية دراسة إمكانية إبرام اتفاقية تجارية، تحت مظلة اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتفعيل التعاون التجاري بين مصر وكوت ديفوار في عدد من المنتجات.

وأشار إلى مقترح إعداد قائمة مشتركة بالمنتجات محل الاهتمام من جانب البلدين، ودراسة التعريفات الجمركية المطبقة عليها، والعمل على خفضها وفقًا لقواعد واليات اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما يدعم حركة التبادل التجاري ويعزز فرص نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الأفريقية.

وأكد الجبلي أن هذه الخطوات تأتي في إطار جهود لجنة التعاون الأفريقي لتعزيز العلاقات التجارية مع الأسواق الأفريقية، وفتح آفاق جديدة أمام الشركات المصرية وزيادة قدرتها على التوسع والتصدير.

الأول في الشرق الأوسط وإفريقيا..

وضع حجر أساس مصنع «صنجرو – Sungrow» لتجميع أنظمة تخزين الطاقة بمنطقة السخنة الصناعية باستثمارات ٥٠ مليون دولار

شهد مصطفى شيخون، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مراسم وضع حجر أساس مشروع شركة صنجرو (Sungrow Power Suez for Energy Equipment Manufacturing LLC) لإنشاء مصنع لتجميع أنظمة تخزين الطاقة، بمنطقة السخنة الصناعية داخل نطاق المطور الصناعي (تي

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

من ذاكرة التحرر إلى شراكة التنمية..

سد جوليوس نيريري.. مصر لا تعارض التنمية في أفريقيا بل تريد أن تكون شريكًا فيها

تمضي مصر في تعزيز حضورها داخل القارة الأفريقية عبر مسارات متوازية تجمع بين العلاقات السياسية والتعاون الاقتصادي والتجاري وتنفيذ المشروعات التنموية، بما يعكس توجها لتحويل العلاقات التاريخية مع دول القارة إلى شراكات قائمة على المصالح المشتركة، وهو ما تترجمه أجهزة الدولة المصرية خصوصا في ملف الاقتصاد والتجارة والاستثمارات المشتركة وتفعيل اتفاقات التجارة بما يحقق استفادة الشعوب الأفريقية.

ولم يعد الحضور المصري في أفريقيا يعتمد فقط على العلاقات الدبلوماسية، وإنما أصبح الاقتصاد أحد أبرز أدوات القوة الناعمة المصرية، بداية من زيادة حركة التجارة والصادرات، مرورا باستثمارات الشركات المصرية، وصولا إلى تنفيذ مشروعات كبرى في الطاقة والبنية الأساسية ونقل الخبرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية خصوصا في مجالات البنية التحتية.

في أفريقيا، لا تُقاس قوة الدول فقط بعدد الزيارات الرسمية أو البيانات السياسية أو الاجتماعات التي تعقدها القمم والمؤتمرات، وإنما بما تتركه من أثر حقيقي في حياة الشعوب، وبما تستطيع أن تقدمه من معرفة وخبرة ومشروعات وفرص للتنمية والاستقرار.

ومن هنا تكتسب المشاركة المصرية في احتفالية افتتاح سد ومحطة «جوليوس نيريري» الكهرومائية في تنزانيا أهمية تتجاوز حدود المناسبة نفسها، لتصبح واحدة من أكثر اللحظات تعبيرًا عن التحول الذي شهدته الرؤية المصرية تجاه القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة.

فالمشروع الذي أنجزه تحالف مصري يضم «المقاولون العرب» و«السويدي إليكتريك» ليس مجرد سد لتوليد الكهرباء، وإنما هو شهادة عملية على قدرة مصرية هندسية وتنفيذية أصبحت حاضرة في قلب مشروعات التنمية الأفريقية الكبرى.

وقد شارك في تنفيذ المشروع نحو ١٧٠٠ مهندس وفني مصري ضمن فريق عمل ضم قرابة ١٢ ألف عامل، وهو ما يجعل التجربة أيضا نموذجًا لتصدير الخبرة المصرية إلى القارة، وليس مجرد تصدير السلع والخدمات.

ولعل الأهم أن الاحتفالية تأتي في لحظة أفريقية شديدة الحساسية، تتداخل فيها قضايا التنمية مع أمن الطاقة والمياه والغذاء، وتتقاطع فيها الأزمات السياسية والأمنية مع تحديات الفقر والبطالة وتغير المناخ، بما يجعل الحضور المصري في القارة جزءًا من معادلة أوسع تتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا كلها.

«جوليوس نيريري».. أكثر من مشروع

حين تنظر مصر إلى سد جوليوس نيريري، فإنها لا تراه فقط بوصفه مشروعًا تنمويًا تنزانيًا، بل تراه نموذجًا لما يمكن أن تكون عليه الشراكة الأفريقية الحقيقية. فالرسالة المصرية هنا شديدة الوضوح: مصر لا تعارض التنمية في أفريقيا، بل تريد أن تكون شريكًا فيها.

وهذه الرسالة تكتسب أهمية خاصة في ظل الجدل المتزايد حول مشروعات المياه والطاقة في حوض النيل، ومحاولات تصوير العلاقات بين دول المنبع ودول المصب باعتبارها بالضرورة علاقة صراع على الموارد.

ويقدم المشروع التنزاني نموذجًا مختلفًا تمامًا؛ إذ تستطيع دول حوض النيل أن تنفذ مشروعاتها التنموية، وأن تستفيد من مواردها الطبيعية، وأن تتعاون في الوقت ذاته مع بعضها البعض، شريطة أن تقوم المشروعات على قواعد التعاون والشفافية والمصالح المشتركة وعدم الإضرار بحقوق الآخرين.

ولذلك فإن وجود الشركات والخبرات المصرية في مشروع بهذا الحجم في تنزانيا يبعث برسالة سياسية وتنموية في آن واحد: التنمية المشتركة ليست تهديدًا لأحد، وإنما يمكن أن تكون جسرًا للتقارب بين دول القارة.

وقد وصف رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، خلال مشاركته في الاحتفالية نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، المشروع بأنه شاهد على الإرادة التنزانية والقدرات والخبرات المصرية، بينما حملت المشاركة المصرية الرسمية دلالة واضحة على عمق العلاقات بين القاهرة ودار السلام.

أفريقيا.. عودة مصر إلى المجال الطبيعي

لكن قصة الحضور المصري في أفريقيا لم تبدأ مع سد جوليوس نيريري، كما أنها لا تختزل في السنوات الأخيرة. فمصر كانت تاريخيًا من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولعبت أدوارًا بارزة في دعم حركات التحرر الوطني في القارة خلال حقبة الاستعمار، قبل أن تتحول العلاقة تدريجيًا من الدعم السياسي إلى بناء القدرات والتعاون الفني والتنموي.

وفي هذا السياق أنشأت مصر عام ١٩٨٥ الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، ثم تطور هذا الإطار وصولًا إلى إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، التي أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية للقوة الناعمة المصرية في القارة. وتوضح وزارة الخارجية أن الوكالة تستهدف نقل الخبرات والمعرفة وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني والإنساني، إلى جانب دعم التعاون جنوب-جنوب، وهنا تحديدًا يمكن فهم الفلسفة الجديدة للحضور المصري في أفريقيا.

فالقوة الناعمة المصرية لم تعد تعني فقط الثقافة والفن والتعليم والأزهر، رغم استمرار أهمية هذه الأدوات، وإنما أصبحت تشمل كذلك الطبيب والمهندس والخبراء والمدربين والشركات والمشروعات الكبرى ، وهذا تحول مهم للغاية.

من «المساعدات» إلى «الشراكة»

ربما تكون أهم ملامح التحول في السياسة المصرية تجاه أفريقيا هي الانتقال من مفهوم «المساعدة» إلى مفهوم «الشراكة» ، والفارق بين الاثنين كبير.

فالمساعدة علاقة مؤقتة بين مانح ومتلق، بينما الشراكة تقوم على المصالح المتبادلة ونقل الخبرات والاستثمار وخلق فرص العمل ، وهذا هو الاتجاه الذي تؤكده التحركات المصرية الأخيرة.

فوزارة الخارجية المصرية تشير إلى أن الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية قامت بتنظيم مئات البرامج التدريبية، وإيفاد الخبراء، وتقديم المساعدات الإنسانية، والعمل مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، إلى جانب التعاون في مجالات الصحة والزراعة والري والكهرباء والأمن وغيرها.

وفي عام ٢٠٢٥ وحده، توسع هذا الحضور عبر برامج تدريبية ومبادرات إنسانية، إلى جانب دور مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، ومشروعات صحية وتنموية في عدد من الدول الأفريقية. كما استمرت مصر في تنفيذ مشروعات في دول حوض النيل الجنوبي، فضلًا عن مشروعات البنية الأساسية والطاقة، وفي مقدمتها سد جوليوس نيريري.

البنية الأساسية.. عنوان جديد للحضور المصري

من أهم أسباب تزايد الحضور المصري في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة امتلاك مصر شركات وخبرات قادرة على تنفيذ مشروعات ضخمة في قطاعات البنية الأساسية ، فالقارة الأفريقية تحتاج إلى استثمارات هائلة في الطرق والكهرباء والمياه والموانئ والإسكان والطاقة والاتصالات.

ومصر، بحكم التجربة التي راكمتها خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية محليًا، أصبحت تمتلك شركات وخبرات يمكنها المنافسة في الأسواق الأفريقية ، ولهذا فإن مشاركة الشركات المصرية في مشروعات القارة تحمل بعدين في الوقت نفسه : الأول: اقتصادي، يتمثل في فتح أسواق جديدة أمام الشركات المصرية وزيادة الصادرات الخدمية والاستثمارية ، والثاني: سياسي واستراتيجي، يتمثل في خلق مصالح مشتركة طويلة الأجل بين مصر والدول الأفريقية.

ومن هنا تأتي أهمية سد جوليوس نيريري؛ فالمشروع لا يثبت فقط قدرة الشركات المصرية على تنفيذ مشروع عملاق، وإنما يفتح الباب أمام مزيد من الثقة في الشركات والخبرات المصرية.

مصر تعزز حضورها داخل القارة الأفريقية عبر تحويل العلاقات التاريخية مع دول القارة إلى شراكات قائمة على المصالح المشتركة

مشروع سد «جوليوس نيريري» الذي أنجزه تحالف مصري يضم «المقاولون العرب» و«السويدي إليكتريك» ليس مجرد سد لتوليد الكهرباء وإنما هو شهادة عملية على قدرة مصرية هندسية وتنفيذية أصبحت حاضرة في قلب مشروعات التنمية الأفريقية الكبرى

الطاقة.. معركة التنمية الجديدة

لا يمكن الحديث عن مستقبل أفريقيا دون الحديث عن الطاقة ، فكثير من دول القارة ما زالت تواجه فجوات كبيرة في الحصول على الكهرباء، وهو ما ينعكس على الصناعة والتعليم والصحة والزراعة والخدمات.

ومن هنا فإن مشروعات الطاقة لا تمثل مجرد استثمارات اقتصادية، وإنما هي مشروعات لبناء المستقبل ، وسد جوليوس نيريري يأتي في هذا السياق.

إن مساهمة مصر في بناء قدرة تنزانية على إنتاج الكهرباء تعني عمليًا مساهمة في تطوير الصناعة والزراعة والخدمات وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة ، وهذا هو جوهر التنمية التي تحتاجها أفريقيا.

فأفريقيا لا تحتاج إلى خطابات طويلة عن التنمية بقدر ما تحتاج إلى مشروعات تجعل التنمية ممكنة.

المياه.. التعاون بدلًا من الصراع

وتكتسب المشاركة المصرية في مشروع مائي وتنموي بهذا الحجم حساسية خاصة بسبب موقعه داخل حوض النيل ، فهناك من يحاول باستمرار تقديم ملف المياه باعتباره ساحة مواجهة دائمة بين دول القارة ، لكن التجربة المصرية في تنزانيا تقدم زاوية أخرى للنظر.

فمصر، التي ترتبط ارتباطًا وجوديًا بنهر النيل، تستطيع في الوقت نفسه أن تشارك في بناء مشروع تنموي لدولة أفريقية من دول الحوض، وأن تؤكد أن التنمية حق أصيل لكل شعوب القارة، وأن المشكلة ليست في التنمية وإنما في طريقة إدارتها، ومدى مراعاتها لمصالح الدول الأخرى ، وهذه نقطة شديدة الأهمية في الفكر المصري ، فالقاهرة لا تقول للأشقاء الأفارقة: «لا تقوموا بالتنمية » ، بل تقول: « لنقوم بالتنمية معًا، ولنبحث عن صيغة تحقق مصالح الجميع» .

مصر وأمن أفريقيا.. من التنمية إلى الاستقرار

لا يمكن فصل التنمية عن الأمن ، فالدولة التي تعاني الفقر والبطالة وانهيار المؤسسات تصبح أكثر عرضة للإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والصراعات الداخلية.

ولهذا فإن مصر لا تتعامل مع أفريقيا من زاوية اقتصادية فقط، وإنما تنظر إلى الأمن والاستقرار باعتبارهما شرطين أساسيين لنجاح التنمية ، ومن هنا يأتي الدور المصري في دعم قدرات الدول الأفريقية، سواء عبر التدريب أو بناء المؤسسات أو المشاركة في جهود حفظ السلام أو المساهمة في تسوية النزاعات.

كما أصبح مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام إحدى الأدوات المهمة في هذا المجال، من خلال برامج تدريبية تستهدف كوادر أفريقية في قضايا السلام والأمن وإعادة الإعمار وغيرها.

وهذا يعكس إدراكًا مصريًا مهمًا: لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة في بيئة تعاني من الحروب والصراعات.

القرن الأفريقي.. الدائرة الأكثر أهمية

ويحتل القرن الأفريقي موقعًا خاصًا في الحسابات المصرية ، فالممرات البحرية في البحر الأحمر، وأمن قناة السويس، وأوضاع السودان والصومال وإثيوبيا وجنوب السودان، والتطورات في منطقة البحيرات العظمى، كلها ملفات متشابكة تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأمن القومي المصري.

ولهذا فإن الانفتاح المصري على دول شرق أفريقيا ليس ترفًا دبلوماسيًا، وإنما جزء من رؤية أوسع للأمن القومي ، وفي هذا الإطار، شهد عام ٢٠٢٥ تحركات مصرية مكثفة في القارة، شملت شراكات استراتيجية مع كينيا ونيجيريا، ورفع مستوى العلاقات مع الصومال إلى شراكة استراتيجية، فضلًا عن زيارات ولقاءات مصرية رفيعة المستوى مع عدد من الدول الأفريقية.

أفريقيا ليست ملفًا واحدًا

من الأخطاء التي يجب تجنبها عند تحليل السياسة المصرية تجاه أفريقيا التعامل مع القارة باعتبارها كتلة واحدة ، فأفريقيا ليست دولة واحدة ولا منطقة واحدة.

فهناك شمال أفريقيا، والقرن الأفريقي، وحوض النيل، والساحل، وغرب أفريقيا، ووسطها، والجنوب الأفريقي، ولكل منطقة خصوصيتها وأولوياتها ومشكلاتها ، ولذلك فإن الحضور المصري الجديد يبدو أكثر تنوعًا.

ففي شرق أفريقيا تبرز قضايا المياه والأمن البحري والطاقة ، وفي القرن الأفريقي تبرز قضايا الإرهاب والاستقرار والموانئ والممرات البحرية ، وفي دول الساحل تبرز مكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار ، وفي غرب أفريقيا تبرز التجارة والاستثمار والطاقة والبنية الأساسية ، وفي الجنوب والوسط تبرز فرص الاستثمار والتعدين والزراعة والطاقة.

وهذا التنوع يفرض على القاهرة أن تنتقل من سياسة «الحضور العام» إلى سياسة «الشراكات المتخصصة» .

الاقتصاد.. الحلقة التي تحتاج إلى مزيد من القوة

ورغم التطور الكبير في العلاقات السياسية والتنموية، فإن هناك جانبًا لا يزال يحتاج إلى دفعة أكبر، وهو العلاقات الاقتصادية والتجارية ، فحجم الفرص في الأسواق الأفريقية أكبر بكثير مما تحقق حتى الآن.

القارة تضم موارد طبيعية هائلة، وأسواقًا شابة ومتنامية، واحتياجات ضخمة للبنية الأساسية والطاقة والغذاء والصحة والتعليم ، ومصر لديها في المقابل قاعدة صناعية وخدمية وشركات قادرة على المنافسة.

المطلوب إذن هو بناء جسر أقوى بين السياسة والاقتصاد ، وهنا تأتي أهمية القطاع الخاص ، وقد أكدت وزارة الخارجية المصرية في أكثر من مناسبة ضرورة تعزيز مشاركة القطاع الخاص المصري في المشروعات التنموية بالقارة، وابتكار آليات تمويل جديدة، وربط المشروعات المصرية بالأولويات الوطنية للدول الأفريقية.

القوة الناعمة المصرية.. رصيد تاريخي

هناك أيضًا بعد لا يقل أهمية عن الاقتصاد والسياسة، وهو البعد الثقافي والإنساني : الأزهر، والجامعات المصرية، والمنح الدراسية، والإعلام، والفن، والطب، والتدريب، كلها أدوات صنعت لمصر حضورًا تاريخيًا في القارة ، لكن هذا الرصيد يحتاج إلى التجديد.

القوة الناعمة لا تعني فقط استعادة الماضي، وإنما القدرة على إنتاج تأثير جديد يناسب أفريقيا الجديدة.

أفريقيا اليوم أكثر شبابًا، وأكثر اتصالًا بالعالم، وأكثر استخدامًا للتكنولوجيا، وأكثر بحثًا عن الشراكات التي تحقق نتائج ملموسة ، ولهذا فإن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا وريادة الأعمال الأفريقية يمكن أن يكون واحدًا من أهم مجالات الحضور المصري خلال السنوات المقبلة.

«جوليوس نيريري».. رسالة إلى الداخل والخارج

ولعل الاحتفالية الحالية في تنزانيا تحمل كذلك رسالة إلى الداخل المصري ، فالإنجازات التي تحققها الشركات المصرية في الخارج يمكن أن تصبح جزءًا من قوة الاقتصاد المصري نفسه.

فكل مشروع مصري ناجح في أفريقيا يعني خبرة جديدة، وسمعة أفضل، وفرصًا لشركات أخرى، وأسواقًا جديدة للعمالة والمنتجات والخدمات.

وبالتالي فإن الحضور الأفريقي ليس مجرد «سياسة خارجية»، وإنما يمكن أن يصبح جزءًا من مشروع اقتصادي مصري أوسع ، أما الرسالة إلى الخارج فهي أكثر وضوحًا: مصر موجودة في أفريقيا، ليس فقط باعتبارها دولة عربية تقع في شمال القارة، وإنما باعتبارها دولة أفريقية لها تاريخها ومصالحها ورؤيتها وإسهاماتها في مستقبل القارة.

وهذه نقطة شديدة الأهمية في ظل المنافسة الدولية المتزايدة على أفريقيا ، فالقارة أصبحت محل اهتمام القوى الكبرى، من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين وروسيا وتركيا والهند ودول الخليج وغيرها.

ومن ثم فإن قدرة مصر على تقديم نفسها كشريك أفريقي حقيقي، وليس مجرد طرف يسعى إلى مصالحه الخاصة، تمنحها ميزة استراتيجية مهمة ، والمطلوب.. استراتيجية أفريقية طويلة المدى ، لكن الحفاظ على هذا الحضور وتطويره يتطلبان استراتيجية طويلة المدى.

فالمطلوب ليس فقط تنفيذ مشروع هنا أو توقيع اتفاق هناك ، وإنما المطلوب هو بناء منظومة متكاملة تقوم على خمسة محاور:

أولها الاستثمار، من خلال تشجيع الشركات المصرية على التوسع في أفريقيا.

وثانيها التجارة، عبر الاستفادة بصورة أكبر من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وثالثها التنمية، عبر توجيه الخبرات المصرية إلى المجالات التي تحتاجها الدول الأفريقية فعلًا.

ورابعها بناء القدرات البشرية، لأن الإنسان الأفريقي هو الضمان الحقيقي لاستدامة أي مشروع.

وخامسها الدبلوماسية السياسية والأمنية، بما يضمن حضور مصر في جهود تسوية النزاعات ودعم الاستقرار.

وهذه المحاور إذا عملت معًا يمكن أن تحول الحضور المصري من مجموعة مبادرات إلى سياسة أفريقية متكاملة.

مصر وأفريقيا.. المستقبل لا الماضي

في النهاية، ربما يكون أهم ما تقوله لحظة افتتاح سد جوليوس نيريري هو أن العلاقة بين مصر وأفريقيا لا ينبغي أن تُقرأ فقط من صفحات التاريخ ، نعم، هناك تاريخ طويل من التضامن المصري مع الشعوب الأفريقية ، ونعم، لمصر رصيد كبير في ذاكرة حركات التحرر الوطني ، لكن المستقبل يحتاج إلى شيء آخر.

المستقبل يحتاج إلى مصانع وطرق ومحطات كهرباء ومستشفيات ومدارس وجامعات واستثمارات وتكنولوجيا وتدريب وفرص عمل ، وهنا تحديدًا تأتي قيمة المشروع التنزاني.

فالسد الذي يقف اليوم في قلب تنزانيا يحمل بصمة مصرية، ليس فقط في الخرسانة والهندسة والمعدات، وإنما في فكرة أعمق: أن مصر تستطيع أن تكون شريكا في بناء أفريقيا الحديثة.

سد جوليوس نيريري.. عندما تتحول العلاقات المصرية الأفريقية من الشعارات إلى مشروعات تصنع المستقبل

وإذا كان التاريخ قد جمع مصر وأفريقيا في مواجهة الاستعمار، فإن التنمية يمكن أن تجمعهما اليوم في مواجهة الفقر والتخلف والبطالة والصراعات ، وهذا هو التحدي الحقيقي.

فأفريقيا لا تحتاج إلى من يتحدث باسمها، وإنما تحتاج إلى من يعمل معها ، ومصر، بما تمتلكه من خبرة بشرية ومؤسسات وشركات وموقع جغرافي وإرث تاريخي، تملك فرصة كبيرة لكي تكون واحدة من الدول التي تسهم في صياغة هذه المرحلة الجديدة.

ومن هنا فإن جوليوس نيريري ليس نهاية مشروع، وإنما يمكن أن يكون بداية لمرحلة جديدة من الحضور المصري في أفريقيا: مرحلة تنتقل فيها القاهرة من مجرد الدفاع عن مصالحها في القارة إلى المشاركة الفاعلة في صناعة مستقبلها.

فحين تنجح مصر في بناء سد في تنزانيا، أو مستشفى في رواندا، أو تدريب كوادر في دولة أفريقية، أو دعم جهود السلام في دولة أخرى، فإنها لا تبني مشروعًا منفردًا ، إنها تبني جسورًا.